وزارة التعليم العالي والبحث العلميّ
جامعة ذي قار
كليّة التربية للعلوم الإنسانيّة
قسم اللّغة العربيّة

ملامحُ تجديدِ التفكيرِ النحويّ

في القرنين الخامس والسادس الهجريين

رسالة يتقدم بها

الطالب **سلام حسون ناصر الجابري**

إلى مجلس كلية التربية / جامعة ذي قار وهو جزء من متطلبات نيل شهادة

الماجستير في اللغة العربية وآدابها

بإشراف

الأُستاذ الدكتور

رياض يونس السوّاد

١٤٣٣هـ ٢٠١٢م

الإهداء

إلى الذي علمني كيف أعيش؟
إلى الذي علّمني كيف أموت ؟
إلى الذي ظمأ لكي يروي الآخرين
إلى الذي قدّم نفسه قرباناً لأنفس المسلمين
إليك يا سيدي .....

إلى الذي خلق الحرية من الأصفاد
إلى الذي حوّل السجن منارة للعباد
إليك يا سيدي

الباحث

شكر وعرفان

هذه محطةُ عرفانٍ وامتنان ، وهي مصداقٌ لقوله تعالى : ﴿وَلَا تَنسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ﴾ ، وترجمة لقول الرسول الأكرم (صلى الله عليه وآله وسلم) : " **لا يشكرُ اللهَ من لا يشكرُ الناسَ** " . وفي هذه المحطة أجدُ نفسي مكبلاً بقيد الوفاء ومُقيداً بحبال إسداء المعروف لكلِّ من شارك في انجاز هذا البحث ، وهم كُثُرٌ يقفُ في مقدمتهم

. أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور (**رياض يونس السّواد**) الذي كان لي سنداً ودعامةً حقيقيةً في انجاز العمل فقد تجشّم عناءَ قراءته أكثر من مرة ، وكان مُضيافاً لي في بيته .

ـ و أتقدم بالشكر الجزيل لمساعد رئيس الجامعة للشؤون العلميّة الأستاذ الدكتور (**عباس حسين الجابري**) لما كان له من تأثير في الوصول إلى هذه المرحلة .

. وأتقدم بالشكر الجزيل لعمادة كلية التربية المتمثلة في عميدها وأساتيذها وإلى رئاسة قسم اللغة العربية .

. وأتقدم بخالص الشكر لأعضاء لجنة المناقشة ؛ لقبولهم الاطّلاع على هذا العمل ، وتقويم ما اعوّج منه . ولا يفوتني أن أتلفظ بكلمات شكرٍ ملؤها خجل للأخوة (**جعفر محمد عبد الرضا**) و (**أكرم صالح عبد الله**) والدكتور (**جلال الدين العيداني**) و (**الأستاذ فريد حمد سليمان النصر الله**) .

ـ وأتقدم بالشكر لزملائـــــي فـــــي المرحلة التحضيرية أخصُّ منهـم **الأخ (قاسم درهم كاطع)** سائلاً الله أن يوفق الجميعَ لما يحبُّ ويرضى .

. ويُكبلني الوفاء وتقيدني أصفاد إسداء المعروف أن أتقدم بالشكر والامتنان لمصداق الوفاء الحقيقي زوجي الصابرة **(أم زهراء)** لما تحملته معي من عناء الصبر والانتظار ، ومدّتْ لي يدَّ العون من أجل إخراج هذا البحث بهيأته هذه .

سائلاً الله العلي القدير أن يحفظ الجميع .

الباحث

إقرار المشرف

أشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ((**ملامح التجديد في التفكير النحوي في القرنين الخامس والسادس الهجريين**)) جرى بإشرافي في قسم اللغة العربية / كلية التربية بجامعة ذي قار وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية .

التوقيع

أ . د رياض يونس السواد

/ / ٢٠١٢

بناء على التوصيات المتوافرة أرشح هذه الرسالة إلى المناقشة .

التوقيع

د . رافد مطشّر سعيدان

رئيس قسم اللغة العربية

/ / ٢٠١٢

قرار لجنة المناقشة

نشهد نحن رئيس وأعضاء لجنة المناقشة أننا اطلعنا على هذه الرسالة الموسومة بـ **((ملامح التجديد في التفكير النحوي في القرنين الخامس والسادس الهجريين))** وقد ناقشنا الطالب (سلام حسون ناصر) في محتوياتها وفيما له علاقة بها . ونعتقد أنها جديرة بالقبول لنيل شهادة ماجستير في اللغة العربية بتقدير (( )) .

الدكتور رعد هاشم عبود
المرتبة العلمية : استاذ
رئيساً

الدكتور نوري حساني علوان
المرتبة العلمية : استاذ مساعد
عضواً

الدكتور عبد الرحمن فرهود جسّاس
المرتبة العلمية : استاذ مساعد
عضواً

الدكتور رياض يونس السواد
المرتبة العلمية : استاذ
عضواً ومشرفاً

صدقت في مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة ذي قار

العميد
أ.م.د علي حسين جلود

المحتويات

المحتـــــويـــــات

الموضـــــــــــــوع	الصفحة
المقدمة	أ . ج
التمهيد / في ماهية التجديد وأسبابه	٥.١
ماهية التجديد	٢
أسباب التجديد	٤
الفصل الأول / أنماط التجديد في التفكير النحويّ	٤٦.٦
المبحث الأول/ التجديد التنظيري	٢٦.٧
توطئة	٧
التجديد التنظيريّ	٨
أولاً :التنظير المشرقيّ	١٥.٩
١. التنظير النحوي القرآني (نظم عبد القاهر الجرجاني)	٩
٢. التنظير النحوي الأدبي (نصوص أبي العلاء المعري)	١٢
ثانياً : التنظير المغربيّ	٢٦ .١٥
١. التجديد لأغراض تعليمية مذهبية	١٧
أولاً : مشروع ابن حزم الأندلسي	١٧
ثانياً : مشروع ابن مضاء القرطبي	١٨
٢. التجديد لأغراض تعليمية لغوية	٢٢
أولاً : دعوة ابن السيد البطليوسي	٢٣
ثانيا : دعوة ابن الطراوة النحوي	٢٣
ثالثاً: دعوة أبي القاسم السهيلي	٢٤
المبحث الثاني : التجديد التطبيقي ّ	٤٦.٢٧
أولاً : التأليف النحوي .	٢٨
ثانياً : المقامات .	٣٢
ثالثاً : الأحاجي والألغاز النحويّة.	٣٦
رابعاً : التوظيف الشعري للنحو .	٤٠

الفصل الثاني / التجديد في المنهج النحوي	٩٤.٤٧
المبحث الأول / الاستشهاد النحوي	٦٠.٤٨
توطئة	٤٨
مصادر الاستشهاد	٦٠.٤٩
أولاً :الاستشهاد بالقرآن والقراءات القرآنية	٤٩
ثانياً : الاستشهاد بالشعر العربي	٥٢
ثالثاً : الاستشهاد بالحديث النبوي والأثر .	٥٥
أنموذج القرن الخامس ابو الوليد هشام بن أحمد الوقشي	٥٦
أنموذجا القرن السادس ابن الشجري وابن العربي المالكي	٥٩
المبحث الثاني / التبويب النحوي	٦٩.٦١
بدايات التجديد وأنماطه	٦٢
أولاً : التبويب التجديدي التعليمي	٦٣
آليات التبويب التجديدي في شرح ملحة الإعراب	٦٤
ثانياً : التبويب التجديدي العقلي	٦٦
آليات التبويب التجديدي في المفصل	٦٨
المبحث الثالث / معارف العصر وتوسّع المنهج النحوي	٩٤ .٧٠
أولاً : التفسير	٧٦.٧١
ثانياً : المذاهب الإسلامية	٨٢ . ٧٦
ثالثاً : علم البلاغة	٩٤ . ٨٣
الفصل الثالث / التجديد في المادة النحوية	١٧٠ .٩٥
المبحث الأول / المصطلح النحوي	١٣١ .٩٦
المبحث الثاني / المسائل النحوية	١٧٠ .١٣٢
الخاتمة	١٧٤.١٧١
المصادر والمراجع	١٩٣.١٧٥
ملخص الرسالة باللغة الانجليزية	

المقدّمَـــة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمة

الحمدُ لله ربِ العالمين * والصلاةُ والسلامُ على محمدٍ وآله الطاهرين وصحبه المنتجبين .

وبعد

الثابت الوحيد في الكون هو التغيّر ومنه ينبغي أن تنطلق المعرفة الإنسانية بكل توصيفاتها ؛ فالعلم المستقر هو الجهل المستقر . لم تغب هذه المفاهيم عن ذهن ثلة من النحويين ، إذ اتخذوها منهجا في عمومية تفكيرهم ، وأيقنوا أن لكلّ عصر رجاله ، ومن ثمَّ لكل عصر علومه ومعارفه التي لولاها لما انماز عمّن سواه ، ولا يقتصر الأمر على الزمان ، بل يتعداه إلى المكان ؛ ففي كلّ مكان معرفة مختلفة في ملامحها عن سواها ، مثلما اختلفت زمانيا ، وهذا ما أثبته النحو المشرقي في قبال النحو المغربي ؛ الأمر الذي دعا إلى رصد حركة المعرفة آنذاك (القرنين الخامس والسادس الهجريين) ، إنه رصد يسلط الضوء على شغل كلّف النحويين ربيع حياتهم ، لا يُختزل بقولهم : ما ترك السابق للاحق شيئاً ؛ محاولا تلمّس نقاط الضوء وصولا إلى ملامح ثقافية تؤكد التجديد في الفكر النحوي . في القرنين المذكورين . بما يلائم الأسس المعرفية التي عاصرتهم ، ولا يمكن أن يُطالب النحويون السابقون بالقفز على واقعهم إلى واقع لا يمثلهم ، كأن يرتجى منهم تقديم نظرية لغويّة تساير اللسانيّات ؛لأن هكذا أقوال يمكن أن يطالبنا بها الآتون مستقبلا .

ولعلّ التحقيق في إظهار الملامح التجديدية في نحو القرنين الخامس والسادس الهجريين يكوّن صورةً عن حقبةٍ زمنيةٍ مرّ بها النحويون ، يستفاد منها في البحث

المعاصر ، من ناحية طبيعة الدرس النحوي آنذاك ، و التوجيه النحوي المغاير للمألوف من ناحية أخرى .وفي إدراك هاتين الناحيتين يتحقق الهدف من البحث .

وقد اتخذ البحث منهجاً وصفيّاً تحليليّاً في دراسته الملامح التجديدية ؛ لأنّه حصر عيّنة بحثه في مدة زمنية محددة ، وهي القرنان الخامس والسادس ولم يكن المنهج الوصفي التقريري كافياً في التوصل إلى المرجو من نتائج البحث ؛ لذا استعان الباحث بالمنهج الوصفي التفسيري بغية التوصل إلى نتائج دقيقة .

وقد اقتضت طبيعةُ هذه الدراسة أن تضمَ ثلاثة فصولٍ تقدمها تمهيد وقفتها خاتمة عرضت فيه لـ (صعوبة الدرس النحوي ومحاولات التجديد في منهجيته ، وكذلك أصل تطور الدرس النحوي بدءاً بسيبويه وانتهاءً بالقرن السادس الهجري .

الفصل الأول ضم مبحثين خُصصَّ **الأول** منهما لأنماط التجديد في القرنين المذكورين حيث تعرضت فيه إلى بدايات الدعوة إلى التجديد التنظيري ، وكان المنهجُ المُتبع عرض النصوص التي يبدو فيها التذمر النحوي ظاهراً ، والدعوة إلى تأسيس نحوٍ جديدٍ دعامته اللفظ والمعنى كما بان واضحاً عند الجرجاني ، وكذلك نقد أبي العلاء المعري وسخريته وتهكمه من النحو الرتيب فهي دعوة إلى تشييد بناءٍ فكريٍ نحويٍ جديد مستعملاً لذلك أسلوب السرد القصصي ، ثمَّ انتقلت هذه الدعاوى إلى نحاة الأندلس الذين أرادوا التحرر من قيود النحو المشرقي .

أما المبحث **الثـــاني** ففي التجديد التطبيقي المتمثل بعنوانات متعددة بدأتُها بالتجديد في التأليفات النحوية عند نحاة القرنين ، وإدخال الفنون الأدبية المعروفة في حياة العرب إلى مسرح النحو مثل الأحاجي والألغاز والمقامات الأدبية ، وهو أسلوبٌ يُراد منه إخراج النحو من صياخيده المعقدة إلى ساحة الأنُس والسهولة وهي طريقة تكاد تكون إبداعية جديدة في التفكير النحوي تدلُّ على سعة عقليات من قاموا بذلك وتُعطي دليلاً أيّما دليلٍ على معرفتهم بقابليات المُتلقين واستعداداتهم.

وعالجت في **الفصل الثاني** : التجديد في المناهج النحوية عن طريق التبويب النحوي ، وتعدد نوافذ الاستشهاد ، وكذلك تداخل علم النحو مع العلوم الأُخر

كالتفسير ، وعلم الكلام ، والبلاغة ، مما يدلُّ على وجودٍ عقلياتِ إدماجية تحملُ أكثر من علمٍ .

وشمل **الفصل الثالث** التجديد في المادة النحوية ضاماً مبحثين : تضمن المبحث الأول التجديد في المصطلح النحوي ، وما جرى عليه من تطورٍ نحوي في القرنين الخامس والسادس الهجريين ، على حين تضمّن المبحث الثاني التجديد في المسائل النحوية.

وقد تنوعت **مصادرُ البحث** بين كتب نحويةٍ ابتداءً بكتاب سيبويه وانتهاءً بكتب المحدثين ، ومنها كتب بلاغية يقفُ في مقدمتها كتاب (**دلائل الأعجاز**) و(**أساس البلاغة**) ومنها كتب تفسير كـ (**الكشّاف**) و (**البحر المحيط**) وكذلك كتب تأريخية مثل كتاب (**الغصن الرطيب**) و (**جذوة المقتبس**) . وبعدُ فهذا جهدُ أضعه بين يدي القارىء ولعل البحث في التجديد خير دليل على تجدد العلوم وعدم ثباتها فليس الثبات من سمات المتغيرات وهذا البحث منها .

الباحث

التمهيد

التمهيدُ
في ماهية التجديد وأسبابه

ماهية التجديد

هناك محاولات واتجاهات حاولت أن تؤسس للدرس النحوي جذوراً وأصولاً تتناسب مع روح العصر، وتبعده عن إشكالية التعقيد ؛ مما حدا بالعلماء الى أن يختلفوا في تحديد طبيعة مفهوم التجديد النحوي الذي فرضَ نفسه ، وأصبح حقيقةً واقعةً تُلاقي قبولاً واضحاً عند بعض الدارسين ، وهو في حقيقة الأمر مصطلح مرن رافقته مصطلحات أخريات مثل (التيسير)[1] ، على أن التيسير النحوي يمثلُ جزئيةً من التجديد وهو ليس مصطلحاً مرادفاً له ؛ إذ يمكن القول أن كل تيسير تجديد وليس كل تجديد تيسير ، وربما كانت بعض المحاولات ميسرة بحسب فكر أصحابها ، إلا أنها لا تنزاح عن أسس التجديد ؛ فلا يقصد البحث أنّ هؤلاء المجددين ميسرون، إنما يحاول أن يبيّن لمحاتِ التجديد بكل توصيفاتها ، وربما تداخلت معها آراءٌ تيسيرية . وهناك مشكل معرفي أو ثقافي بقي راكزاً في الذهنية العربية إلى وقت قريب من مراحل الدرس النحوي ، يمكن عدّه أساساً شاملا احتوى الأسس الأُخر وهو "أن العرب اعتبروا في عمق وجدانهم ، أن العالم وحقائقه جاءا كاملين في سنة الله وعلى الإنسان أن يستلهم منهما معنى الكمال . وهذا يعني أن الفكرة ، بحد ذاتها قائمة على حِدَة تستعاد من اليقين المطلق الثابت في الشكل ما هو عَرَض لأنه

(١) ينظر : فكرة التيسير في الدرس النحوي الحديث ، حاتم حسين علي الشيباني، اطروحة دكتوراه ، اشراف د. خديجة عبد الرزاق الحديثي ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥م : ص١٧٠.

متغير"[١] ولهذا السبب أيضا صار النحو العربي تكريراً رتيبا بأفكاره ، ولغته ، ما خلا بعض الأصوات هنا وهناك تدعو إلى شيء من التجديد .

وبناء على أساس الكمال وجِد من الباحثين من يقول أن يبقى النحو " قديماً شكلاً ومضموناً .... وذلك أنَّه لونٌ من ألوان التراث القديم ينبغي أن يُدرس ويُستوعب على الشكل الذي سجلّه أصحابه من المتقدمين من بصريين وكوفيين وغيرهم ، وهو بهذا مادة تأريخية لها ظروفها الخاصة ولها حدودها ، وهو ما ندعوه بالنحو التأريخي " [٢]. فالعربُ تعاملوا مع النحو على أنّه مُنجزٌ معرفي لكلِّ عصرٍ.

و ظاهرةُ التجديد والتطوير ظاهرةٌ يحملُها أيُّ علمٍ في أثنائه ، وقد كانت بداياتُ التطور ضئيلةً في بادىء الأمر ، فهي شكلية ، لا جوهرية ولاسيما في شكل التأليف لا في القضايا نفسها ، مما حدا بمدرسة سيبويه أن تقف عند القرن الخامس الهجري، ويمكن إجمال أهم ما يُميّز فترة ما بعد سيبويه بالآتي[٣] :

١. اتساعُ الدراسة المنطقية والمباحث الفلسفية التي أثّرت في الدرس النحوي وغزت مصطلحاتُها ميدانه. والبحثُ عن الأسباب والعلل ، والجري وراءها وقد ازداد الكشف عنها بشكلٍ كبيرٍ وملحوظ في القرون التي تلت سيبويه ، ولاسيما في القرنين الرابع والخامس الهجريين .

2ـ ظهورُ دراسة المعنى وتطبيقاتها على النص القرآني ، وهذا ما يُلحظ عند الجُرجاني ، ولاسيما في كتابيه (دلائل الأعجاز) و (أسرار البلاغة) .

3ـ ظهور دراسات نحوية متنوعة اعتمد بعضها على الفكر النحوي القديم ، صائغا إياه بأسلوب جديد ، ومعيدا انتاجه بما يلائم قابليات المتلقين ، على نحو ما هو موجود عند الحريري(٥١٦هـ) ، والزمخشري (٥٣٨هـ) ، في حين اعتمدت دراسات اخريات على المتبنيات الثقافية المذهبية التي وظفت في تشكيل نحو جديد مثلما هي الحال عند ابن مضاء القرطبي (٥٤٢ هـ) وابن عربي(٥٦٠هـ).

---

(١) الكتابة والخلق الفني : ٣١ .

(٢) مباحث لغوية : ٣٢ .

(٣) يُنظر : تطور الدرس النحوي : ٨٠ . ٨٢

أسباب التجديد

ثمة أسسٌ موضوعية تدور حول شكل النحو ومضمونه ،دعت النحويين إلى محاولة تجديد النحو العربي ، ولعلّ أسسهم هذه لم تخرج عن إطار كتاب سيبويه، الذي يعد الأساس المعتمد في الدراسات التي تلته ، من منهج ومادة نحوية [١] ويمكن إجمالها بالآتي :

أ ـ اضطرابُ الأبواب النحوية : وقد أكد هذا الدكتور نعمة رحيم العزاوي بقوله: " أمّا كتب النحو ، فأبرز عيوبها الاضطراب ، ويقصدُ به عدمُ وجود خطةٍ محكمةٍ يقوم عليها بناءُ الكتاب ، ولعلَّ خيرَ مثالٍ لمظهر الاضطراب هو كتاب سيبويه "[٢]

ويرى البحثُ أنّ النظرة يجب أن تكون زمانية ، وذلك بالنظر إلى زاوية الزمان الذي أُلّف فيه الكتاب ، فإمكاناته المعرفية قديمة لا تتناسب مع الزمن الحاضر ، ولا سيما أن كتاب سيبويه يمثل بدايات الدرس النحوي ، وكل بداية يشوبها عدم استقرار في المنهج من تبويب ، او ترتيب سواء أ كان ترتيبا خارجيا ، كالأبواب النحوية أم داخلياً كطرق ترتيب المادة النحوية داخل كل باب.ومن المعلوم أن النقد العلمي البنّاء يجبُ أن يقوم على مبدأ تصحيح الأخطاء ، وإضافة ما يتناسب مع عقلية المتعلم الجديد .

ومن المحدثين من يرى أن سيبويه لا يسير على خطةٍ واضحةٍ ، ولاسيما في مسألة تقديم وتأخير الأبواب النحوية[٣] ، وقد أشكل بعض المحدثين على العنوانات داخل الكتاب والقوا اللائمة على سيبويه (١٨٠هـ) ؛ لاختياره عنوانات طويلة

---

(١) ينظر : فكرة التيسير في الدرس النحوي الحديث : ٥٠.

(٢) في حركة تجديد النحو وتيسيره : ١٥ .

(٣) ينظر : في اصلاح النحو العربي : ١٦ .

،ومبهمة ، مما يُزيد الكتاب صعوبةً ووعورةً [١] . ولعل هذا الأساس يمثل الجانب الشكلي من التعقيد النحوي .

ب / جفـاف كتـب النحـو وغموضـها : مـن المساوىء التـي تحـدث عنهـا بعـضُ الدارسين هـي جفاف كتب النحو، ويعنون بالجفاف هو الاكتفاء بالقاعدة النحوية ، مع عدد مُكرر من الأمثلة ، والشواهد التي لا تفسح المجال للتذوق ، ولا تسمح بمحاكاة الكلام البليغ والسير على نسجه [٢]

ولعل هذا الجفاف ارتبط أشد الارتباط بالتعليل النحوي الذي أنشئ على أساس نظرية العامل ، وما جرّت خلفها من علل صيّرت البحثَ في النحو أشبه ما يكون ببحث في الفلسفة والمنطق ، إنها أدوات فلسفية استعملت في بحث لغوي جعلته يخرج من خانة المعنى الغزير والصورة التي تصنعها اللغة إلى عمليات عقلية بحتة ، حتى أصبح الدارسون يتحدثون عن " الجمل ذات الدرجة (صفر) في (التعبير) أي جمل تقعيديّة لا تمتلك مستوًى بلاغياً ، ولم تنحرف إلى المجاز فغايتُها القاعدة النحوية أولاً ، وأخيراً " [٣] وهذا ما يمثل الجانب المضموني من التعقيد والصعوبة النحويين .

(١) ينظر : في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث : ١٦ .

(٢) ينظر : نفسه : ١٧ .

(٣) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة : ٣١.

الفصل الأول

أنماط التجديد في التفكير النحوي

- المبحث الأول : التجديد التنظيريّ
- المبحث الثاني : التجديد التطبيقيّ

توطئة :

الشعور بصعوبة النحو العربي لم يكن فكرة ابتدعها المتأخرون ، وإنما هناك إشارات تؤيّد صحة هذا الادّعاء ؛ فمن المعروف أنَّ كلَّ علم يتأثر بطبيعة العصر الذي يظهر فيه ؛ ولكون النحو ليس ببعيدٍ عن التيارات الفكريّة التي كان لها أثرٌ فاعل في بناء نهضة الأمم ، وأيضاً انفتاح العرب على ثقافات الأمم الأُخر التي تأثر النحو العربي بعلومها ، ولا سيما الفلسفة والمنطق ، ولم يكن النحاة الأوائل كالخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٥ هـ) ، وتلميذه سيبويه (١٨٠هـ) بعيدين عن تلك العلوم ، وهذا الجانب الميسر نسبيا أدركه الجاحظ بوصفه قريب عهد من النحويين الأُول إذ يقول : " وأما النحو فلا تشغل قلبه – أي الصبي – منه ألاّ بقدر ما يؤديه إلى السلامة من فاحش اللحن ، ومن مقدار جهل العوام به في كتابه إن كتبه وشعر إن انشده ، وشيء إن وصفه ، وما زاد على ذلك ، مشغلةٌ عما هو أولى به ومذهلُ عمّا هو أرادّ عليه منه من رواية المثل والشاهد والخبر الصادق والتعبير البارع " (١).

فالنحو عند الجاحظ وسيلة يتوصل بها إلى أهداف منشودة ، وقد كشف الجاحظ عن خلجات نفسية اعترت دارسي النحو تبينها بقوله : "إنما يرغب في بلوغ غاية النحو ، ومجاوزة الاقتصاد فيه من لا يحتاج إلى تصّرف جسيمات الأمور والاستنباط لغوامض التدبير لمصالح العباد والبلاد ومن ليس له حظٌّ غيره ولا معاش سواه ، وعويص لا يجري في المعاملات، ولا يضطرُّ إليه شيْء " (٢)

(١) رسائل الجاحظ : ٣ / ٣٨ .

(٢) الموضع نفسه .

إلاّ أن النحو سار بخطى حثيثة نحو الخروج عن مقتضيات الحاجة ، حتى بلغ الأمر إلى أن يقول أبوعلي الفارسي (٣٧٧هـ) في نحو علي بن عيسى الرماني (٣٨٦هـ) " إن كان النحو ما يقوله الرماني ، فليس معنا منه شيء ، وإن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شي " [١] .حتى إذا ما وصل الدرس النحوي إلى القرنين الخامس والسادس الهجريين عثر الدارس على ملامح واضحة عند نحويين تنبهوا إلى الحاجة للتغيير ؛ فكان أن حصل تجديد لمفاهيم لم تكنْ مألوفةً سابقاً وقد ساروا في ضوء طريقين يكمّل أحدهما الآخر : يقوم الأول على التنظير ، ويعتمد الثاني على التطبيق ،وهو ما سيركز المبحث الثاني فيه.

(١) نزهة الألباء : ٢٣٤.

المبحث الأول

التجديد التنظيريّ

التجديد التنظيري: لعل الضابط الذي يميز هذا الاتجاه هو اختلافه عمّا جبل عليه الدرس النحوي من عادات منهجية ، أي إن الجانب التنظيري يرتبط في أحايين كثيرة بالنظريات من جانب ، وقد يُستبطَن في معارف أدبية وثقافية ينظر إليها بدايات تجديدية لم تشكل طابعاً منهجياً من جانب آخر ، ويبدو هذا المستوى واضحا عند أبي العلاء المعري(٤٤٩هـ) ، وابن حزم الأندلسي(٤٥٦هـ) ، وعبد القاهر الجرجاني(٤٧١-٤٧٤هـ) ، وابن السيد البطليوسي(٥٢١هـ) ، وابن الطرواة النحوي (٥٢٨هـ)، وابن مضاء القرطبي (٥٤٢هـ) على أن من المنظرين من جمع بين النظرية والتطبيق كابن السيد البطليوسي إلاّ أنّ الناظر يجد أن القرن الخامس غلب عليه التنظير المشرقي على حين طغى التنظير المغربي على القرن السادس، ومن ثمّ يمكن تقسيم التنظير مكانيا و زمانيا في آنٍ واحدٍ ، فتنظير القرن الخامس مشرقي الطابع على حين تنظير القرن السادس ذو طابع مغربي . ومن أجل إيجاد درس نحوي جديد غير الذي علق في أذهان الدارسين من قوالب تكاد تكون ثابتة سئم منها المتعلم ، لجأ هؤلاء النحويون إلى وضع أسس مبتكرة من صنع عقلياتهم النحوية أمْلتها عليهم ظروف معينة منها:

١- النزوع إلى فهم المعاني اللغوية بعامة ، والقرآنية بخاصة وبيان وجوه الإعجاز القرآني عبر تجديد الفكر النحوي .

٢ـ نقد الأفكار النحوية بأساليب معينة ، وهو دليل على سأم الناس ومللهم من التفكير النحوي لدى القدماء .

٣ـ وضع أسس نحوية جديدة وإلغاء كثير من الأسس غير الملائمة لطبيعة اللغة الفذّة .

٤. محاولة التخفيف من حدة الاستدلالات العقلية بوساطة التناص النحوي في النص الأدبي .

أولاً : **التنظير المشرقي** ويمكن إجماله بنقطتين أساسيتين : الأولى قرآنية مثلها عبد القاهر الجرجاني في نظرية النظم ، والأخرى أدبية صورها أبو العلاء المعري في نصه الأدبي .

١ـ التنظير النحوي القرآني (نَظم عبد القاهر الجرجاني)

ترددت كلمة (النَظم) عند دارسي العربية قبل أنْ يحوّلها الجرجاني (ت ٤٧١ هـ) إلى نظرية كبرى ، فقد تحدث سيبويه عن معنى النظم وائتلاف الكلام وما يؤدي إلى صحته وفساده عندما عنونَّ فصلاً سماه (باب الاستقامة في الكلام والإحالة) إذ جاء فيه : " فمنه مستقيم حسنٌ ، و محال ، ومستقيم كذبٌ ، ومستقيم قبيح ، وما هو محال كذب " [١] وهناك إشارات أيضاً في " هذا باب تخبر فيه النكرة عن النكرة"[٢] إذ ذكر أنَّ لكل استعمال معناه ، و تفسير الاستعمال لابدّ أن ينشأ عنه تفسير المعنى[٣]ولعلَّ هذه إشارةٌ إلى معنى النظم في أدقِّ ملامحه[٤] .

---

(١) الكتاب : ٢٥/١ .

(٢) نفسه : ٥٤/١

(٣) ينظر : نفسه : ٥٤/١ ـ٥٦.

(٤) ينظر : اثر النحاة في البحث البلاغي : ٣٦٤ .

ونلحظ هذا الاهتمام عند المبرد (ت ٢٨٥ هـ) حيث كان يرى أنَّ البلاغة في حسن النظم ، وإحاطة القول بالمعنى وحسن اختيار الكلام ونظمه بحيث تكون الكلمات متقاربة في الشكل متعاضدةً في الهيئة [١].

وتحدث الرماني النحوي (ت ٣٨٦ هـ) عن التلاؤم ، فقد كان يقصد به حسن النظم ، وجودة السبك ، حتى يحلوَ في السمع ويخفَّ على اللسان[٢] على حين عدَّ الخطّابي النظم امراً عسيراً ، ويحتاج إلى ثقافةٍ ومهارةٍ ، لأنها هي التي تقود المعنى وتنظم أجزاء الكلام حتى تشكل الصورة النفسية التي يقوم عليها البيان [٣] .

وقد ازدادت ملامح نظرية النظم وضوحاً عند القاضي عبد الجبار (ت٤١٥ هـ) حين عقّب على أبي الهاشم الجباني (ت ٣١٣ هـ) حيث زاد في شروط الفصاحة تركيب الكلام وعدّه عماد البلاغة[٤] .

وعلى هذا فهناك إشارات إلى نظرية النظم موجودةٌ قبل عبد القاهر الجرجاني وقد حوّل الجرجاني هذه الإشارات إلى نظريةٍ عامةٍ عمادها فهم معاني النحو، وخلق علاقة متينة بين اللفظ والمعنى من خلال جملة من الأسس سأوضحها مفصلةً .

أولاً : نظرية النظم قائمة على معاني النحو :إذ هاجم بقوة من يزهد في النحو العربي ؛ لأن النحو هو الدعامةُ الرئيسة لكتاب الله ومعرفة معانيه ، حيث يقول : " وإما زهدهم في النحو واحتقارهم له وإصغارهم أمره وتهاونهم به : فصنيعهم في ذلك أشنع من صنيعهم في الذي تقدم ، وأشبه بأن يكونَ صدّاً عن كتاب الله وعن معرفة معانيه ، ذاك لأنَّهم لا يجدون بُدّاً من أن يعترفوا بالحاجة إليه فيه " [٥]

(١) ينظر البلاغة : ٨١ .

(٢) النكت في كتاب سيبويه: ٨٨ .

(٣) ينظر : ثلاث رسائل في إعجاز القرآن : ٣٦ .

(٤) ينظر : المغني ، للقاضي عبد الجبار المعتزلي : ١٦/ ١٩٩ .

(٥) دلائل الإعجاز : ٢٨ .

ثانياً : رفض ما هو زائد في النحو العربي : أنكر الجرجاني على النحاة قولهم بوجود أشياء زائدة عن حاجة النحو " إنّا لم نأبَ صحة هذا العلم ، ولم ننكر مكانَ الحاجة إليه في كتاب الله تعالى ، وإنما أنكرنا أشياء كثرتمُوه بها ، وفضولَ قول تكلفتموها ، ومسائل عويصة تجشّمتم الفكر فيها ، ثمَّ لم تحصلوا على شيْء أكثر من أن تغرِبوا على السامعين ، وتعايوا بها الحاضرين " (١)

ثالثاً : النظر إلى المزايا الجليلة والمسائل اللطيفة المتوخاة : ومثاله في باب الابتداء، إذ هاجم النظرة القاصرة على العلامة الإعرابية فيه قائلاً " وإذا نظرتم إلى قولنا : زيد منطلق لم تحتاجوا من بعده إلى شيء تعلمونه في الابتداء والخبر " (٢) وكذلك تبعية الصفة للموصوف ، والمزايا الحاصلة من ذلك بقوله : " فعرفتم أنها تتبع الموصوف وانَّ مثالها قولك : جاءني رجل ظريف ، ومررت بزيد الظريف ، هل ظننتم أن وراء ذلك علماً وأن هاهنا صفة تخصص وصفة توضّح وتبيّن ، وأنَّ فائدة التخصيص غير فائدة التوضيح ، كما أن فائدة الشياع غير فائدة الإبهام " (٣)

وفي باب الفاعل أنكر على النحاة قصورهم الفكري النحوي ونظرتهم المحدودة إلى العلامات الإعرابية واكتفاؤهم بأنه مرفوع حيث قال :" وتزعموا أنَّكم إذا عرفتم مثلاً أن الفاعل رفعٌ لم يبقَ عليكم في باب الفاعل شيء تحتاجون إلى معرفته " (٤)

رابعا : اتهم الجرجاني النحاة بالتجاهل عندما لجأوا إلى تفريع الأبواب النحوية ، وتفريق المسائل إلى أبواب متعددة ، حيث قال : " وحتى كأنَّكم قد أوتيتم أن تستنبطوا من المسألة الواحدة من كلِّ بابٍ مسائلَه كلَّها فتخرجوا إلى فنٍ من التجاهل لا يبقى معه كلام ، وأما أن تعلموا أنَّكم قد أخطأتم حين أصغرتم أمر هذا العلم وظننتم ما ظننتم فيه ، فترجعوا إلى الحقِّ وتُسلّموا الفضلَ لأهله ، وتدعوا الذي يزري بكم ويفتح

---

(١) دلائل الإعجاز : ٢٩ .

(٢) نفسه :٣١.

(٣) نفسه : ٣٠.٣١ .

(٤) نفسه:٣١ .

باب العيب عليكم ويطيلُ لسان القادح فيكم " [1]وكذلك اتهمهم بالإساءة إلى النحو بإدخالهم التأويل والتقدير ، وأنهم كانوا سبباً في جلب الأمراض النحوية[2] . إنه ينظر إلى العلاقة بين اللفظ والمعنى وقاسمهما المشترك هو العلاقة الإسنادية بين أجزاء الجملة .

٢ـ التنظير النحويّ الأدبيّ (نصوص أبي العلاء المعرّي)

تمظهر تنظير أبي العلاء المعري عبر أسلوب متفرد مزج فيه التهكم والسخرية في الفكر النحوي التجديدي ، وقد جاء المزج عبر أسلوب درامي يعتمد السرد القصصي ، وكأن المتلقي أمام حدث مسرحي يستهدف نقداً جاداً عبر كوميديا ساخرة ؛ فهو يعرض المسائل النحوية بشيء من السخرية والتهكّم وقد بان ذلك واضحاً في كتابيه (رسالة الغفران) و(عبث الوليد) اللذين سدد فيهما سهامه نحو نحاة البصرة المكثرين من التقدير والتأويل في النحو ، حتى أخرجوه بالفلسفة والمنطق عن طبعه الصحيح [3] .

إن تجديده يتخذ موقفا من المدرستين البصرية والكوفية ؛ إذ يبدو نفَسُه العلمي مع مدرسة الكوفة ؛ لقربها من المنهج الوصفي وقلّة المعايير اللغوية ـ نسبياً ـ لديها على حين ترتفع السخرية بوجه المدرسة الأشهر في تعلم النحو ويبدو ذلك فيما يأتي

(١) دلائل الإعجاز : ٣٢ .

(٢)الموضع نفسه .

(٣) ينظر : رسالة الغفران : ١٥٢ . ١٥٣ .

أ ـ موقفه من النحو البصري :

١ـ اتهام (سيبويه) بالوهم ، وقد أورد فكرته بلقاء سردي جمع ابن القارح . الشخصية المصنوعة في نص المعري ـ بالنابغة الجعدي وسؤاله إياه عن إعراب كلمة(مستنكرٍ) في قوله :

وليس بمعروف لنا أن نردَّها صِحاحاً ولا مستنكرٌ أن تعقّرا[١]

فيقول الشيخ : " فإن أنشد منشد: مستنكرٍ ؟ ما تصنع به ؟ فيقول : ازجره وأزبره ، نطق بأمرٍ لا يخبره ، فيقول الشيخ : انا لله وإنا إليه راجعون ، ما رأيُ سيبويه إلا وهم في هذا البيت ، لانَّ أبا ليلى أدرك جاهلية وإسلاما وغُذي بالفصاحة غلاماً "[٢] وفي ذلك إشارة إلى ما أجازه سيبويه في الكتاب[٣] في جر (مستنكرٍ) ٠

٢- وفي موضع آخر تسأل الشخصية القصصية (ابن القارح) الشاعر عدي بن زيد عن بيته الذي استشهد به (سيبويه) على وقوع الفاء بين الضمير (أنت) وفعل الأمر :

أرواحُ مودع أم بكور أنت فأنظر لأيّ ذاك تصير[٤]

فيقول عدي بن زيد " دعني من هذه الأباطيل " [٥] فهو يرفض الوجوه النحوية التي تعددت بإعراب الضمير(أنت) مؤكداً أن المعنى إذا ما أحرز فلا قيمة للتأويلات

٣- ولا يقف في نقده النحو البصري عند سيبويه بل يستصحب نحاة البصرة ، حتى يصل إلى أبي علي الفارسي ، بتصويره حدثا يصطرع فيه أبو علي الفارسي والشعراء حول مفاهيم نحوية يختبئ صوت أبي العلاء خلف الشعراء ، معبراً بهم عن موقفه . إذ يحكي ابن القارح قائلاً " وكنت قد رأيت في المحشر شيخاً لنا كان يدرس النحو في الدار العاجلة، يعرف بـ(أبي علي الفارسي) وقد امترس به قوم يطالبونه ويقولون : تأولت علينا وظلمتنا : فلما رآني أشار إليّ بيده ، فجئته فإذا عنده طبقة منهم يزيد

---

(١) ديوان النابغة الجعدي : ٢١٠ .

(٢) رسالة الغفران : ١٩٢ .

(٣) ينظر : الكتاب : ١ / ٦٤ .

(٤) ينظر : نفسه : ١ / ١٤٠ .

(٥) رسالة الغفران : ١٩٣ .

بن الحكم ، وهو يقول : ويحك أنشدت عني هذا البيت برفع (الماء) وهو يعني قوله :

فليت كفافاً كان شرُّك كلُّه وخيرك عنّي ما ارتوى الماء مرتوي

ولم اقلْ إلا الماء"[١] .

٤- النقد الإعرابي للنحاة : في قوله تعالى :﴿ قَالَ بَلَى وَلَكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾[٢] ، فيسأل ابن القارح العلماء الأئمة الذين دعاهم إلى الوليمة سؤال سخرية وتهكم عن توصياتهم الإعرابية ، وهو يتباهي بالذي يعرف : " ما موضع (ليطمئن) ؟ فيقولون : نصب بـ(لام كي) فيقول : هل له أن يكون في موضع جزم بلام الأمر، ويكون مخرج الكلام مخرج الدعاء ، كما يقال : يا ربّ اغفر لي ، ولتغفر لي" [٣] .

ب : موقفه من النحو الكوفي :

وهو المظهر الثاني من تنظير أبي العلاء المعري في التجديد النحوي ؛ إذ اقتربت نظرته من طبيعة المنهج الكوفي المشهور بالتوسع في منهجه اللغويّ سماعا، وقياسا ولعل أكثر ما يبرّز موقفه القريب من الكوفيين القصة التي ساقها على لسان الحيّة الفقيهة القارئة : " لما توفي أبو عمرو بن العلاء البصري – كرهت المقامَ فانتقلتُ إلى الكوفة فأقمت في جوار حمزة بن حبيب ، فسمعته يقرأ بأشياء ينكرها عليه أصحاب العربية ، كـ (خفض الأرحام) في قوله تعالى :﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ [٤]وكذلك كسر الياء في قوله تعالى : ﴿مَا أَنتُم

(١) رسالة الغفران : ١٩٧ .

(٢) البقرة : ٢ .

(٣) ينظر : الغفران : (دراسة نقدية) : ٢٠٤ .

(٤) النساء : ١ .

بِمُصْرِخِيَّ﴾[1] وكذلك سكون الهمزة في قوله تعالى ﴿اسْتِكْبَاراً فِي الْأَرْضِ وَمَكْرَ السَّيِّئِ﴾[2] وهذا إغلاق لباب العربية ؛ لأنَّ الفُرقانَ ليس بموضع ضرورة[3] وهذا يؤكدُّ بقوة انتصاره للمذهب الكوفي ونقده للنحو البصري من خلال هذه الرواية .

ثانياً: التنظير المغربي :

إذا كان التنظير المشرقي قد بُنيَ في معظمه على رؤى مزجت النحو بالمعنى القرآني وعرضته على وفق إبداعات فنية خلقها أبو العلاء ، ولم يكن حظ التنظير التيسيري لديهما وفيراً ، كأن يكون التصريح بإلغاء نظرية العامل أو محاولة إعطاء نماذج تيسريّة ؛ ولعل سبب ذلك يرجع إلى انطباع الشكل النحوي التقليدي في أذهانهم ؛ فالنحو نما وكبر وشاب في أحضانهم ، الأمر الذي جعلهم لا يتحسسون مواطن التعقيد مثلما يتحسسها المغاربة ؛ لذا يمكن القول أن النحو المشرقي اهتم بالهدف المنشود من اللغة فناطقوه عارفون بها ، وهي تجري بينهم بصورة قريبة عبر اللهجات ، وأعني بالهدف المنشود هو التوصل إلى المعنى الغزير بجهد لغوي قليل، أما المغاربة فقد عملت ظروف موضوعية على أن يصبّوا اهتمامهم في التجديد لأغراض تعليمية ؛ فمعظمهم لا ينطقون اللغة سليقياً فضلا عن أن أقاليمهم بيئة تتصارع فيها اللغات ، وحتى الرطانات ، الأمر الذي جعلهم يركزون في تسهيل فهم القواعد النحوية ، وعملية التسهيل هذه دعت إلى أن يقدموا مقدمات مساهمةً في التيسير، بل من ضروريات التيسير، كأن يلغوا العامل وما يتبعه من إلغاء العلل، ومن ثم حذف بعض الأبواب التي رُتّب النحو المشرقي على أساسها ،وعلى هذا نجدهم بذلوا الجهد من أجل وضع أسس نحوية جديدة ، وإلغاء كثير من الأسس

(١) إبراهيم : ٢٢ .
(٢) فاطر : ٤٣ .
(٣) ينظر : الغفران (دراسة نقدية) : ٢٠١ .

غير الملائمة لطبيعة اللغة الفذّةِ ولعل أهم عاملين أسهما في تلون التنظير المغربي بلون التجديد السهل . هما :

١- **البعد الجغرافي عن مصادر اللغة الأصلية في المشرق:** الذي أوجد ضعفاً في فهم قواعد اللغة العربية التي وضعها العلماء وشاركوا في تقعيدها والقياس عليها، إذ لجأ نحاة الأندلس إلى تجديد النظر في المصنفات النحوية المشرقية ، إمّا بشرحها وتوضيح غريبها، أو بيان مشكلها تارة ، وإمّا باختصار المعلقات والتعليق عليها تارة أخرى ؛ رغبةً منهم في انسجام هذه القواعد مع عقلية أناس من قوميات مختلفة ، حتى يستطيع طلاب الأندلس من العرب والمسلمين فهم تلك القواعد ، وهو ما وجدنا عليه ابن حزم الأندلسي عندما يحث طلابه على تعلم ما يفي بالغرض من اللغة وكأنه يصدر إليهم تعليمات وضوابط تحدد حقبة دراسة اللغة في فصل معين من المرحلة الدراسية قائلاً: " إنّ اقل ما يجزى منه – أي (علم النحو) – كتاب (الواضح) للزبيدي ، أو ما كان نحوه كالموجز لابن السراج "[١] .

٢. الحاجة الماسة إلى اللغة لتعلقها بالدين والحضارة : إذ لعلوم اللغة العربية وعلم النحو على وجه الخصوص نصيبٌ عظيم من اهتمام الأندلسيين بوصفها لغة الثقافة آنذاك[٢] ؛ فهم يبتغون معرفة لغة الكتاب المقدس (القرآن) وكذلك لغة الوافد الجديد (العربي المشرقي) .

وقد تمظهرت طرائق التجديد بمظهرين الأول انبنى على أساس تعليمي مذهبي و الآخر انبنى على أساس تعلمي لغوي ينبع من طبيعة اللغة .

(١) مراتب العلوم : ٦٤ .

(٢) ينظر : مقدمة ابن خلدون : ١٢٥٥. ١٢٥٦ .

١ـ التجديد لأغراض تعليمية مذهبية :

يمكن أن تختزل فكرة التجديد النحوي في هذا الغرض بعالمين وضع أولهما المذهب الديني مع بعض الومضات التجديدية في التفكير النحوي الذي مثله ابن حزم ، على حين سار الثاني في ضوء الأول ، مع تفعيل أكثر لنظرات أستاذه ، وهو ما مثله ابن مضاء القرطبي ، ولعل من الإجحاف أن تصنف هذه الملامح التجديدية في خانة الأثر المذهبي ، فهي كانت محاولة تجديدية لأغراض تعليمية بدوافع دينية وبحسب الآتي :

أولاً: مشروعُ ابن حزم الأندلسي : تُعدُّ مرحلة ابن حزم الأندلسي مرحلةً نقديةً شاملةً لمنهج علم النحو والكلام والفقه[١] ، فهي ممارسة نقديةٌ أُريد بها تجاوز أزمات النحو في الثقافة العربية ، واكتشاف منهجٍ جديدٍ لإعادة التأسيس النحوي ، والقياس الجامع مع الاستقراء والتمسك بحركة العقل الاجتهادية [٢]. وتجلى التجديد النحوي عنده في أسس متعددة هي :

أ ـ إثبات حجج العقول ، وإبطال القول بالإلهام وبضرورة التقليد .

ب ـ إبطال القياس عند النحاة المتكلمين ، وهو القياس المبني على التعليل فهم يؤسسون قياساتهم على القول ، وإنَّ حكمَ الأصول عندهم صدر لعلة كذا ، وهذه العلةُ موجودةٌ في الفرع ، ولعلَّ هذا الرفضَ نابعٌ من رفضه لعلّةٍ الأحكام الشرعية الصادرة عن الذات المقدسة حيث يقول : " إن العللَ كلَّها منفيةٌ عن الله تعالى وعن جميع أحكامه البتة ، لأنَّه لا تكون العلةُ إلاّ لمضطّر " [٣] .

---

(١) ينظر : تكوين العقل العربي : ١/ ٣٠ .

(٢) الإحكام في أصول الأحكام : ٨/ ١٠٣ .

(٣)الموضع نفسه .

ج . التأكيد على النحو الاجتهادي ، والثورة على النحو البصري معتمداً في ذلك على التوجيه القرآني القائم على السماع والرواية ، وهو منهجٌ يتفق مع أسس المذهب الكوفي[١] .

ثانياً : مشروع ابن مَضاء القرطبي (ت٥٤١ هـ) : لعلَّ اظهرَ دعوةٍ للإصلاح النحوي النظري كانت على يدِّ ابن مَضاء القرطبي التي رفضت التبعية العمياء للآخر، داعية العقل إلى مزيد من التوهّج الفكري ؛ فـ" قبيحٌ من أُعطي شمعةً يستضيءُ بها أن يُطفئها ويمشي معتمداً على غيره " [٢] إنه يدعو إلى الاجتهاد النحوي وعدم الاتكاء على القديم ،وتجنب الأقوال الجاهزة التي تُعدُّ من اخطر الأمور وأفدحها ؛ لأنّها تحذف الأفكار وتوقف التطور[٣] .

وقد أسّس ابن مضاء نظريته على أصول مذهبيّة ولغويّة في آن واحد وبحسب الآتي :

١. إلغاءُ نظرية العامل : لعلَّ مقدمةَ كتاب (الردُّ على النحاة) تُفصحُ وتنبه القارئ إلى دعوة إلغاء العامل عند ابن مضاء حيث يقول : " فمن ذلك ادّعاؤهم أن النصبَ والجزم لا يكونان إلا بعاملٍ لفظي ، وأنَّ الرفعَ منها يكون بعاملٍ لفظي ومعنوي ، وعبروا عنهم بعبارات توهم في قولنا : (ضرب زيدٌ عمراً) ان الرفع الذي في (زيد) والنصب الذي في (عمرو)، انمّا أحدثه الضربُ، إلا ترى سيبويه (رحمه الله) قال في صدر كتابه (إنّما ذكرت ثمانية مجارٍ ، لا فرق بين ما يدخله (ضرب) من هذه الأربعة لما يحدثه فيه العامل ، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه ، وبين ما يُبنى عليه الحرفُ بناءً لا يزول عنه لغير شيءٍ أحدث ذلك فيه ٠ فظاهر هذا أن العاملَ احدث الإعراب وذلك بيّنٌ فاسدٌ " [٤]

---

(١) ينظر : الإحكام في أصول الأحكام : ٨/ ١٠٣.

(٢) أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء : ٤٦ .

(٣) ينظر : نفسه : ٤٦ .

(٤) نفسه: ٧٦. ٧٧ .

فابنُ مضاء كان يدعو إلى إلغاء العامل سواء أ كان لفظياً أم معنوياً وتخليص النحو العربي منه ؛ لأنَّ العاملَ في رأيه هو المتكلم نفسه فالرفع والنصب والجزم والجر إنما هي للمتكلم لا لشيءٍ غيره [١] ، ثم يبيّن أن هذه العواملَ لا يقبل بها العقل ولا الشرع ، ولا يرضى احدٌ من العقلاء بها ؛ لأنها لا تُسند إلى حقٍّ ولا إلى واقعٍ ، وما هذا الذي يقوله النحويون في مثل (ضرب زيد عمراً)، إذ يزعمون أن (ضْربَ) ، عمل الرفع في زيدٍ والنصب في عمرو وإنَّ النحاةَ ليبالغون في ذلك حتى ليذهبون إلى أن علاماتِ الإعراب هي آثارٌ حقيقيةٌ للعوامل ، ثم هم على ما هو معروف يطيلون في بيان شروط هذه العوامل وبيان أنواعها ، ومتى تُحذف ؟ ومتى تذكر ؟ وإنهم ليتورطون في أثناء ذلك في مشـــاكل كثيرة لا طائلَ تحتـــها ولا مسوغ لها .[٢]

ولعلَّ هذه الفكرةَ كانت موجودة عند المشـــارقة ، وقد تبناها (ابن جني) فـــي (خصائصه) إذ يقول : " وإنما قال النحويون عامل لفظي وعامل معنوي ليُرُوك أن بعض العمل يأتي مُسبباً عن لفظٍ يصحبه ، كمررت بزيدٍ ، وليت عمراً قائم ، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبه لفظٍ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء ، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم ، هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول ، فإما في الحقيقة ومحصول الحديث ، فالعملُ من الرفع والنصب والجرِّ والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيءٍ غيره ، وإنما قالوا : لفظي ومعنوي لما ظهرت آثارُ فعلِ المتكلم بمضامة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ وهذا واضحٌ "[٣] وقد برهن ابن مضاء على فساد نظرية العامل ودورها في صعوبة النحو العربي في باب التنازع الذي جلبته هذه النظرية[٤]

والذي يبدو أن ابن مضاء بدعوته إلى هدم العامل النحوي كان مجدداً في أسلوب التفكير النحوي ، ومُيسراً في الدرس النحوي وكذلك مخلّصاً للدرس النحوي

---

(١) ينظر : الرد على النحاة : ٧٧ .

(٢) ينظر نفسه (مقدمة شوقي ضيف) : ٦١ .

(٣) الخصائص : ١/ ١١٠ ـ ١١١ .

(٤) ينظر : الرد على النحاة : ٧٧ .

من أسلوب الجدل والاحتمال والتأويلات التي لا طائل منها فالتأويل قد يكون بعيداً أو قريباً .

وهو في هذه النظرية يخالف إجماع النحاة في العامل ؛ لأنّه لا يعدُّ إجماع النحاة حجةً ، وفي ذلك اثرُ مذهبي ؛ وهو بهذا الرأي يتوافق مع ابن جني ويعزز رأيه في ذلك حيث قال: " اعلم أنَّ أجماع أهل البلدين (البصرة والكوفة) إنما يكون حجةً إذا أعطاك خصمك يده الاّ يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص ، فأمّا إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجةً عليه " [١] .

٢.الاعتراضُ على تقدير العوامل المحذوفة : وهو الأساس الثاني الذي وضعه ابنُ مضاء ، من اجل التجديد في النحو العربي ، فهو يعترضُ بشدة على تقدير العوامل المحذوفة (الضمائر المستترة في المشتقات والأفعال ، أو متعلقات المجرورات أو حتى تقدير المحذوف) وقد قسّمها على ثلاثة أقسام [٢] ، ولعلَّ القرآن كان مصدره الأساس في هذا الاستنتاج حيث انّه لم يجوّز وقوع المحذوف في القران الكريم وعدّهُ حراماً ؛ لأنَّ الزيادةَ في اللفظ تعني الزيادة في المعنى[٣] . والذي يظهر أن ابنَ مَضاء كان ينظر إلى النص اللغوي كما هو ، وأنَّ التقدير عنده هو نوع من التخيّل والظن لا يستند إلى دليلٍ ،وهنا يبرز التأثر بالمذهب الظاهري الذي يرفض الزيادةَ في النص من دون دليلٍ فالزيادة حرامٌ ولا يقبلها.

٣ـ إلغاء العلل النحوية : وهو الأساسُ الثالثُ الذي نادى به ابن مضاء من أجل ترسيخ نظريته ، إذ قسّم العلل على قسمين : الأول مقبولٌ ولا بأسَ به وهو العلةُ الأولى ، والقسم الآخر مرفوض ويجب التخلص منه ، وهو العلل الثواني والثوالث ، وهو بنظرته هذه متأثر بمذهبه الظاهري الذي يقدّس النصوص اللغوية ويدعو إلى عدم تجاوزها , إنه أراد أن يخلص النحوَ من العلل الزائدة عن حاجة الدارسين والأخذُ بالعلة الأولى فقط وأما غيرها فباطل لا تنفع معرفته ولا يضر جهله ، ومن هنا دعا

(١) الخصائص : ١ / ١٩٠.
(٢) ينظر : الردُّ على النحاة : ٨٢ .
(٣) ينظر : الموضع نفسه .

إلى إسقاط العلل الثواني و الثوالث وذلك في مثل سؤال السائل عن زيدٍ في قولنا (قام زيد) لم رفع الفاعل ؟ فيُقال ؛ لأنه فاعل وكل فاعل مرفوع فيقول ولِمَ الفاعل مرفوع ؟ فالصواب إن يقال له : كذا نطقت به العرب ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر ٠

والذي يظهر أنَّ ابنَ مضاء كان يرضى بالعلة الأولى فقط ولا يرضى بعلة رفع الفاعل ، ويحيل الرفع إلى كلام العرب فقط ولا داعي إلى معرفة العلة من الرفع وهو بذلك يريد الحفاظ على النصوص اللغوية ، والابتعاد عن متاهات العلل التي لايضرُّنا جهلها ولا ينفعنا معرفتهُا [١] فقد عاب على الأعلم ولعه بالعلل الثواني والثوالث فهو يقول : " وكان الأعلم رحمه الله على بصره بالنحو مولعاً بهذه العلل الثواني ويرى انه إذا استنبط منها شيئاً فقد ظفر بطائل وكذلك كان صاحبنا الفقيه أبو القاسم السهيلي على شاكلته . رحمه الله . يولع بها ويخترعها ، ويعتقدُ ذلك كمالاً في الصفة وبصراً بها " [٢] . فهو لا يهاجم النحاة يترحم عليهم ولكنّه يهاجم الأسس التي سار عليها النحاة .

ولعلَّ في هذه الدعوات نظرةً تجديدية إلى النحو العربي وتخليصه من المذاهب الفلسفية التي تأثر بها وكذلك مذاهب أهل الكلام الذين يرون في العلل والأسباب أساساً للعلم ٠

٤ـ إلغاء القياس : تعدُّ هذه الدعوة من الركائز الأساسية في نظرية ابن مضاء القرطبي ؛ للخروج من صعوبة النحو العربي ، والخروج من تعقيداته وتقوم هذه النظرية على رفض قياس عاملٍ على عاملٍ آخر في العمل " فالشيءُ لا يقاس على الشيء إلا أذا كان حكمهُ مجهولاً ، والشيء المقيس عليه معلوم الحكم ، وكذلك العلةُ الموجبة للحكم في الأصل موجودة في الفرع " [٣]ويستند في ذلك إلى أن " العرب امةٌ حكيمةٌ ، فكيف تشبه شيئاً بشيءٍ وتحكم عليه بحكمه وعلة حكم الأصل

(١) ينظر : الرد على النحاة : ١٣١ .
(٢) نفسه : ١٣٧ .
(٣) نفسه :١٣٤ .

غير موجودةٍ في الفرع "[1] وخير مثال على ذلك اعراب الفعل المضارع حيث ذهب النحاة إلى انه أعرِب ؛ لمشابهته الاسم أو قيس على الاسم ، فالاسم أصلٌ في الإعراب والفعل فرع .[2].

ولعلَّ اعتراضَه ناجمٌ من حرصه على الحفاظ على النصوص السليمة والفصيحة ، وكذلك أن القياس مضنون وليس حكماً قطعياً والظنُّ ليس نصاً من نصوص اللغة ؛ لأنه يخلق الاضطرابَ[3]

٥. إلغاء التمارين غير العملية : وما زال ابن مضاء رافعاً لواء الثورة والتجديد على القواعد النحوية عند السابقين إذ دعا إلى إلغاء التمارين التي لا فائدة منها ؛ لأنها لا تخلّف سوى التعب والخلاف ولعلَّ هذا ما دعاه إلى إلغاء التنازع والاشتغال في النحو العربي [4] .

٦ـ إلغاء كل ما لا يفيد نطقاً: تمثلت هذه الدعوة في وجوب إسقاط كُلِّ ما لا يفيد نطقاً في كلام العرب كالاختلاف في رفع الفاعل ونصب المفعول ، وسائر ما اختلفوا فيه[5] .

٢ـ التجديد لأغراض تعليمية لغوية :

ويتميّز نحويو هذا النمط بسلوكهم نحو إيجاد صياغات مغايرة للمألوف النحوي، متكئين على مبادئ تعليمية بغية توصيل الأفكار النحوية بطرق جديدة ، ومبادئ لغوية تعتمد على الاهتمام بالمعنى اللغوي . ويمكن القول أن أثر هؤلاء النحويين أقل من سابقيهم، فهم مسّوا الفكر النحوي التقليدي مسّاً خفيفاً كان فيه كثير من التقليد وقليل من التجديد وعلى الرغم من أنه لا يشكل ظاهرة تجديدية ، لكنّه في أقل الأحوال يقدم ملمحاً تجديديا يحكي عن طبيعة هذا النمط . وهذا يتجلى فيما يأتي :

---

(١) الرد على النحاة : ١٣٤ .

(٢) ينظر : نفسه (مقدمة شوقي ضيف) : ١٣٥ .

(٣) ينظر : نفسه : ١٣٤ .

(٤) ينظر : نفسه: ١٣٨ .

(٥) ينظر : نفسه:١٤١.

أولاً / دعوة ابن السيد البطليوسي (ت ٥٢١ هـ) : عرف ابن السيد البطليوسي بمحاولته تجديد شيء من الفكر النحوي، وهو معروف بغزارة انتاجه ، وقد استندت دعوته إلى الأسس الآتية :

١- رفضَ إقحام النحاة للمنطق في النحو العربي ؛ وذلك لانَّ المنطق قد جر الجدل والتعليل الى المباحث النحوية وهذا اتضح في قوله : " فقلت له أنت تريد أن تدخل صناعة المنطق في صناعة النحو ، وصناعة النحو تُستعمل فيها مجازات ومساهماتُ لا يستعملها أهل المنطق ، وصناعة النحو ينبغي البعد بها عن صناعة الفلسفة والوقوف بها عند كلام العرب المأثور عنهم " [١] .

٢- رفضَ كثرة التعليل عند النحاة ، وبيّن فساده وابتعاده عن المقصد ، ولعلَّ ذلك يتضح في أبيات شعريةٍ قالها في الإجابة عن لفظة (لا بأس) حيث بيّن فيها فساد العلل وما يتيح عنها من خلافٍ يملُّ الطالب منها ويسأمُ المتعلمُ من بُعد مقصدها :حيث قال [٢]:

وقد أكثروا فيه المقالَ وشتتّوا إلى أن أملّوا الناظرين وابرموا

وأكثرُ ما قالوه ما فيه طائلُ لقارئــهِ الا الكلامُ المنمنمُ

ثانياً / دعوةُ ابن الطراوة النحوي (ت٥٢٨ هـ) : مما لا شك فيه أنّ ابنَ الطراوة النحوي له أراءٌ قد تفرّدَ بها وخالف فيها النحاة وقد تناولت كثيراً منها في الفصل الثالث في مبحث التجديد في المسائل النحوية وكان واحداً من دعاة التجديد في الفكر النحوي وقد قامت دعوتهُ على **المعنى بوصفه الأساس في لسان العرب** وأنه لا داعي للغوص في متاهات الإعراب إذ يقول : " إذا فُهم المعنى فارفع ما شئت وانصب ما شئت " [٣]

والذي يبدو أن ابنَ الطراوة تخلصَ من العلةِ النحوية بعدّه أساسَ المعنى منهجاً في معرفة الصحيح من الخطأ ، فاللغةُ عنده ما سُمع من العرب وهي ليست ابتداءً

(١) دور شروح الألفية في تيسير النحو العربي : ٣٨ .

(٢) ينظر : الأشباه والنظائر : ٣ / ١٢١ .

(٣) البسيط في شرح الجمل : ١ / ٦٢ .

وتجديداً واختراعا وليست كلاماً وجملاً لم تسمْ من قبل [١] ، وقد طبقَ قضية ترك التعليل والقياس على قضية المضارعة بين الاسم والفعل المضارع ، حيث أنكر ما قاله النحاةُ حول هذه القضية وعدّه باطلا بقوله : " إن ما خاض به النحويون من المضارعة بين أسماء الفاعلين والأفعال ووجوب العمل والأعراب باطلُ لا وجه له " [٢].

ثالثا : دعوة أبي القاسم السُهيلي (ت ٥٨١ هـ) : وقد سار على نهج ابن الطراوة .

إذ اشترط في العلة النحوية الاطراد والعكس فقال: " العلةُ الصحيحةُ هي المطردةُ والمنعكسةُ التي يُوجد الحكم بوجودها ويفقد بفقدانها " [٣]، وقد ساقها دليلاً شرعياً حول علة الإسكار في الخمر [٤]. ولآراء السهيلي دورٌ في قضية العلة النحوية وتخليص النحو من بعض العلل مما ساعد على التجديد في الفكر النحوي ومن ثمّ تسهيله وتيسيره على الدارسين ، وقد بيّن فساد تلك العلل ووجوب تخليص النحو منها ولعلّه يتفق مع ابن مضاء وخير مثال على ذلك رأيه في علل الممنوع من الصرف إذ يقول :" وهذا الباب لو قصروه على السماع ولم يعللوه بأكثر من النقل عن العرب لانتفع بنقلهم ولم يُكثَر الحشوُ في كلامهم ، ولما تضاحك أهل العلوم من فساد تعليلهم حتى ضربوا المثل بهم فقالوا ((اضعفُ من حُجةِ نحوي)) وتعليلهم لهذا الباب يشتمل على ضروبٍ من التحكم وأنواع من التناقض وفساد من العلل " [٥]

والذي يبدو أن السهيلي أراد تخليصَ النحو من العلل الفاسدة التي تؤدي إلى صعوبة الدرس النحوي وتعقيده على دارسيه ،على حين يرى بعض الباحثين أنه لم يلتزمْ بهذه الدعوة فهو قد أوصل العلل والتساؤلات إلى السوادس[٦]

---

(١) ينظر : نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين : ١٩٧ .

(٢) رسالة الإفصاح : ٩ .

(٣) أمالي السهيلي : ٢٠

(٤) ينظر : الموضع نفسه : ٢٠ .

(٥) أمالي السهيلي : ١٩ ـ ٢٠ .

(٦) ينظر: تاريخ النحو في المشرق والمغرب : ٢٥١ .

ومن الواضح أن دعوات هذين القرنين ـ في تجديد الفكر النحوي ـ دعواتٌ مشجعةٌ ومحفزةٌ للتطوّر العقليّ وهذا ينسجمُ و طبيعةِ اللغة المتحركة التي لا تعرف الجمود إلا أنها لم تكتب لها الحياة في الدرس النحوي ؛لعدم اتخاذ النحويين الذين جاءوا بعدهم إياها منهجاً.

ويمكن إيجاز أهم الأسباب التي وأدت مشروعهم التجديدي بالاتي .

١- **الهالة الإعلامية التي تمتع بها النحو المشرقي :** فقد أيقن النحاة انّه لا مجال لخلق نحوٍ جديدٍ وعدّوه كفراً ورِدةً ؛ لأنَّ واضعي النحو المشرقي هم من كبار النحاة أمثال : سيبويه الذي عدَّ الأندلسيون كتابه (قُرآناً) ، وكذلك وجود أعمدة النحو العربي أمثال المبّرد وابن جني وابن السّراج فمن الصعب الخروج عليهم ٠

٢- **عدم وجود بدائل مناسبة لهذه النقود النحوية :** فابن حزم وابنُ مضاء وابن الطراوة والسُهيلي الذين دعوا إلى ترك التعليل لم يضعوا بديلاً مناسباً يغني المتعلمين فأكثر ما يبغي المتعلمُ القواعدَ التي تعتمد على تخطيطٍ يقترب من العرض المنطقي ، أما لو ترك الحبل على الغارب ؛ فان الصعوبة تكبر في فهم اللغة والتعلّق بقواعدها . إن هؤلاء العلماء أرادوا بنظرياتهم تأسيسَ نحو ، لكنه في واقع الأمر نحو العلماء لا المتعلمين .

٣- **ارتباط بعض ملامح التجديد بالعقائد الضيقة :** ولعل هذا السبب كان كافياً في اضمحلال نظريات بعضهم ، ولا سيما تلك التي ارتبطت بالمذاهب الدينية فعندما يأفل نجم مذهب ما تموت معه النظريات التي بنيت على أساسه ؛ فموتُ ابنِ مَضاء كان موتاً مذهبياً للفكر النحوي الظاهري الذي دافع عنه ؛ ولذا وصل إلينا كتاب واحد من كتب ابن مضاء وهو (الردُّ على النحاة) ، وضاع الكتابان الآخران وهما (المشرق في النحو) و (تنزيه القران عمّا لا يليق بالبيان)[١] ٠

(١) ينظر : بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : ١ / ٣٢٣ .

المبحث الثاني

التجديد التطبيقي

لم يكتف نحويو هذين القرنين بالأفكار التنظيرية إنما راح بعضهم يعزز التنظير بالتطبيق التجديدي إلا أنه تنظير لم ينقطع عن جذور الدرس القديم ، لكنه آمن بالتعديل السلوكي في النحو : طريقة ، وأسلوباً ، وترتيباً ، وعرضاً أيضاً . إنهم لم يتوقفوا عند حدود التأليف ذي الرؤى التجديدية في التطبيق ، ولم يقنعوا بتغيير طرق العرض ، بل راحوا يستعينون بمعارف عصرهم ؛ بغية إيجاد مظاهر تطبيقية حديثة غير التي اعتادها الناس ، إنهم يوظفون النصوص الأدبية والبلاغية من شعر ومقامة وألغاز في خدمة الدرس النحوي الجديد بوصفها تمرينات تطبيقية صبّ بها النحويون نظرياتهم ، وربما مزجوا بها مواعظ أخلاقية تساعد على الفهم النحوي من جهة وتعلم الأخلاق من جهة أخرى . وقد تجلى التطبيق النحوي بوساطة آليات عديدة يمكن إجمالها بأربع أساسية هي .

أولاً: التأليف النحوي :

ثمة مؤلفات نحوية كان لها دورٌ ملحوظ في التجديد النحوي عكست عقلية مؤلفيها وقد احتوت على ملامح تجديدية بان فيها مستوى لا بأس به من التغيير ، يظهر ذلك عند تصفحها بدءاً من العنوان ، وانتهاءً بالترتيب الداخلي ، لكنّ تجديدَهم كان مقيداً وحريتَهم محصورةٌ بإطار ضيّق ؛ فهم في تأليفاتهم لم يأتوا بخلق جديد إنما كانوا مكبلين بشروح كتبٍ قديمةٍ أو شواهد لأئمة النحو السابقين ؛ وعلى هذا فإن تجديدهم بقي مشدوداً إلى مصدره أو إلى المتن النحوي الذي درسوه . ويمكن عرض نموذجين للتجديد في التأليف النحوي على النمط الذي وصف تمثل الأول بالأعلم الشنتمري الذي شرح كتاب سيبويه والنموذج الثاني مثله ابن السيد البطليوسي عندما شرح أبيات كتاب الجُمل .

١- **كتاب (تحصيل عين الذهب في معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب) للأعلم الشنتمري (٤٧٦هـ)** يعدُّ الأعلم من أعلام القرن الخامس الهجري الذي اهتم كثيراً بكتاب سيبويه ؛ لذا قام بشرحه بكتابيه المعروفين (النكت في كتاب سيبويه)و(تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب)

وفي الكتاب الأخير اتضحت أهداف الأعلم المتمثلة بالتجديد وتقريب الكتاب إلى الدارسين من خلال الآتي :

أ- **عنوان الكتاب** : هذه عادةٌ دأب عليها الأندلسيون وهي اختيار العنوانات التي تسرق انتباه القارئ وتحفزّه على الإقبال إلى الكتاب ، واستعمال التعبيرات المسجوعة وهما وسيلتان تجديديتان في عنونة الكتب بغية تهيأة الأجواء للمتلقي. وكذلك تدل على إعجاب المؤلف بفكره ، واعتداده بنفسه .

ب- **أسباب تأليف الكتاب** : لعلَّ المقدمة الصغيرة الموجزة في كتاب الأعلم تفصحُ بأهداف التأليف وقد عبَّر عن ذلك مصرّحاً " هذا كتاب أَمرَ بتأليفه ، وتلخيصه وتهذيبه ، وتخليصه المعتضد بالله المنصور بفضل الله أبو عمرو عبّاد بن محمد ... باستخراج شواهد كتاب سيبويه ... وتخليصها منه ، وجمعها في كتاب يخصّها

ويفصّلها عنه ، مع تلخيص معانيها ، وتقريب مراميها ، وتسهيل مطالعها، و مراقيها وجلاء ما غمض منها وخفي من وجوه الاستشهادات فيها ، ليقرّبَ على الطالب تناول جملتها ، ويسهل عليه حصر عامتها "[١] إنه يعلن أن الهدفَ من الشرح التجديدُ ، وإيصال الفكر النحوي بأشكال ميسّرة ومفصّلة حتى لا يقتصر الدرس على نخبة من المثقفين أو طبقة من الدارسين .

ج- منهج الكتاب : إن أصحاب الأهداف التجديدية التي تستبطن نوايا تيسيرية يسلكون طريقاً يتجنب بها الوعورة مبتغية الهدف الأساس من الشرح وهو إيصال المعلومات لفئات عديدة وهذا ما انطبع في منهج كتاب تحصيل عين الذهب على مستويات التمثيل وبيان الآراء النحوية والاستشهاد وبحسب الآتي .

* **ضربُ الأمثلة السهلة :** عندما أحس الأعلم بصعوبة المادة النحوية وجفاف الشواهد التي استعملها سيبويه وإمكانية تعدد التأويل فيها هرع إلى تبسيط المادة النحوية وتجديدها عبر إيراد أمثلة سهلة قريبة من نفوس المتعلمين وتؤدي الغرض نفسه الذي أحضر سيبويه من أجل قواعده وشواهده [٢] .

* **الابتعاد عن الخوض في الخلاف النحوي :** توصّل الأعلم إلى نتيجةٍ مفادها أن الخلافات النحوية من أهم الأسباب التي عقّدت النحوَ وجعلت الطلبةَ ينفرون منه ؛ لذا تجنب ذكر الخلاف بين النحويين سواءً أكانوا بصريين أم كوفيين مكتفياً بالإشارة إلى الخلاف دون أن يناقشه أو يرجّح رأيا على آخر [٣] فمثلاً تعامله مع بيت طرفه بن العبد الذي يقول فيه :

الا ايّهذا الزاجري[*]أحضرَ الوغى وأنْ اشهدَ اللذات هل أنت مخلدي[٤]

(١) تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب : ٥٧ .

(٢) ينظر : نفسه : ١٠٤ .

(٣) ينظر : نفسه :٣٤ .

(*) كذا وفي الديوان (اللائمي).

(٤) ديوان طرفة بن العبد : ٣٣ .

الشاهد فيع رفع (احضر) ؛ لحذف الناصب وتعريه منه والمعنى لأنْ احضرَ الوغى وقد يجوز النصب بإضمار (أن) ضرورة وهو مذهب الكوفيين [1] فقد اكتفى بذكر رأي الكوفيين ولم يتعمق في جذور الرأي وما قابله من آراء البصريين.

* **إيراد جميع الشواهد الداخلة في الباب وشروحها** : كان جمع الأعلم للشواهد مرتباً مُتسلسلاً ، فهو يجمع الشواهد المتعلقة بالقضية النحوية مرتبة ومتتالية دون أن يذكر ترجمة الباب في كلِّ واحدٍ منها ، بل يكتفي بذكره أول مرة فيقول (وانشدَ في الباب) ولعلَّ هذه الطريقة تعزز المعنى في ذهن الطالب وتؤكدهُ ؛ لانَّ جمعَ الشواهد النحوية المتعلقة بالقضية النحوية الواحدة تساعده على تسلسل الأفكار ، وعدم الانتقال إلى قضيةٍ نحويةٍ أخرى إلا بعد ثبات التي قبلها في الذهن.

* **إظهار موطن الشاهد** : إذ كان إظهاره موطن الشاهد ؛ رغبةً منه في استخراج القاعدة النحوية بسهولةٍ ويُسرٍ فالقارئ لا يحتاج إلى عناءٍ ومشقةٍ في معرفة الحكم النحوي ؛ لأنه يجد عبارة الشاهد فيه أو الشاهد في [2]ولا تجد فيه تطويلاً وإسهاباً ؛ فهو يؤدي الغرض التعليمي بأفضل الطرق وأيسرها ولعلَّ الأعلم قد ردَّ موطن الشاهد إلى هدفه الذي وضعه سيبويه ومن ثم يتخلص القارىء من فوضى الخلط بين كتاب سيبويه وكتاب الأعلم .

٢- **كتاب الحُلل في شرح أبيات الجُمل لابن السيد البطليوسي** : يعدُّ ابنُ السيد البطليوسي من النحاة المشهورين في القرن السادس الهجري ، وله فضلٌ كبير في مجال تجديد النحو ، فقد صنّف كتابين على كتاب الزجاجي : أولهما كتابه المشهور (الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل) والآخر (الحلل في شرح أبيات الجمل) وقد عالج كتابه الشواهد التي أوردها الزجاجي في كتاب الجمل في ضوء أسلوب تطويري شامل مستويات العرض والشرح والنقد. ويمكن إجمال جهده التجديدي في هذا الكتاب بالاتي .

(١) ينظر : تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب : ٤٢٤ . وينظر كذلك : النكت : ٤٢٩ .
(٢) ينظر : نفسه : ١٩٥ ، ٤٦٥ .

أ- **توضيح معاني الشاهد الشعري مع المعنى اللغوي لقائل البيت** : اقتضت طبيعة البطليوسي اللغوية أن يقوم بطريقة جديدة وهي توضيح معنى اسم الشاعر من الناحية اللغوية والصّرفية ومثال ذلك مثلاً تعامله مع قائل البيت الشعري :

وهُنَّ وقوفُ ينتظرنَ قضاءَه بضاحي غداةَ امرُه وهو ضامر(١)

"هذا البيت للشّماخ واسمه مَعقل بن ضرار ويكنى : أبا سعيد ٠٠ وهذه الاسماء كُلها منقوله غير مرتجلة ٠ أما المعقل فهو الحصن ويكون أيضا موضع الاعتقال والضّرار مصدره ضارت الرجلَ إذا اضرَّ كلَّ واحدٍ منكما بصاحبه ، ويكون جمع ضرير وهو شاطئ البحر والوادي ٠٠ والسعيد ذو السعد ، والسّعيد : السامية الصغيرة والشّماخُ الذي يشمخُ بأنفه على الناس ، أي يتعظم عليهم ويتطاول" (٢) ، أي انه يقدم مادة غزيرة تثري الدرس النحوي بمعارف لغوية وأدبية ، وتأريخية حتى يكاد البحث يتحول إلى موسوعة ثقافية في اللغة . ثم يبين مناسبة الشاهد الشعري والظروف التي قيل فيها ، ثم يأتي بالبيت الذي يليه والبيت الذي قبله ؛ ليزيلَ إبهامه وغموضَه(٣) .

وهذا تجديد في تناول الشاهد الشعري ولعلَّه من الأساليب العقلية الإبداعية النحوية القادرة على تنويع المادة وإبعادها عن السأم والملل اللذين يأباهما الطبع ومن ثَمّ فهو يختلف عن الكتب النحوية.

(١) الحلل في شرح أبيات الجمل : ١١.
(٢) الموضع نفسه
(٣) ينظر : نفسه : ١٨٧ ـ ١٨٨ .

ب- تفسير المعاني الصعبة الواردة في الشاهد الشعري : لعلَّ تفسير الكلمات داخل الشاهد الشعري يساعد على إزالة الإبهام والغموض؛ لذا نلمح ابن السيد البطليوسي يُفسّر معاني الكلمات ثم يبدأ بتفسير القاعدة النحوية الموجودة في الشاهد الشعري فمثلاً تعامله مع بيت مزاحم بن الحارث العقيلي ٠

غدت من عليه بعدما تمَّ ظمؤُها تصلُّ وعن قيضٍ بزيزاء مَجهَلِ

حيث أوضح معاني البيت فقال : المجهل : القفر الذي ليس فيع أعلام يُهتدى بها(١)

ثانياً : المقامات :

من الفنون الأدبية المهمة في الأدب العربي وارتبطت أهميتها بغايتها وهدفها وهي تعليم الناشئة وتلقينهم صيغ التعبير وهي صيغٌ اكتست بألوان البديع واتشحت بزخارف السجع وقد لقيت عنايةً فائقةً بتعبيرها ومعادلاتها اللفظية ومقابلاتها الصوتية (٢).

وقد مهّدَ الطريق وعبّده لظهور هذا الفن بديع الزمان الهمداني ثم خلفه الحريري (٥١٦هـ) فيما بعد وقد عكف عليها الطلاب يحفظونها ويدرسونها كما تحفظ الأناشيد الدينية ، ولم تقفْ في طريقهم حواجزُ الصناعة اللفظية التي وضعها الحريري من كنايات وألغاز وأمثال (٣) ، ولعلَّ الهدفَ منها في بادئ الأمر كان تعليمياً .

ومن الطرافة أن توجد علاقة بين النحو والمقامة ولعل المتلقي يصيبه شيء من الاستغراب عندما يجدها آليةً تجديديةً سُطرّ بها النظام النحوي ، الأمر الذي استثمره الحريري والزمخشري عندما أحسّا عزوفاً نسبيّاً عن المادة النحوية أو اقتصارِها على مطالعي العلوم العقليّة ؛ ورغبة منهما في جعل المادة النحوية في متناول أكثر عدد من القراء والمستفيدين كثفا جهودهما واعتصرا ثقافتهما ليصبّاها

(١) ينظر : الحلل في شرح أبيات الجمل : ٢٣٦ .
(٢) ينظر : المقامة :٦ .
(٣) ينظر : الموضع نفسه .

في مادة جديدة شكلاً ومضموناً ولاسيّما إذا تنبّه إلى مزجهما بين الأخلاق والنحو أي إنهما راما هدفاً ثنائياً في نتائجه وهذا ما بدا واضحا في طيات مقاماتهما . وبحسب الآتي :

١. مقامات الحريري: ومن ملامح التجديد فيها .

أ- **قوله في (نعْمَ)** : "إما الكلمة التي هي حرفٌ محبوبٌ أم اسمٌ لما فيه حرف حلوب " [١]. ولعلّه يريد في ذلك (نعمَ) إن أردت بها تصديق الإخبار أو العدة عند السؤال فهي حرف وإن عنيت بها الإبل فهي اسمٌ والنعيم تُذّكر وتُؤّنث وتطلق على الإبل وعلى كلِّ ماشيةٍ فيها أبل ، وفي الأبل الحرفُ وهي الناقةُ ، سميّت حرفاً تشبيهاً لها بحرف السيف ، وقيل الناقة الضخمة تشبيهاً بحرف الجبل [٢] .

ب- قوله في السين التي للاستقبال : " وأما السينُ التي تعرك العامل من غير أن تجامل " [٣]. ويقصد بذلك السين التي تدخل على الفعل المضارع فتصيّره مستقبلاً وتفصل بينه وبين (أن) التي كانت قبل دخولها من أدوات النصب ، فيرتفعُ حينئذٍ الفعلُ وتنتقل (أن) عن كونها نافية للفعل إلى أن تصير مخففه من الثقيلة وذلك كقوله تعالى :﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم ﴾ [٤] وتقديره بحكم انَّه سيكون [٥] . إنه يسرد خبراً عن شخصية أداة نحوية وهو يشخصن الأداة بأسلوب مبتكر يجعلها محفورة في الذهن لا تقبل النسيان ولعل هذا التجديد له ما يماثله من طرائق التدريس والتفنن في عرض المادة والأفكار.

(١) المقامة: ٧٨ .
(٢) ينظر : مقامات الحريري : ١٩٧ .
(٣) الموضع نفسه .
(٤) المزمل : ٢٠ .
(٥) ينظر : مقامات الحريري : ١٩٧ .

ج- قوله في (لدنُ) : " وأما المضافُ الذي أخلَ من عُرى الإضافة بعروة واختلف حكمهُ بين مساءٍ وغدوة " [١] فالعرب نصبت (غدوة بعد لدن) ؛ لكثرة استعمالهم إياه في الكلام ثم نوّنوها ؛ ليتبين بذلك أنها منصوبةٌ لا مجرورة ، وعند بعض النحويين أن (لدن) بمعنى (عند) والصحيح أن بينهما فرقاً لطيفاً وهي ان (عند) يشتمل معناها على ما هو في ملكك ، ولـــدن يختصّ معناها بما حضرك وقرب منك [٢] .

د- قوله في (أي) النداء : " أما العاملُ الذي يتصلُ آخره بأوله ويعمل معكوسة مثل عملهِ " [٣].فالمقصود بها (يا النداء) وهي معكوسة (أي) وكلاهما للنداء وعملهم بالأسماء كثير وان كان بعضـــهم قد اختـــار أن يُنادى القريب بالهمزة فقط [٤] .

٢. مقامات الزمخشري : ولعلها أوفر حظاً من مقامات الحريري بجانبين **الأول:** دقة عرضها المادة النحوية **والثاني** : تركيزها في الفلسفة الأخلاقية ذات الجذور النحوية وهو هدفٌ حققه المزجُ بين النحو والأخلاق على حين اتسمت مقامات الحريري بالاهتمام بالجانب المجازي في العرض ، وكذلك الجانب اللغوي أي انه لم يرنُ هدفاً من عرضه إلا إحراز التجديد النحوي بأسلوب غير معهود لكن يبقى للحريري قصب السبق في هذا المضمار. ومن ملامح التجديد في مقاماته.

أ ـ قوله مقارنا بين همزة الاستفهام و (تاء التأنيث و التنوين) " أعجزت يا أبا القاسم أن تكونَ مثل همزة الاستفهام إذ أخذت على ضعفها صدرَ الكلام ، ليتك أشبهتها متقدماً في الخير مع المتقدمين ولم تشبه في تأخرك حرف التأنيث والتنوين والمتقدم في الخير خطرهُ أتم وديدن العرب تقدمه ما هو أهم " [٥]

---

(١) مقامات الحريري : ١٩٧ .

(٢) ينظر : الموضع نفسه .

(٣) الموضع نفسه .

(٤) ينظر : الموضع نفسه .

(٥) مقامات الزمخشري : ٢١٨ .

ب . تعليله إعراب الفعل المضارع من دون فعلي الماضي والأمر " ضارع الإبرار في عمل الثواب والأواب ، فالفعل لمضارعته الاسم فاز بالإعراب "[١].

ج . قوله في ميم (اللّهم) :" وعوضه عن تلك السلوة ذلك الهم ، كما عوضت الميم من حرف النداء في اللّهم" [٢].

د . قوله في الاسم المعرب : " فإنك لا ترى شيئاً إلا مُستهدفاً للحوادث والنوائب كما ترى الاسم عرضةً للخوافض والنواصب والروافع " [٣].

(٢) مقامات الزمخشري : ٢١٨.

(٣) الموضع نفسه .

(٤) الموضع نفسه .

ثالثاً: الأحاجي والألغاز النحوية :

وهذه آلية أخرى من آليات عديدة اعتمدها النحويون في عرض مادتهم وأفكارهم ، وطول باعهم في علم النحو فضلا عن أنها تدل على تعدد خيارات العرض النحوي لديهم . وهي . أيضاً ـ أسلوب تعليميّ يخاطبُ النفس عندما تتعرض لسؤال أو لغز تفعّل كلّ عملياتها العقلية في الاجابة عنه وهم بهذا ينشّطون الحركة العلمية وتصبح دارجة في أوساط العلم ،وخارجها وكذلك تكون محلا للتندّر ، وإظهار سعة المعرفة وبذلك يكثر الطلاب المفتشون عن الأجوبة وفي هذا الجو المشحون فكراً تجديدياً يحقق هؤلاء العلماء غاياتهم في نشر الفكر النحوي.

وقد ذكر السيوطي في الأشباه والنظائر أنَّ الألغاز النحوية تقسم على قسمين :

١- قسم يُطلب به تفسير المعنى ٠

٢- قسم يُطلب به تفسير الإعراب [١]

وفي القرن الخامس الهجري ظهرتْ الألغازُ النحوية على طريقة السؤال والجواب ، وهذا ما أوجده ابن الشجري إذ قال في المجلس السادس والستين " هذه أبيات الغاز سُئلتُ عنها ٠

اسمع أبا الأزهر ما أقول عليك في ما نابنا التعويلُ
مسألة أغفلها الخليلُ يُرفع فيها الفاعلَ المفعولُ
ويضمرُ الوافرُ والطويلُ

فأجبت بأنَّ الإضمار من الألقاب العروضية النحوية ... والإضمار في النحو أن يعود ضميرٌ إلى متكلمٍ أو مخاطبٍ أو غائب كقولك في إعادة الضمير إلى الغائب زيد قام وبشر لقيته وبكر مررت به ٠ فهذا الإضمار هو الذي أراده بقوله ويُضمر الوافر والطويل لا الإضمار الذي هو زحاف "[٢] ولعلَّ العقلية النحوية

(١) ينظر : الأشباه والنظائر : ٣ / ٧ .

(٢) امالي ابن الشجري : ٢/ ٥١٦

المتعددة آنذاك كان لها الأثر الواضح في ابتداع كثيرٍ من الطرق التعليمية المأنوسة بعد أن سئِمَ الناس من التمسك بالأطروحات التقليدية وملّوا تعقيداتها ، فكان علم الألغاز والأحاجي مصداقاً لأيصال المادة النحوية ودلالةً واضحةً على المعنى المراد ، وتبرز أهمية الأحجية واللغز بأنها تقوّم الأذهان وتروّضها على فهم الدقائق ولعلّها كانت جزءاً من ثقافة العرب(١) .

وفي القرن السادس ظهرت الألغاز علامة بارزة من ضمن آليات التجديد النحوي وقد اشتهرت على يدي عالمين كبيرين اتفقا في مضمون فكرة الألغاز، واختلافا في طبيعة النص الذي عرضت فيه إذ قدّمها الحريري في مقاماته إلى جوار الحوار القصصي على حين جاءت عند الزمخشري مخصوصة بنص نحوي أفرد له كتاباً اسماه (المحاجات بالمسائل النحوية) .

١. ألغاز الحريري :

إذ جاءت الألغاز في المقامات بأسلوب مسجوعٍ ذي موسيقى شعريةٍ. وبحسب الآتي:

أ . لغزه في حروف القسم (٢): " وما العاملُ الذي نائبه أرحبُ وكراً ، وأعظم مكراً " (٣) ، والباء هي أصل حروف القسم بدلالة استعمالها مع ظهور فعل القسم في قولك : (اقسمت بالله) ؛ لدخولها على المضمر كقولك : بك لأفعلنَّ ، وبدّلت الواو عنها بالقسم ، لأنّهما من حروف الشفة ثم لتقارب معنييهما ؛ لانَّ الواو تفيد الجمع والباء تفيد الإلصاق ، ثمَّ صارت الواو المبدلة من الباء أدور في الكلام وأعلق بالأقسام ثم إن الواو أكثر موطناً من الباء لانَّ الباء لا تدخل إلا على الاسم والفعل ولا تعمل

(١) ينظر : مفتاح السعادة : ٢٥١

(٣) ينظر : مقامات الحريري : ١٩٩ .

(٣) الموضع نفسه .

غير الجرِ والواو تدخل على الفعل والاسم والحرف وتُجرُّ تارةً بالقسم وتارة بإضمار (ربُّ) وتنظم أيضا مع نواصب الفعل ؛ لذا وصُفت برحب الوكر وعظيم المكر [١]

ب . لغزه في (مهما) : " وما الاسم الذي لا يفهم إلا باستضافة كلمتين أو الاقتصار منه على حرفين " [٢] إذ يقول فيهما قولان : أحدهما أنها قريبةٌ والثاني وهو الصحيح أن الأصل فيها (م) زيدت عليها (ما) أخرى كما تُزاد على (إن) فصار لفظها (مما) فثَقُلَ عليها توالي كلمتين فصارتْ (مهما) والذي يظهر أن الأسلوب التعليمي هو الذي دعا الحريري إلى التعليل والتفصيل في شرح الأحجية.

ج . لغزه في مراتب العدد المضاف مابين الثلاثة إلى العشرة يقول " وما الموطنُ الذي يلبس فيه الذَكَران براقَعَ النسوان ، وتبرز فيع ربات الحجال بعمائم الرجال " [٣] فهو العدد الذي يكون مع المذكر بالهاء ومع المؤنث بحذفها كقوله تعالى : ﴿ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ ﴾[٤] والهاء من خصائص المؤنث كقولك: " قائم وقائمة وعالم وعالمة ، فقد رأيت كيف انعكس في هذا الموطن حكم المؤنث والمذكر حتى انقلب كل منهما في ثياب صاحبه" [٥].

ولعلَّ هذا الطرح التجديدي فرضته طبيعةُ النحو المعقدة وأساليبه غير المفهومة لدى المتعلمين ، مما حدا بالعلماء إلى استغلال الأحاجي في الطرح النحوي وهو دليلٌ على سعة العقلية النحوية وقدرتها على التجديد .

(١) ينظر : مقامات الحريري : ١٩٨ .
(٢) الموضع نفسه .
(٣) الموضع نفسه ..
(٤) الحاقة : ٧ .
(٥) مقامات الحريري : ١٩٨ .

٢. ألغاز الزمخشري :

وقد افرد لها كتاباً فيه خمسون مسألةً من النحو والصرف وهي أسئلة مرتبةٍ تحاول تنشيط ذهن المتلقي والمتعلم عن طريق أحجية يبدأها بسؤالٍ عن علة الجواز وعدمه [١] ، وقد جاءت الأحاجي على نسقٍ واحد لتدلَ دلالةً واضحةً على عقلٍ يتقن التبويب والتنسيق وقد فرّعها على أكثر من باب مُراعياً الاختلاف الجزئي في موضوعاتها وهو يضعُ لكلِ سؤال جواباً يقابله ثم يوشّحها بآياتٍ من القرآن الكريم ، والحديث النبوي الشريف والشعر العربي [٢] . ويمكن إجمالها بالآتي :

أ- لغزه في النعت : " اخبرني عن نعتٍ مجرورٍ و منعوته مرفوع ، وعن منعوتٍ موحدٍ ونعته مجموع "[٣] ويقصد في ذلك قول بعض العرب (هذا جحرُ ضبٍ خربٍ) ومثله قول قاله امرؤ القيس :

كأن أباناً في أفانين ودقه كبيرُ أناس في بجادٍ مُزْمِلِ [٤]

وكذلك في جمع النعت مع توحيد المنعوت في قول القطامي

كأنّ نسوعَ رحلي حين ضمَّت حوالبُ غُرّراً ومِعاً جياعا[٥]

ب . لغزه في ضمير الفصل الداخل على غير المعرفة : " أخبرني عن فصلٍ ليس بين المعرفتين فاصلاً ، وعن ربَّ على المعرفتين داخلا " [٦]، ثم يفصّل بشرحه للأحجية يقول : الأول نحو قولك :" كان زيدٌ هو خيراً منك" و قوله تعالى: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَراً ﴾ [٧] وإنما ساغ ذلك في (افعل من) ؛ لامتناعه عن دخول (لام

(١) ينظر : المحاجات بالمسائل النحوية (مقدمة المحقق) : ٤ .

(٢) ينظر : الموضع نفسه .

(٣) المحاجات : ٧٨ .

(٤) ديوان امرئ القيس : ٤٢.

(٥) ديوان القطامي : ٤٥.

(٦) المحاجات بالمسائل النحوية : ٨٢.

(٧) الكهف : ٣٥ .

التعريف) عليه امتناع ما فيه التعريف فشبه به ، وأجري حكمه علية [١]، والثاني (ربَّ رجلٍ وأخيه) [٢] ونحوه في قول الأعشى ميمون بن قيس بن جندل :

وكم دون بيتك من صفصفٍ ودكداكِ رملٍ وأعقادها [٣]

رابعاً : التوظيف الشعري للنحو :

لعل تنوع تقنيات توظيف المادة النحوية في أجناس أدبية متباينة يجسّد القدرة الهائلة على تأطير النظام النحوي من جهة ، وسعة المعرفة ، وتعددها من جهة أخرى ، ولاسيما تلك المعرفة التي تبغي ترغيب المتلقي وشد ذهنه إلى النص النحوي ، وكل ما يحمله من دلالات . وما التوظيف الشعري للنحو إلا واحدة من الآليات الجديدة في التفكير إنهم يستشعرون المسائل النحوية حتى وصل بهم الحال إلى إيجاد صور تعبيرية مكثفة تحكي عن تماهي هؤلاء المجددين بالنحو.

وقد كان أبو العلاء المعري مستفيداً من النص الشعري في خلق صور جديدة وابتكارها وفي الوقت نفسه يقعد نحواً شعرياً و" لعلّه أول من وسّع استعارة الشعراء لاصطلاحات العلوم والفنون ، ومن قبله كان المتنبي يتصنّع ذلك ، ولكنّه لم يسرفْ فيه إسراف المعري "[٤]

وقد وُجد هذا الاستعمال معارضة من النقاد أمثال : ابن سنان الخفاجي (٤٦٦ هـ) الذي حّذر من استعمال المصطلحات النحوية داخل الشعر ، وعدّها

(١) ينظر : المحاجات بالمسائل النحوية : ٩٣ .
(٢) ينظر : الموضع نفسه .
(٣) الصبح المنير في شعر أبي بصير : ٥٤ .
(٤) الفن ومذاهبه في الشعر العربي : ٣-٤

إساءة للصورة الشعرية [١] ؛ ولكنّه تنبه فيما بعد على توسع المعري في استعمالها فعلل ذلك باشتغال أبي العلاء باللغة حتى أن رسائلَه معدودةٌ في كتب اللغة [٢] .

وقد ذهب (عمر موسى باشا) إلى أن استعمالَ مصطلحات النحو وقواعده في الشعر أضفى على هذه القواعد ثوباً جديداً وحلةً رائعةً ؛ لأنه أخرجها من جمودها القاعدي وأبرزها بحلة رمزية حديثة ، وكأنما فتق ينابيع الشعر داخل الصخور النحوية ، ووضع لمسات الأدب داخل القواعد الرتيبة[٣].

ألا أن من المحدثين من خالف ذلك وعد استعمال المصطلحات النحوية داخل الشعر ليس منحًى تعليميا عند عامة الشعراء باستثناء النحاة منهم [٤].

ويرى البحث أن هذه الطريقة من الاستعمال للمصطلح النحوي تكشف عن المعطيات الآتية :

١- هدف تعليمي وهذا الطريق عند النحاة الأدباء فقط وأبو العلاء منهم .

٢- معرفة بذهنية المتلقي وتلونها بحسب التطور الحضاري في القرون المتأخرة مما جعل بعض علماء اللغة يجدون منافذ وطرقاً تتناسب وميول الناس .

٣- رغبة بعض الشعراء في تشكيل الأطر النحوية داخل لوحة تتماشى مع إبداعاته الذهنية المتجسدة في الشعر ، ولعلهم أجادوا في ذلك .

(١) ينظر : سر الفصاحة : ١٦٧

(٢) ينظر : الموضع نفسه .

(٣) ينظر : ابن نباته المصري : ٤٣١ .

(٤) ينظر : الموضع نفسه : ٤٣١ . ٤٣٢ .

و لم يقتصر هذا الملمح على أبي العلاء المعري إذ استعمله الباخرزي (ت٤٦٧ هـ) وهو من مجايليه حينما تحدث عن مصطلحات تقسيم الفعل من حيث الصحةِ والاعتلالِ في الصّرف في رسم صورة لغلام ، فقال :

كوى جوف قلبي لفٌّ صدغ مشابه علامة مهموز بمحني ظهره (١)

ونلاحظه يتغزّل بمحبوبة وذلك باستعمال مصطلحات الاعتدال والصحة والناقص وهي مصطلحات نحوية فشبّه سلامة الجسم بسلامة الحرف واعتدال العين ونعوستها بالفعل المعتل ونحول الخصر وضعفه بالفعل الناقص ، يقول في ذلك :

وطرفكِ معتلٌ وجسمكِ سالمٌ وصدغكِ مهموزٌ وخصرُكِ ناقصُ (٢)

وكذلك استعمل التوظيف الشعري للنحو عند بعض شعراء القرن السادس الهجري كابن القيسراني (٥٤٨ هـ) حيث قال :

تلك العوامِلُ أيُّ أفعالِ العدى ما سُكنت حركاتُها بجوازم(٣)

وهو في هذا البيت يمدح (نور الدين محمود بن زنكي) حيث جعل الجوازمَ التي تبطل حركة الفعل ، بيد المسلمين ، فهم يبطلون عمل الأعداء كما يبطل الجوازم حركة الأفعال ولعل القائد (نور الدين محمود بن زنكي) هو الذي يجزم فعلَ الأعداء ويكفّه عن الحركة والاستمرار في الفعل فيضحي ماضيا متقطعا (٤).

ونظرا لطغيان هذه الظاهرة ، واتساعها عند المعري سوف اتتبع هذه المصطلحات في شعره مفصلةَ ومثلما يأتي .

---

(١) الباخرزي حياته وشعره وديوانه : ١١١

(٢) نفسه : ١٢٤ .

(٣) شعر ابن القيسراني : ٣٧٩ .

(٤) ينظر : استخدام المصطلحات النحوية في الشعر ، حسن خميس الملخ ، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ، جامعة الكويت ، العدد / ٨٩ / عام ٢٠٠٥م : ٥٣

١. **الكلِمُ وأقسامُه** : الكلم في العربية اسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل [١]، وقد تمثّل أبو العلاء هذه القسمة بقوله :

حروف سري جاءت لمعنى أردته برتني أسماءٌ لهن وأفعال [٢]

٢. **الاسم الموصول** : تحدّث المعري عن هذا المصطلح بقوله :

عفاة القوافي كالذي ولماتِها إذا هنَّ لم يوصَلنَ فاللفظ فاسدُ [٣]

فقد شبّه الشعراء المدّاحين الذين لا يقصدون من شعرهم إلا نيل الجوائز والتكسب من الإطراء بالأسماء الموصولة التي لا يتضحُّ معناها ، ولا تعرف فائدتها إلا بوجود صلتها [٤] وفيه ذم لهم .

٣. **مصطلح الماضي المتصرف والفعل الدائم** : قال المعري :

وظننت وجدك ماضياً متصرفاً فلقيتني منه بفعل دائم[٥]

فقد استعمل مصطلحين نحويين ، **أحدهما:** الماضي المتصرف – وهوالذي تأتي منه صيغة المضارع والامر.

(١) ينظر : الكتاب : ١٢/١ .
(٢) سقط الزند : ٢٦٩
(٣) سقط الزند: ١١١ .
(٤) ينظر الموضع نفسه .
(٥) سقط الزند : ٢٥١ .

و**ثانيهما** : الفعل الدائم وهو من اصطلاحات مدرسة الكوفة النحوية ، وكذلك شبه حاله بالفعل الماضي المتصرف الذي لا يقف على حال مستقرة ، وأراد بالفعل الدائم الاستمرار والثبوت والمعنى المتحصل من البيت أنّه كان يظنُّ أن حب حبيبه متغير فإذا هو ثابت مستقر(١).

٤. دلالة الأفعال : شبّه أبو العلاء المعري أذى الدنيا مستمراً من الماضي إلى الحاضر والمستقبل فهو متصرف غير جامد فقال :

كم تنصح الدّنيا ولا نقبل وفائز من حدّه مقبل
إنّ أذاها مثلُ أفعالنا ماضٍ في الحال ومستقبلُ (٢)

ولعلَّ هذه المعاناة التي يصفها المعري هي معاناة العمى التي تلازمه طول حياته وجعلته حبيساً لداره فاخذَ يترجمها إلى الوجود ببراعته الأدبية ومقدرته اللغوية وكان النحو قريباً إلى نفسه فجعله جسراً للتعبير عن هذه الآلام والمصائب.

٥. الأفعالُ المعتلةُ وربطُها بالأسماء المعتلة :

من مسائل الاشتقاق التمييز بين الصحيح والمعتل وربط اعتلال الاسماء والمصادر باعتلال الأفعال . يقول في ذلك : (٣)

في الأصل غشٌ والفروعُ توابعُ وكيف وفاءُ النجلِ والأب غادرُ
إذا اعتلت الافعالُ جاءت عليلةً كآلاتها أسماؤها والمصادر

(١) ينظر : أبو العلاء المعري وملامح حياته وأدبه : ١١٠ . ١١١ .
(٢) اللزوميات : ١٩٥
(٣) نفسه : ٣٣٥ .

قال الدكتور شوقي ضيف في التعليق على المصطلحات النحوية والصرّفية في البيتين : " فالأصول ، وما بينها من وراثات ، كل ذلك نستطيع أن نجد له تفسيراً لا في الفلسفة بل في الصرف ، فالأفعال إذا كانت عليلةً تبعتها مشتقاتُها لا تستطيع قولاً عنها ولا خلاصاً منها ، وعلى هذا النحو تتبع الفروع الأصول ، إن كانت سليمةً سلمت ، وان كانت معتلة اعتلت ، أرأيت إلى الصرف يمكن أن تستخرج منه تفسيراً وتصويراً لمشاكلها ! إنه احدُ المفاتيح الصغيرة التي عثر عليها أبو العلاء المعري وجاء يستخرج منها وصف أحوالنا " (١)

والذي يفهم من ذلك أن أبا العلاء أراد أن يصوّرَ المعاناة التي يتعرض لها في الدنيا وتقلباتها فوجد الأدب والنحو طريقا سهلة لذلك .

٦ـ **الاشتقاق والتصريف** : من مسائل الاشتقاق تحديد الزائد من الأصلي وقد أشار المعري إلى هذين المصطلحين في ذمه لزمانه ، فقال :

وكيف أُرّجي من زمان زيادة وقد حذف الأصلي حذف الزوائد (٢)

إذ بلغ الإجحاف في زمانه أن استوى الضدان في الانتقاص منهما ، ولم يفرق بينهما وهي قسمةٌ لا عدلَ فيها ولعلّه تشبيه لطيف فهو يشبه الإنسان المحسن بالحرف الأصلي الذي لا تغيره الأزمنة ولا تؤثر فيه العوامل ، والإنسان المسيء بالحرف الزائد الذي لا يثبت في الصِعاب .

٧. **الفاعلُ المضمر بعد (نعم)** : استعمل أبو العلاء هذا المصطلح بقوله :

تزوج إن أردت فتاة صدق كمضمر (نعم) دام على الضمير(٣)

والمقصود بمُضمر(نعم) فاعلها عندما يكون مستتراً مضمراً بتمييزه واستتاره حينئذ واجب ، وفيه فائدة أخلاقية وهي لابدَّ للرجل أن يتزوّج من فتاة

(١) الفن ومذاهبه في الشعر العربي : ٤٠٤ .
(٢) اللزوميات : ٢٩٧ .
(٣) نفسه : ٣٠٧ .

تمكث في البيت ولا تخرج منه فهي مستترة في بيتها ، كاستتار فاعل (نعم) عندما يكون مضمرا بتمييزه [١]

٨ ـ **مصطلحا الخفض والجزم** : استعمل المعري هذين المصطلحين بمعناهما اللغوي [٢] ؛غاية منه في تنويع طرق إيصال القاعدة النحوية للمتلقين والمتعلمين بطريقة مأنوسة لا يملُّ سامعها ، ولا يكلُّ قارئها وهذا دليل على سعة عقلية المعري اللغوية ، وشمول علمه بالجوانب الاجتماعية حيث قال :

والمرءُ يرفع أثقالاً فتخفضه حتى إذا مات أضحى وهو منجزمُ [٣]

(٣) ينظر : أبو العلاء ملامح حياته وأدبه : ١١١ .

(٤) ينظر : الموضع نفسه .

(٣) الموضع نفسه .

الفصل الثاني

التجديد في المنهج النحوي

- المبحث الأول: الاستشهاد النحوي
- المبحث الثاني : التبويب النحوي
- المبحث الثالث : معارف العصر وتوسّع المنهج النحويّ

المبحث الأول

الاستشهاد النحوي

توطئة : -

بعد أن وُضِعت اللبنات الأولى على يد أبي الأسود الدؤلي(٦٩هـ) وتلاميذه في النحو العربي ، اتجه النحاة الذين جاءوا من بعدهم الى السمّاع والرواية عن الأعراب ، والهدف من السمّاع اخذُ اللغة عن العرب الموثوق بفصاحتهم ؛ لبعدهم عن اللهجات الدخيلة ، حتى تتم مرحلة التقعيد النحوي واصبح السمّاعُ والرواية شرطين من شروط العلم الصحيح ؛ لذا لجأوا الى الارتحال إلى مضارب الأعراب البُداة وعُدَّ ذلك الارتحال ومُشافهة الأعراب مرحلةً دراسية لا غنى عنها في هذه الفترة حيث كانوا يأخذون من الأعراب في ديارهم الأولى وفي بعض الأحيان يختبرون بعض الأعراب إذا أحسّوا أنَّ سلامتهم اللغوية قد فسدت بالاختلاط في الأعاجم [١] .

ويمكنُ ان يُستشفَ ذلك من قول ابي عمرو بن العلاء لأبي خيرة – وهو من الأعراب الذين نزلوا البصرة– : كيف تقولُ :" استأصلَ اللهُ عرقاتِهم ؟ فقال ابو (خيرة) بفتح التاء من ((عرقاتَهم)) فردَّ عليه أبو عمرو قائلاً : "هيهات لانَ جلدُك يا ابا خيرة" "[٢] .

(١) يُنظر : النحو العربي ومنهاج التأليف والتحليل : ٣٣٧ .

(٢)نزهة الالباء : ٣٣ .

وفي ذلك برهانٌ على المتابعة اللغوية ، فالنحاةُ كانوا يلجأون الى هذا الاختبار إذا أحسّوا ضعفاً في سليقة الأعرابي الوافد[١] .

ومن المعلوم أنَّ النحاة وضعوا قاعدة السمّاع والرواية عن الأعراب البُداة والنازلين بالحضر ، ولكنّهم لم يتوسعوا في هذه العملية إذ حدتها بمكانٍ معينٍ الامر الذي جعل دراستهم تنحصر على قبائل محددة ، وكذلك الزمان حيث يمتد إلى ثلاثمائة سنة يبدأ بالعصر الجاهلي الذي ارّخه مؤرخو الأدب بحوالي مائة وخمسين سنة قبل ظهور الإسلام وانهوا الاستشهاد والاحتجاج بالشعر في منتصف القرن الثاني الهجري أي شعر ساقة الشعراء ابراهيم بن هرمة (١٥٠هـ) [٢] .

مصادر الاستشهاد

اولاً : الاستشهاد بالقُرآن والقراءاتِ القُرآنية :

القرآنُ والقراءاتُ مصدران مهمُان عند سيبويه وليس في النصَّ القرآني اختلافُ لأنَّه من لدنِ عزيزٍ حكيم ، وانمّا كان الاختلافُ في قراءاته ومن هنا وقف النحاة مواقف مختلفة منها ؛ لأنَّ حقِيقَتَها تُغاير حقِيقةَ القُرآن [٣] ؛ ولذا يقول الزركشي : " واعلم ان القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان فالقرآنُ هو الوحيُ المُنزلُ على مُحمدٍ (صلى الله عله وسلم) للبيان والإعجاز ، والقراءاتُ ، هي : اختلافُ الفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف او كيفيّتها من تخفيف وتثقيل وغيرهما " [٤] .

---

(١) يُنظر : النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل : ٣٣٨ .

(٢) يُنظر : نفسه : ٣٣٩ .

(٣) يُنظر : الشاهد واصول النحو في كتابه (سيبويه) : ٢٩ .

(٤) البَرهان في علوم القرآن : ٣١٨/١ .

وقد توافق اصحابُ المدرستين على الاستشهاد بالقراءات المتواترة على رغم من مخالفة بعضها القياس ، ولكنّهم اختلفوا في الاستشهاد بالقراءات الشاذة فالبصريون كانوا يعدون القراءة الشاذة حُجةً اذا كانت موافقة قواعدهم واقيستهم واصولهم المقررة فإن خالفت القراءة اصولهم ردوها[١] ، بينما كانت مصدراً مهمّاً من مصادر النحو الكوفي ، وقد استشهد الكوفيون بالقراءات السبع وبغيرها من القراءات يحتجون بها فيما له نظيرٌ في العربية ويجيزون ما وردَ فيها مما خالف الوارد عن العرب ، ويجعلونها اصلاً من اصولهم في بناء القواعد والأحكام [٢] .

ومن امثلة رفض البصريين الاحتجاج بقراءة ابن عامر : ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾[٣] – بنصب (اولادهم) وجرَّ (شركائَهم) – وعدّوها غلطاً ؛ لأنَّه فصل بين المُضاف والمضاف إليه بالمفعول وهم يرونَ أنَّ هذهِ القراءة لا يسُوغ الاحتجاجُ بها ؛ لأنَّ الإجماعَ واقعٌ على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالمفعول في غير ضرورةِ الشعر والقرآنُ ليس فيه ضرورةٌ ، وإذا وقع الإجماعُ على امتناع الفصل بينهما في حال الاختيار سقط الاحتجاج بها على حالة الاضطرار ، ولو كانت هذه القراءةُ صحيحةً لكان ذلك من أفصح الكلام في وقوع الإجماع على خلاف دليل وهي القراءة [٤] .وقد جوّز الكوفيون الاستشهاد بها وجواز الفصلِ بين المُضاف والمضاف إليه بغير الظروف والجار والمجرور [٥] .

وقد وقف بعض النحويين موقفاً مُعتدلاً من القراءات ولعل أوضحهم موقفاً ابن جني فهو وإن كان ميّالاً للبصريين إلّا أنَّه اكثرُ منهم اعتدالاً ، ومع ذلك فهو يخطِّيء بعض القراءات ويرى بعضَها معيباً ومن ذلك قولهُ :"ومن الأمر الطبيعي الذي لا بدَّ منه ، ولا وعي عنه أن يلتقي الحرفان الصحيحان فيُسكنُ الأول منهما في الإدراج ، فلا يكونُ حينئذٍ بدٌّ من الإدغام ... فأما قراءة (عاصم) ﴿وَقِيلَ مَنْ ۜ رَاقٍ

(١) يُنظر : مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو : ٣٨٤ .

(٢) يُنظر : الشاهد واصول النحو في كتاب سيبويه : ٤٧ .

(٣) الانعام : ١٣٧ .

(٤) يُنظر : الشاهد واصول النحو : ٤٨ .

(٥) يُنظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢٤٩/١ – ٣٨٩ ، مدرسة الكوفة ومنهجها : ٣٨٤ .

﴾[1] ببيان النون من (مَن) – فمعيبٌ في الأعراب معيفٌ في الأسماع ، فإن كان ارتكب ذلك ووقف على (النون) صحيحة غيرَ مُدغمةٍ ؛ لينبه على انفصال المبتدأ من خبره فغيرُ مُرضيّ أيضاً " [2] .

وقد مال المتأخرون باتجاه القراءات عامة غير مفرقين بينها في الاستشهاد مثلما يرى السيوطي الذي عدَّ كلَّ ما ورد أنَّه قُرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً ام آحاداً ام شاذاً [3] .

الاستشهاد بالقراءات في القرنين الخامس والسادس الهجريين :

ففي هذين القرنين كان هناك رفضٌ لمنهجية النحاة من ابن حزم الأندلسي (٤٥٦هـ(وذلك في تقديمهم النصوص الشعرية والنثرية من كلام العرب قائلاً : " والعجبُ ممن إن وجد لأعرابيٍ جلف او لامرئ القيس او الشمّاخ او الحسن البصري لفظاً من شعر او نثر جعله في اللغة واحتجّ به وقطع به على خصمه ولا يستشهد بكلام خالق اللغات "[4] فهناك تعاملُ مذهبي طاغٍ على نص ابن حزم وذلك عند ذكره للحسن البصري صاحب المذهب الاعتزالي المعروف فهو لم يتعامل بروحٍ علميةٍ

وفي القرن السادس الهجري اتسعت دائرةُ الاستشهاد بالنصوص القرآنية حيث بدأ كثيرٌ من النُحاة في هذه الفترة ينوّعون من مصادر أحكامهم بحيث تشمل القراءات الصحيحة كلَّها ، بل أنَّ منهم من استند الى القراءات الشاذة ايضاً[5] .

---

(١) القيامة : ٢٧ .

(٢) الخصائص : ١/٩٤-٩٥ .

(٣) يُنظر : الاقتراح : ١٥ .

(٤) الإحكام في اصول الأحكام : ٤/٣٦ .

(٥) يُنظر : مدخل الى تاريخ النحو العربي : ١٩١ .

وكذلك نجد أنَّ هناك موقفاً مُتطرفاً من بعض القراءات القُرآنية عند الزمخشري إذ اتهمها بالملغاة والمرفوضة لدى العامة [١] ومن نحاة هذا القرن من استشهد بالقراءة السبعية متواترة كانت او شاذة بل إنَّه قوّاها ووجهها ومن ذلك ما ذكره ابن الشجري في اختلاف القُراء في إعراب قوله تعالى : ﴿ هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾[٢] بنصب (يومَ) ، ورفعه فقال في آخر ما حكاه : " وقد قرئ فيما شذَّ من القراءات السبع : ﴿ هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ بنصب (صدقهم) مع نصب (يومَ) ، واسناد (ينفعُ) الى ضمير راجع الى الله سبحانه وتعالى ، ويُحتمل نصبَ (صدقهم) على ثلاثة أوجه : أن يكون (مفعولاً له) ، اي ينفعُ الصادقين لصدقهم ، والثاني أن تنصبه على المصدر بفعلٍ مُضمرٍ ، والثالث أن تنصبه بتقدير حذف الباء" [٣] .

ثانياً : الاستشهاد بالشعر العربي :

من المعلوم أنَّ الشُعراء قد قُسمّوا على طبقات متعددةٍ[٤] .

١. **شُعراء جاهليون** : وهم الذين عاشوا قبل الإسلام ولم يدركوه .

٢. **شُعراء مخضرمون** : وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام ولا خلاف بين النحاة في صحة الاحتجاج والاستشهاد بشعر هاتين الطائفتين في القواعد النحوية .

٣. **شُعراء اسلاميون** : وقد اختلف النحاة في صحة الأخذ عنهم ، فالنحاةُ الأوائل كانوا لا يستشهدون بشعرهم وهذا واضحٌ في كتاب سيبويه .

٤. **شعراء مولدون او محدثون** : وهم الشعراء الذين يبدأون بالشاعر بشار بن برد ، وهذه الطائفةُ لا يجوز الاستشهاد بشعرها في القواعد النحوية وانْ كان سيبويه قد استشهد بقطعة من بيت (بشار بن برد) وكذلك الأخفش الأوسط استشهد بشعر بشار بن برد (١٦٨هـ) . ولعلَّ هذا الاستشهاد لا علاقة له بالدرس النحوي انّما

---

(١) ينظر : الكشاف : ٩١/٢ .

(٢)المائدة : ١١٩ .

(٣) امالي ابن الشجري : ١ / ٦٦-٦٧ .

(٤) يُنظر : اصول التفكير النحوي : ٤٨-٤٩ .

يخصُّ جوانب لغويةوالعلةُ في عدم الاستشهاد بشعر الإسلاميين أنَّ النحاة الأوائل كانوا لا يرون في الشعراء الإسلاميين المتانة والجودة فعبد الله بن ابي أسحاق الحضرمي كان موضعاً لهجاء الفرزدق حينما نبهه على لحنٍ وقع في شعره [١] .

الاستشهاد بالشعر المولد في القرنين الخامس والسادس الهجريين :

ولم تبق الحال على ما هي عليه عند نحاة هذين القرنين ؛ إذ توسعوا في استشهادهم ؛ بأخذهم عن الشعراء عامة ولاسيما المحدثون . وقد كان الاستشهاد بحسب ما يقتضيه المقامُ فتارةً يكون الاستشهاد لإقرار قاعدةٍ نحويةٍ او حسم خلاف بين رأيين وتارةٍ لغرضٍ معنوي[٢] وربما كان الزمخشري الانموذج في تجدد أدلة صناعة النحو في هذين القرنين ؛ إذ اصبح جهده في مجال التجديد الاستشهادي منعطفاً في حركة الادلة النحوية ، فبعد قرون من النحو ، قبُع فيها على أزمنة مصطنعة حددت اللغة المسموحة في الاستشهاد ، وأذكت الجمود في القاعدة النحوية أتى الزمخشري صريحاً في أفكاره ، ومن دون أدنى تردد مستشهداً بشعر المحدثين خاصّاً منهم الشعراء العلماء . وهذا ما أكّده السيوطي من أنَّ النحاة " أجمعوا على أنهَّ لا يُحتجّ بكلام المولدين ، والمحدثين في اللغة العربية وفي الكشّاف ما يقتضي تخصيص ذلك بغير أئمة اللغة ، ورواتها ، فأنَّه استشهد بأبيات لحبيب بن اوس " [٣] . ولعلَّ النظرةَ العقلية في اتجاه الزمخشري الكلامي واحترامه لقضايا الدين واللغة والحياة جميعاً وهي التي دعتّه الى الاستشهاد بشعر المولدين [٤] .

وقد علل الزمخشري استشهاده بشعر المحدثين عندما عالج لفظة(أظلم) في قوله تعالى : ﴿وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا﴾ [٥] " وأظلم أن يكون غيرَ متعدٍ وهو الظاهر ، وأن يكون متعدياً منقولاً من : ظلِمَ الليلُ ، وتشهد له قراءة (يزيد بن قطب) أُظلِمَ ، على ما لم يُسمَّ فاعله وجاء في شعر حبيب بن اوس :

---

(١) يُنظر : نزهة الألباء : ٢٨ .

(٢) تقويم الفكر النحوي : ٣٤٩ .

(٣) الاقتراح : ١٤٤.١٤٦ .

(٤)يُنظر : اصول التفكير النحوي : ١٢٨ .

(٥) البقرة : ٢٠ .

هما اظلما حالي ثمةَ اجليا ظلاميهما عن وجه امرد اشيب [١]

وهو وان كان مُحدثاً لا يُستشهد بشعره في اللغة فهو من عُلماء العربية فجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ، الّا ترى الى قول العُلماء : الدليل عليه بيت الحماسةَ فيقتنعون بذلك لوثوقهم بروايته وإتقانه "[٢].

وكذلك استشهد بشعر أبي الطيب المتنبي عند تفسيره لقوله تعالى : ﴿حَتَّىٰ إِذَآ أَتَوۡاْ عَلَىٰ وَادِ ٱلنَّمۡلِ﴾[٣] قال : " فإن قُلت لِمَ عدَّي (أتوا) بـ (على) ؟ قلت : يتوجه على معينين أحدهما: أنَّ اتيانَّهم كان من فوق فأتى بحرف الاستعلاء كما قال أبو الطيّب :

فلشدَّ ماجاوزتَ قدْرَك صاعداً ولشدَّ ما قربت عليك الأنجُم [٤]

... والثاني : أن يراد قطع الوادي وبلوغ آخره ، وقولهم :. اتى على شيء إذا انفذه وبلغ آخره "[٥] والذي يفهم أنَّ هناك نافذةً قد فُتحت للاستشهاد النحوي وهي الاستشهاد بشعر المولدين وهذا اتساعُ في دائرة الاستشهاد ايضاً وهناك ايضاً ممازجهُ بين النص القرآني وشعر من لم يُستشهد بشعرهم .

(١) ديوان ابي تمام : ١/١٥٧ .

(٢) الكشّاف : ١/٢٠٨.

(٣) النمل : ١٨ .

(٤) ديوان ابي الطيب : ٤/ ١٣٠ .

(٥) الكشّاف : ٤/٤٤٠.

ثالثاً : الاستشهاد بالحديث النبوي والأثر :

يوشك حديثُ النبي في عصور النحو الأُول أنّ يدخل في ساحة المسكوت عنه على الرغم من استشهاد سيبويه ببعضه إلا أنه لا يعدو ثمانية أحاديث (١) .

فتح القرنان الخامس والسادس باباً للاستشهاد بالحديث النبوي الشريف وما يؤكد قولنا هذا قول ابي حيان في ردّه على ابن مالك الذي جوّز الاستشهاد بالحديث وهو يتابع الزمخشري والرضي في ذلك : " قد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على أثبات القواعد الكلية في لسان العرب ، وما رأيتُ أحداً من المُتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقةَ غيره ... وتبعهم على هذا السلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نُحاة الأقاليم كنُحاة بغداد واهل الأندلس ، وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء فقال : انّما ترك العلماءُ ذلك ؛ لعدم وثوقهم أنَّ ذلك لفظ الرسولﷺ ، ولو وثقوا بذلك لجرى مجرى القُرآن في إثبات القواعد الكلية "(٢) وقد أرجع السيوطي إغفال الاستشهاد بالحديث عند المتقدمين الى أمرين :

١. أنَّ الرواةَ جوّزوا النَقلَ بالمعنى وحيئذٍ لا يعد النقل وثيقة لغوية تمثل ناطقيها

٢. وقوع اللحن في الحديث ، ويرجع ذلك الى أنَّ النحاة أغلبهم كانوا من غير العرب ، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو (٣) .

الاستشهاد بالحديث النبوي والأثر في القرنين الخامس والسادس الهجريين :

ولعل من أهم عوامل كثرة الاستشهاد بالحديث والأثر في هذين القرنين هو تمازج المادة النحوية بعلم أصول الفقه ؛ الأمر الذي جعل النحو مبحثاً ضرورياً في ايجاد استدلالات شرعية تلائم المرحلة آنذاك .إنهم لم يجدوا في النصّ القرآني ما يسدُّ حاجتهم من أدلة التدوين في حين وجدوا مادة وافرة من أحاديث الرسول فضلاً

(١) الكتاب : ١/٧٤و ١/٣٢٧ و ٢/ ٣٢ و٢/ ٨٠ و ٢/ ٣٩٣ و ٣ / ٢٦٨ و ٤ / ١١٦.

(٢) الاقتراح : ٩٠ – ٩٢ .

(٣) نفسه : ٩٢ – ٩٣ .

عن الأثر تبيّن وتفصّل ما أجمله القرآن ؛ لذا عملت الظروف الموضوعية في حصول الحديث النبوي على مرتبة مهمة في أدلة الصناعة ، متميزين بذلك عن كثير من نحاة عصرهم فضلا عن السابقين منهم .

وثمة انموذجان للاستشهاد بالحديث يمثل كلٌّ انموذج منهما قرناً من زمنه **الأول : الوقشي(٤٨٩هـ)** الذي صار انموذجَ الاستشهاد بالحديث في القرن الخامس والثاني : **ومثله عالمان متعاصران هما ابن الشجري (٥٤٢هـ) وابن العربي (٥٤٣هـ)** اللذين كانا انموذجاً للاستشهاد بالحديث في القرن السادس . وسيفصّل البحث في ايراد امثلة استشهادهما **(الانموذجان)** ؛ لندرة معهوديتها في الدرس النحوي بوصفهما من المجددين في مجال الاستشهاد . **وبحسب الاتي** .

انموذج القرن الخامس ابو الوليد هشام بن أحمد الوقشي .

وقد توسع في الاستشهاد بالحديث **لإثبات قاعدة نحوية. ومن نماذجها الاتي :**

١. ورود (لكع ولكاع) لغير النداء : يرى النحويون أنه لا يجوز مجيء (لكع) و (لكاع) لغير النداء ؛ لأنَّهما من الألفاظ التي لازمت النداء وإذا اخرجا عن ذلك فإنَّما يخرجان للضرورة الشعرية(١) .

وقد خرجت (لكع) لغير النداء وليس ضرورة في الحديث وقد استدل به الوقشي : " وقد جاء في غير النداء وفي غير ضرورةٍ ، قال الرسول (صلى الله عليه وآله):" **يأتي على الناس زمانُ اسعدُ الناس في الدَّنيا لكعَ ابنَ لكعُ** " (٢) " (٣)

(١) يُنظر : الكتاب : ١٩٩/٢ ، المقتضب : ٢٣٨/٤ ، وشرح الرضي : ٤٣٠/١ ، واوضح المسالك : ٤٦/٤ ، وشرح ابن عقيل : ٢٧/٣ ، وهمع الهوامع : ٦٢/٢ .

(٢) مسند الامام احمد : ٣٨٥/٥ ، الجامع الصحيح للترمذي : ٤٩٣/٤ .

(٣) التعليق : ٢٨٩/٢ .

٢- **ورد (أنْ) في خبر (لعلَّ)** : لايجوّزالنحويون دخول (أنْ) الناصبة على الفعل المضارع في خبر (لعلّ) إلّا في ضرورة الشعر . ويحملون ما جاء منه على تشبيه (لعلَّ) بـ(عسى) في اشتراكهما في الطمع والاشفاق[١].

وقد استدل الوقشي على الجواز بحديث الرسول (صلى الله عليه وآله) " **ولعلك ان تحلفَ حتى ينتفع اقوامَ ويضرّ بك آخرون** " [٢] فالوجه اسقاط (انْ) وترفع الفعلَ بعدها ، قال تعالى : ﴿ لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْراً ﴾[٣]

٣. إفادة الصفة معنى المدح لا الفرقُ بين موصوفين : ذكر النحويون أنَّ الصفة قد تأتي لمعنى المدح أو الذم لا الفرق بين موصوفين ، أحدهما تامٌ والآخر ناقصٌ ؛ لأنَّ سياق الكلام لا يدلُّ على المغايرة بين الصّفات[٤] . وفي الحديث النبوي " **من نزل منزلاً فليقلْ أعوذ بكلمات الله التامات من شرَّ ما خلق فأنّه لم يضرّه شيء حتى ترتحل** " [٥] "فالكلماتُ صفةُ يُراد بها المدحُ ، ولا يراد بها الفرق بين موصوفتين احدهما تام ، والاخر ناقص لأنَّ كلماتِ الله لا نقصَ فيها وإنَّما هو بمنزلة قوله : ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾[٦] ونحوها من الصَفات التي يـــُراد بها المدح او الــذم لا الفر ق" [٧] .

٤. **حذف اللام الجارة** : القياسُ في حروف الجرِّ الاّ تُحذف في الكلام وقد حُذفت في بعض الاستعمال تخفيفاً على الاتساع ، وكثرة الاستعمال عند العرب، وليس اطرّاداً في الاحوال جميعها [٨] . وهناك من الاتصال ما يتعدى بالحرف الى الامكنة مثل :

---

(١) يُنظر : الكتاب : ١٨٣/٣ ، شرح المفصل : ٦٠١/٣ ، شرح الرضي : ٢٢٣/٤ .

(٢) الموطأ : ٤٦٤ .

(٣) الطلاق : ١ .

(٤) يُنظر : شرح المفصّل : ٦٠١/١ ، وشرح الرضي : ٢٨٧/٢ ، وشرح قطر الندى : ٣٨٨ وهمع الهوامع : ١٤٥/٣.

(٥) الموطأ : ٥٩٤ ، وصحيح مسلم : ٢٠٨/٤ .

(٦) النمل : ٣٠ .

(٧) التعليق : ٣٨٠/٢ .

(٨) يُنظر : الكتاب : ٤٨١/١-٤٨٢ ، ٦٩/٢-٧٠ ، اعراب القران للزجاج : ١١٨/١ ، الخصائص : ٦٧/٢ .

ذهب ودخل فيجوز حذف الحرف (الى) منها ويصلُ الفعلَ بنفسه ويعمل في الاسم كما ذكر سيبويه من قولهم : ذهبتُ الشامَ ودخلت البيتَ [١] .

وفي الحديث النبوي حذفت اللام مع الفعل (ذهبت) في قول الرسول (صلى الله عليه وآله): " **إذا ذهب أحدكم الغائط او البول فلا يستقبلَ القبلة ولا يستدبرها بفرجه**" [٢] : " والقياسُ أن يكون باللام ومن نصبَ أراد اللام وحذفها ، وهذا نحوُ من قولِ العرب ذهبتُ الشام" [٣] .

٥. مجيء اسم التفضيل على غير القياس : من المعلوم أنَّ النحاة اشترطوا صياغة اسم التفضيل على وزن (افعل) مباشرةً سبعة شروط هي : أن يكونَ الفعلُ ثلاثياً وتاماً ومتصرّفاً ومثبتاً ومبنياً للمعلوم وقابل للتفاوت وليس الوصفُ منه على أفعل – فعلاء ، أمّا اذا فقد هذه الشروط ، فعند صياغة اسم التفضيل للتعجب لا بّد أن يُؤتى بفعلٍ مُساعد مع مصدر الفعل الذي يُصاغ منه التعجب[٤] . وفي الحديث عن أبي هريرة قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) واصفاً جهنم : " **اترونها حمراء كناركم هذه هي اسودُ من القار** " [٥] . فالوقشي يقول :" أجمع الرواة على ((أسود)) وإنّما الوجهُ أشدُّ سواداً " [٦] .

---

(١) يُنظر : الكتاب : ٤٨١/١ ، شرح المفصّل : ٥٤٣/٣ ، شرح الرضي : ١٢٦/٤ .

(٢) الموطأ : ١٢٥ ، مستند الامام احمد : ٤١٧/٥ .

(٣) التعليق : ٢٣٤/١ .

(٤) يُنظر : اسرار العربية : ١٠٤-١٠٥ ، شرح المفصّل : ١٣٤/٣-١٣٥ ، وشرح الرضي : ٤٤٧/٣-٤٥٢ ، وشرح ابن عقيل : ١٧٦/٣-١٧٥ .

(٥) انفرد به الامام مالك في (الموطأ) .

(٦) التعليق : ٣٩٢/٢ . وينظر : البحث النحوي عند الوقشي(ت ٤٨٩هـ) في كتابه (التعليق على الموطأ في تفسير لغاته وغوامض اعرابه ومعانيه ، امير رفيق عولا ،كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، اشراف د. صادق حسين كينج ، ١٤٢٧هـ ، ٢٠٠٦م : ٧٨

انموذجا القرن السادس ابن الشجري ، وابن العربي المالكي .

فمن مواضع استشهاد ابن الشجري بالحديث والأثر ما يأتي .

١. ما أورده شاهداً على حذف خبر (إنّ) : فيما رواه عن أبي عبيد القاسم بن سلّام : " إنَّ المهاجرينَ قالوا : يا رسول الله ، إنَّ الانصارَ قد فضلونا ، أنَّهم آوونا وفعلوا بنا وفعلوا ، فقال : ألستم تعرفون ذلك لهم ؟ قالوا : بلـى ، قال : فإنَّ ذلك " (١) ، قوله : " فإنَّ ذلك " معناه : فإنَّ ذلك مُكافأةٌ منكم لهم ، أي معرفتكم بصنيعهم وأحسانُهم مكافأةٌ لهم " (٢) . واستدل على حذف خبر (انَّ) بما روى أنَّ رجلاً جاء(٣) الى عمر بن عبد العزيز ، فجعل يمتُ بقرابته ، فقال عمر : " فأنَّ ذاك " ثمَّ ذكر له حاجته ، فقال : " لعلَّ ذاك " ، ولم يرده الى أن قال : " فإنَّ ذاك " ولعلَّ ذاك ، اي انَّ ذاك كما قلت ، ولعلَّ حاجتك ان تقضى " (٤)

٢. **نداء الاوقات(٥) استشهد بقول الامام علي (ع)** : " يا دنيا اليَّ تعرضتِ ، لا حانَ حينُك ، قد طلقت ثلاثاً ، لا رجعة لي فيك ، فعمرُك قصيرُ ، وعيشُك حقير وخطرك يسير " (٦)

ومن مواضع استشهاد ابن العربي المالكي بالحديث والأثر ما يأتي .

١. جواز استعمال الجمع بمعنى التثنية :. وقد استشهد بالحديث على جواز استعمال الجمع بمعنى التثنية نحو قوله(صلى الله عليه وآله) " أنَّ امرأة رفاعة جاءت الى النبي وعليها خمارٌ أخضرُ ..... فتزوجها عبد الرحمن بن الزبير وجاء معه ابناؤه من غيرها ..... فقال : بنوك هؤلاء قال نعم ... "(٧) . فقال ابن عربي "

---

(١)امالي ابن الشجري : ٢ / ٦٤ .

(٢) الموضع نفسه .

(٣) المفصّل : ٢٩ .

(٤) امالي ابن الشجري: ٢/ ٦٤ .

(٥) امالي ابن الشجري: ١/ ٤١٩.٤٢٠ .

(٦) شرح نهج البلاغة : ٢٢٥/٨ .

(٧) يُنظر : في تخريجه : سُنن الترمذي : ٤٢٦/٣-٤٢٧ .

قوله : في الابنين هؤلاء بنوك دليلٌ على تسمية التثنية باسم الجمع ، وهي مسألةٌ معلومةٌ" (١) .

٢. مسألةالوجوه المحتملة الواردة في تابع المُنادى : نحوقوله (صلى الله عليه وآله) : " **يا نساء المسلمات لا تحَقِرنَّ جارةُ لجارتها ولو فَرِس شاةٍ** " (٢) .

قال ابن العربي : " وقوله " **يا نساء المسلمات** " يُحتمل ان يكون برفع الاسمين على البدل الثاني من الأول ، ويُحتمل نصبُها كقوله : صلاة الأولى ومسجد الجامع ، يا جملةَ نساءٍ من المُسلمات فخصهُنَّ بالنداء . ويُحتمل أن يرفع الأول وينصب الثاني كقولهم : يا زيدُ العاقلَ بنصب اللام" (٣) .

٣. إتيان (اللام) بمعنى (على) : وذلك في باب اشتراط الولاء والزجر من ذلك " **عن عائشة أنَّ اهلَ بريرة**(٤) **أرادوا أن يبيعوها ويشترطوا الولاءَ ، فذكرتُ ذلك لرسول الله (ص) فقال : اشتريها واعتقيها وعن ابراهيمَ بمثله : خذها ولا يمنعُك فانّما الولاءُ لمن اعتق ، وخطب رسول الله (ص) وانكر اشتراط الولاء** " (٥) فاللام بمعنى (على) (٦) . أي : انَّ الولاءَ على من اعتق ، فلا يجوز بيعَ الولاء ولا هبته ؛ لنهي النبي عنه ، فالولاءُ لمن تولى العتقَ لا لغيره (٧) .

---

(١) عارضة الاحوذي : ٤٧/٥ .

(٢) صحيح البخاري : ٣١٢/٣ ، الترمذي : ٣٨٤/٤ .

(٣) عارضة الاحوذي : ٢٩٢/٨ .

(٤) يُنظر : اسماء الصحابة الرواة : ٥٤١ .

(٥) صحيح مسلم : ١٤٣/١٠-١٤٤ ، ١٤٧ .

(٦) يتظر : عارضة الاحوذي : ١٤/٦-١٥ .

(٧) يُنظر : نفسه : ١٥/٦ .

المبحث الثاني

التبويبُ النحويُّ

قد تستبطن الأعمال العظيمة مؤثرات جانبية ، ربما تؤدي إلى سلبية تعمل على توقف عجلة التطوّر ، وربما تفاقمت حالة الجمود إلى حدّ التقهقر .وكتاب سيبويه حضي بهذه الأهمية قرونا طويلة ، لكنّ النحويين الذين جاءوا بعد مدّة من التوقفات والوقفات عند كتاب سيبويه شرحاً وتحليلاً وردوداً وتعليقاً . لم يرضوا بتراجع الدرس النحوي ،ولم يسمحوا حاملين على عاتقهم أعباء اللغة وما تنطوي عليه من خزين معرفي يضم معارف جمة ولعل من أبرزهم الحريري والزمخشري فهما وإن قبعا في تطويرهم الدرسَ النحوي على المنهج ، دون المادة أي في شكل المادة النحوية لا في جوهرها في نظام التأليف لا موضوعها إنه تطور في أسلوب معالجة القضايا لا في القضايا نفسها[1] إلا إنهما يعدان مجددين في منهج التبويب النحوي وهو من ركائز البحث المهمة ؛إذ تأطرت جهودهما بإطار التجديد الشكلي ، والمنهجي ،أو التنظيمي ، أي في أسلوب العرض لا في المعروض.

ولعل ثمة أسباب قيّدت كبار النحويين عن الإتيان بشيء جديد . على أقل تقدير . في مستوى المنهج لا المادة ، ولهم عذر في ذلك ؛ فالإنسان في نتاجه تابع لبيئته ؛ فهو ابنها ، وربما لم تتوافر الظروف والفرص المؤآتية للتجديد ، ويمكن

(١) يُنظر : تطور الدرس النحوي : ٦٢ .

إجمال الأطر التي أحيط بها تبويب النحو قبل الحريري والزمخشري بأنه بني أساساً على نظرية العامل[١] ، ومن ناحية تحكم العامل النحوي بسير التصنيف والجانب الآخر تأثير العامل ، أو الشكل الإعرابي ،والفصل بين القضايا اللغوية مثلما يحدث في فصل الأبواب النحوية عن الصرفية[٢] ، والنظر إلى المفرد والمركب والأصل والفرع[٣] ،والإعراب والبناء[٤] وتقسيم الكلام إلى اسم وفعل وحرف[٥] ويمكن إيجاز هذه العوامل التي تحكمت في الدرس النحوي قبل الحريري والزمخشري في أبنية شيدت على أرض التعليل ؛ فهو يختزل العامل وآثاره من إعراب وبناء ، وعلة ، ومعلول ،و الأصل ،والفرع ،وما انبنى عليه من متفرعات أخرى من مفرد وجملة[٦] .

بدايـات التجديد وأنماطه

لم تكن بدايات التجديد النحوي قفزة إلى الأعلى مباشرة من غير توافر العوامل الموضوعية التي تسمح بذلك ؛ إذ بدأت في القرن الخامس طلائعه عبر تسويغ التبويب التقليدي الذي ورثه النحويون عن سيبويه ، ولم يغيروا في نظامه إلا اليسير لكنهم رفضوا الأخذ بالتبويب من غير معرفة أسبابه؛ فقد رَكَزَ التبويبُ في أذهانهم بعدما عللوه ، ولعل نصّ ابن بابشاذ النحوي (٤٦٩هـ) يمثل وثيقة نحوية مهمة في بيان هذا الطور الذي اتسم به القرن الخامس الهجري،عبر بيان الأسباب من التبويب المعهود من غير محاولة تجديد ترتيبه ؛ إذ علّل الأسباب

---

(١) يُنظر : الأصول في النحو : ٥٥/١ ، والفكر النحوي عند العرب : ٣٧.

(٢) يُنظر : أسرار العربية : ١٩ .

(٣)يُنظر : الأصول في النحو : ٢/ ٢٣١. ٢٨١ ، الإيضاح في شرح المفصّل : ١٣-١٤ ، شرح المفصّل : ٤٩/١

(٤)يُنظر : تطور الدرس النحوي: ٨٥ .

(٥)يُنظر : مناهج التأليف النحوي : ١٤٤ .

(٦)يُنظر : تطور الدرس النحوي : ٧١ .

التي دعته إلى تبويب فصوله على الطريقة التي ألّف بها كتابة فقال " بدأتُ بالاسم ؛ لأنَّه أقواها وأمكنها ، دليل على انَّه يُخبر به ويُخبر عنه ثمَّ ثني بالفعل لأنَّه يُخبرُ به ولا يُخبرُ عنه فهو بعده في المنزلة ؛ ثمَّ ثلث بالحرف ؛ لأنَّه لا يُخبر به ولا يُخبر عنه ، ثمَّ قدم الرفع على النصب ؛ لأنَّه من حركات العمد التي هي للفاعل وشبهه ، وللمبتدأ وشبهه ، ثمَّ قدَّم النصبَ على الجرَّ ؛ لأنَّ النصبَ كثير والمنصوبات أكثر من المرفوعات وأقل من المجرورات ، ثمَّ قدّمَ الجرّ على الجزم ؛ لأنَّه من إعراب ما هو مستحقٌ للإعراب وهو الاسم ، وليست الأفعال بمستحقةٍ للإعراب في الأصل وإنما إعرابها للشبه " [1] انه يعرض أصولا اعتمدها في التبويب تاركاً أمر التجديد إلى نحويي القرن السادس الهجري وهو ما اضطلع الحريري ، والزمخشري به واسمين هذا القرن النحوي بسمة التجدد الفكري والتعليمي في وقت واحد ؛ إذ إنهم رفضوا ما هو جاهز ، ورضوا بتعليقات حوله وذهبوا بعيدا نحو منهجية ارتأوها فكرياً وثقافياً ؛ وبما أنهما أشهر نحويين في هذا القرن يمكن عد تراثهما النحوي أنموذجاً للتجديد فيه وبحسب الآتي.

أولاً : التبويب التجديدي التعليمي .

وقد مثله الحريري في شرح ملحة الإعراب ، وهو أول كتاب يثور على التبويب المألوف ، والسبب في ذلك يرجع إلى عاملين يمكن بوساطتهما بيان قيمة الكتاب .

١. أن الحريري أديب ، ومن صفات الأديب الخلق والإبداع الفنيين ؛ فهو يرفض الاتباع والتقليد ، ولعل مقامات الحريري ، وآلياته في عرض القضايا النحوية

بوساطة سرد قصصي خير دليل على تجديده . إنه جدد في عرض التبويب الداخلي للمادة فكيف لا يجدد في التبويب ؟

---

(١) شرح المقدمة المحسبة : ٤٦ .

٢. أن كتابه تعليمي ، وخير دليل على ذلك شرحه لمنظومته (ملحة الإعراب) وما المنظومات إلا طريقة تيسيرية ابتغى العلماء من ورائها إيصال النحو لغير المتخصصين ، فعباراته واضحة ، وشواهده كثيرة ، وتمثيله بيّن فهو يقرب النحو إلى الأذهان من غير إرهاق ، ويبتعد في شرحه عن معاظلات لا طائل منها[١]

آليات التبويب التجديدي في (شرح ملحة الإعراب).

يرى الدكتور حسن عون أن موضوع التصنيف النحوي على وفق منهج محدد كان ماثلاً في ذهن النحاة ، وكان يبرز في صور متعددة ، والحريري واحد منهم ، قد تأثر في تصنيفه بفكرة العمل ، أي الأشكال الإعرابية ،ولكن هذه الفكرة لا تستقر ولا تتحكم بفاعلية في سير التصنيف[٢] ، وهذا ما سنلحظه في آليات تبويبه ، فعلى الرغم من شرحه لمنظومة ألفها لا يلتزم بترتيبها إنما يتقيد بمادتها النحوية ، ويتحرّر في عرضها منهجياً أي في تبويبها ؛ ففي شرح الملحة يختلف في منهجه عن منظومته ، وهو يقلّد المتقدمين في قليل ويختلف عنهم في كثير على وفق ما **يأتي :**

١. يبدأ بالمقدمات النحويّة ، وأقسام الكلام ، وأوجه الإعراب في الصحيح والمعتل[٣] على حين يجعل المبنيات في نهاية كتابه ، وهو ما عهد في الكتب التي سبقته متقدماً إلى جنب الإعراب.

٢. يفصل بين مقدماته النحوية وأقسام الكلم بفاصل صرفي أشبه ما يكون بمقدمةٍ صرفيةٍ مرتبطة بالنحو ؛ لأغراض التعليم نحو(باب إعراب الاسم المنقوص وباب إعراب الاسم المقصور) وهما بابان مشتركان بين النحو والصرف[٤]

---

(١)يُنظر : شرح ملحة الإعراب (مقدمة المحقق) : ٣٦ .

(٢)يُنظر : تطور الدرس النحوي : ٨٨ .

(٣)يُنظر : شرح ملحة الإعراب : ١ . ٣٦ .

(٤)يُنظر : نفسه : ٣٩ . ٤٢ .

٣. يبدو مجدداً في ترتيب المعربات ؛ يظهر ذلك جلياً بتقديمه باب المجرورات على سائر أبواب النحو ؛ إذ يبدأ بحروف الجر وحروف القسم وباب الإضافة[١].

٤. تأخير باب النواسخ (إن وأخواتها ، وكان وأخواتها) إلى ما بعد المبتدأ والخبر والفاعل والمنصوبات بأنواعها كلها[٢].

٥. تأخيره المفعول فيه إلى ما بعد المفعولات الأربعة جاعلاً إياه ما بعد الحال والتمييز أي بين الاستثناء والتمييز[٣] .

٦. خلطه المادة الصرفية بالمادة النحوية على الرغم من عدم وجود علاقة بين الموضوعات كوضعه التصغير والنسب بين باب النداء ، والتوابع[٤] ،وجعل جمع التكسير في ذيل مقدمته النحوية أي بعد الجمع الصحيح[٥] .

٧. تناوله بعض الأدوات النحويّة لأكثر من موضع مثلما هي الحال في معالجته (كم) الخبرية قبل المبتدأ والخبر ،و(كم) الاستفهامية بعد التمييز[٦] .

٨. تعرضه إلى عمل بعض المشتقات من دون غيرها جاعلاً إياها في باب المنصوبات مثلما تعامل مع اسم الفاعل مغفلاً الحديث عن صيغ المبالغة واسم المفعول [٧].

---

(١)يُنظر : شرح ملحة الإعراب : ٥٩ . ٧٠ .

(٢)يُنظر : نفسه: ١٤٢ . ١٤٦ .

(٣)يُنظر : نفسه: ١١٣ . ١٢٤ .

(٤)يُنظر : شرح ملحة الإعراب : ١٥٣ . ١٨٣ .

(٥)يُنظر : نفسه: ٤٦ .

(٦)يُنظر : نفسه: ٧٤ . ١١٧.

(٧)يُنظر : نفسه: ٩٨ .

ثانياً: التبويب التجديدي العقلي .

إن هذا النمط يبغي هدفين : **الأول** ، **مركزي** ينبع من الطاقة الفكريّة التي يمتلكها المؤلف، و**الثاني: هامشي** ينطلق مستصحباً الفكر ؛ بغية تحقيق هدف عرضي ثانوي متمثلاً بالتعليم ، وإيصال المعلومات إلى المتلقيين ، وهو هدف كل رسالة نصية يؤكد هذا السبب قوله: " لقد ندبني ما بالمسلمين من الأرب إلى معرفة كلام العرب وما بي من الشفقةِ والحدب على أشياعي من حفدة الأدب لإنشاء كتابٍ مُحيطٍ بكافة الأبواب مرتب ترتيباً يبلغ بهم الأمر بأقرب السعي ويملأ سجالهم بأهون السعي فأنشأتُ هذا الكتاب ... مع الإيجاز غير المُخلِّ والتلخيص غير المُمل مُناصفةً لمقتبسه " [١] .

وهذان الهدفان اجتمعا لدى الزمخشري وهما **العقلي المركزي والتعليمي الهامشي** ؛ لينتج مذهبه الاعتزالي تبويباً عقليّاً ، لكنه تبويب يبتغي منه السهولة في نظره بوصفه أستاذاً يمارس التعليم ، فهو يريد أن يحافظ على الجانبين لكن الجانب العقلي طغى على الجانب الآخر مكوناً تبويباً جديداً ليس على طريقة الحريري الأديب إنما على طريقة الزمخشري المعتزلي،ولعل هذه المواصفات التي اتسم الزمخشري بها هي التي دعته إلى التمرّد على تبويب سيبويه والتجديد فيه مكملاً فيه مباحثه بما يشبه عملية الهدم والبناء[٢] .

---

(١) المفصّل : ٤.

(٢)يُنظر : تطور الدرس النحوي : ٨٠ .

ويمكن بيان أسباب تأليف كتاب (المفصل) الذي هو موضوع الدراسة حول الزمخشري وحول طبيعة تبويبه لموضوعاته النحوية **بالاتي :**

١. ما حظي به المجتمع من تغيير ثقافي عميق زيادة عما توالى عليه من أربعة أجيال أو خمسة متعاقبة حيث ألفت دائرة معارف بصورة لا مثيل لها من قبلُ حيث نمت الرغبة في تنظيم وتصنيف هذه المعارف[١]

٢. إن الجانب الشكلي في التأليف هو المجال الوحيد الذي يستطيع فيه الزمخشري إظهار قدراته وإمكاناته بعدما أفنى النحويون ربيع حياتِهم في معالجة المباحث النحوية إذ لم يبقِ النحاة السابقون للاحقين غير تطوير التبويب ومحاولة إعادة ترتيب الأبواب ؛لذا صار الاختلاف في مناهجهم أمراً متوقعاً[٢]

٣. طبيعة الزمخشري الاعتزالية التي فرضت عليه رفض القوالب الجاهزة والتوجه نحو كل جديد يؤمّن للعقل حريته الفكرية .

٤. محاولة الزمخشري التوصّل إلى مرحلة تامة من نمو البحث النحوي وحلقة مكملة لسلسلة الدراسات النحوية ، ولعل هذا واضحاً من عنوان كتابه (المفصل)[٣]

---

(١)يُنظر : تطور الدرس النحوي : ٨١ .

(٢)يُنظر : مناهج التأليف النحوي : ٢٢٥ .

(٣)يُنظر : القواعد النحوية : ٢٦٧ .

آليات التبويب التجديدي في (المفصّل)

١. اختراعه قسماً رابعاً إلى جانب أقسام الكلم الثلاثة سماه المشترك تناول فيه الإمالة ، والوقف ، وتخفيف الهمز ، والتقاء الساكنين ، والإبدال ، والإدغام ونحوها[١] .

٢. فصله المبنيات عن المعربات ، إذ أخر المبنيات إلى ما بعد المجرورات على حين تناول المعرب في مقدمة كتابه إلى جانب بحثه الاسماء[٢] .

٣. تقديم الفاعل على الفعل معللا ذلك بأن الرفع علم الفاعلية والفاعل واحد ليس إلا، أما المبتدأ وخبر (إن) و(لا) التي تفيد نفي الجنس واسم (ما) و(لا) المشبهتين بـ(ليس) فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب[٣] أي أنه استعمل التعليل المنطقي دليلاً في تبويبه هذا .

٤. بحثه كثيرا من الأبواب النحوية متفرقة في ضوء التقسيم الأساسي الذي وضعه إذ بحث نائب الفاعل في قسم الفعل مصطلحا عليه (أصناف الفعل المبني للمفعول) [٤] وبحثه العطف في باب الحروف وليس ضمن باب التوابع وبحثه اسم (إن) والعاملات عملها في المنصوبات على حين بحث خبرها في المرفوعات بعد المبتدأ مباشرة وكذلك بوب الأفعال الناسخة ومعمولاتها في قسم (الفعل) زيادةً عن أنه فصل قسمي الأفعال والأسماء بمباحث صرفية وفصل المجرورات بالإضافة عن المجرورات بحرف الجر ، وأيضاً درس بعض الأدوات في حال كونها أفعالاً في باب الأفعال وفي حال كونها أسماء في باب الاسماء[٥] .

---

(١)يُنظر : المفصل : ١٥٨ .

(٢)يُنظر : نفسه : ٩ .

(٣)يُنظر نفسه: ١٠ .

(٤)يُنظر : نفسه: ١١٩ .

(٥)يُنظر نفسه: ٢٦. ١٥٧.

وعلى هذا فان منهج التبويب التجديدي العقلي يبدو واضحاً من تقسيماته ، إنه لم يكتف بأدوات المنطق واللغة المعهودة في تقسيم الكلام إلى اسم وفعل وحرف بل راح يخترع قسماً رابعاً عندما استكشف بجهوده الفذة أن التصنيف المتبع غير كاف في إعطاء بيانات عن طبيعة المادة النحوية ، وثمّة حلقة مفقودة في هذه الأصناف الثلاثة جعلته يوجد مصطلحاً جديداً يلملم شتات المتفرق ،أو ما قد تبعثر في ضوء نظرية العامل وهو القسم المشترك بين هذه الأصناف إنه يبحث في المعنى وما قد يعطيه اللفظ في السياق من دلالة وعندما وجد أن هذا القسم لا يقدم صورة ذهنية للسياق إنما يتوزع على الأصناف الثلاثة الباقية علم انه القاسم المشترك بينها ؛ لذا أطلق عليه المشترك وهو تجديد تبويبي عقلي يقترب من ذهنية الدرس اللغوي الحديث في التقسيم [1]

(١)يُنظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ٨٦ . ٩١

المبحث الثالث

معارف العصر وتوسع المنهج النحوي

لم يكن النحو معزولاً عن ثقافة عصره ، إنما كان كغيره من العلوم يؤثر ويتأثر وإذا وجِد ثمة فصلٌ بين العلوم فهو فصل مصطنع، يناقض طبيعة الأشياء التي تلتقي في نقاط كثيرة التقاءً لا يغيّر جوهرَها ، لكنه يؤثر في منهجها ،ولمّا كان النحو العربي مرتبطاً بالنص القرآني نشأةً ، ويستقي منه مادةً ؛ لغرض تأويلها وتفسيرِها بما يلائم توجّه المسلمين ومذاهبهم ، فبدهي أن تمنحه هذه العلائق مزيداً من التوسع في المنهج. فضلاً عن علاقة النحو بعلوم من سنخه ، كعلم البلاغة فإنه الآخر يقدّم كثيراً من معطياته بين يدي النحويين ؛ بغية إثراء المنهج النحوي وتوسعه ، وبحسب الآتي .

أولاً :. التفسيرُ :

التفسير "علمٌ يبحثُ عن كيفيّة النطق بألفاظ القرآن ،ومدلولاتها وأحكامها الإفرادية ، والتركيبيّة ، ومعانيها التي تحملُ عليها حالة التركيب " [١] وعلى هذا فالنحو أداة ضرورية من أدوات تفسير النص القرآني [٢] . لا سيما عندما يجتمع للمفسر اختصاصان أو أكثر ؛ فإنه سيقوم بدور التجديد النحوي عند ممارسة عمله التفسيري وخير أنموذج يمثل هذا الاتجاه الزمخشري بل أنه يعد الطابع الذي انطبع العصر بمنهجه التوسعي في حركة الدرس النحوي ؛ لذا لا تقف المادة النحوية بتشكيلاتها كافة عند حدود المفردات ، بل تحيا في سياقها النصي ؛ لتعطي دلالات إضافية تجدد النهج النحوي وتجعله في حركة دائمة ترفض الركود والسكون في أزمنة محددة

وقد تجسّدت العلاقة بين النحو والتفسير بكل ما تحمله من وشائج قوية في تفسير الزمخشري الذي لا يكاد يخلو كتاب نحوي من آراءه على الرغم من اختصاصه بالتفسير وليس التأليف النحوي وكما يأتي :

أ . رفضه تقدير خبر لا النافية للجنس في شهادة (لا اله إلا الله) : إذ يرى أنه ليس فيها تقدير موجود أو (في الوجود) أو (لنا) وإنما هي كلامٌ برأسه قال : إن أصل قولنا (لا الهَ إلا الله) : (اللهُ آله) أي مُستحقٍ للعبادة ، يوازن قولنا (زيدُ منطلقُ) فلما فرّع عليه الفرع وقلنا (لا الهَ إلا اللهَ) أفاد هاتين الفائدتين وهما إثبات الإلهية لله تعالى ونفيها عمّا سواه فإذا (لا اله) في موضع الخبر (إلا اللهَ) في موضع الابتداء يُبين هذا و يوضّحه أن (لا) تطلب النكرة أبداً فلا يقول : لا زيدَ في الدار منطلقُ بل يقول : لا رجلَ أفضل منك وكذا إذا كانت (لا) لنفي الجنس فإنَّ

(١) البحر المحيط : ١/١٣-١٤ .
(٢) يُنظر : الموضع نفسه .

الجنسَ يُفيد الشياعَ والشياعُ نوعٌ من التنكير والمبتدأ يجبُ أن يكون معرفةً ، والخبرُ نكرةُ على ما عليه أصل الباب [١] .

ب . إفادة (لا النافية للقسم) : جاء في الكشّاف في قوله تعالى ﴿ لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ [٢] " إدخال (لا) النافية على فعل القسم مستفيضٌ في كلامهم وأشعارهم وفائدتها توكيد القسم وقالوا إنَّها صلةٌ مثلها في ﴿ لئلا يعلمَ أهل الكتاب﴾[٣] ... والوجه أن يقال هي للنفي ، والمعنى في ذلك انَّه لا يُقسمُ بالشيء إلا إعظاما له يدُلك عليه قوله تعالى : ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ * وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾[٤] فكأنَّه بإدخال حرف النفي يقول : إن إعظامي له بأقسامي به كلا إعظام يعني انَّه يستأهل فوق ذلك " [٥] .

وهي زائدة جاء في شرح الرضي على (الكافية) : "وجاءت (لا) زائدة قبل القسم كثيراً ... وجاءت قبل (اقسم) قليلاً وعليه حُملَ قولهُ تعالى (لا اقسمُ بيوم القيامة)" [٦] .

ت . العدول من الفعل المضارع إلى الفعل الماضي : للدلالة على أن المستقبلَ بمنزلة الواقعَ الكائن . نحو قوله تعالى : ﴿ أتى أمر الله فلا تستعجلوه ﴾[٧] والمعنى إنَّه قيل لهم أتى تنزيلاً للمُنتظر منزلة الآتي الواقع[٨] . وكذلك في قوله

---

(١) ينظر : مسألة في (الشهادة) للزمخشري مخطوطة مصورة في مكتبة (برلين) رقم (٢٤٠٦) نقلاً عن الدراسات اللغوية والنحوية عند الزمخشري : ٢٥١ .

(٢) القيامة : ١ .

(٣) الحديد : ٢٩ .

(٤) الواقعة : ٧٥.٧٦ .

(٥) الكشّاف : ٦/ ٢٦٦ .

(٦) شرح الرضي على الكافية : ٤١٧/٢ .

(٧) النحل : ١ .

(٨) ينظر : الكشّاف : ٤٢٢/٣ .

تعالى : ﴿ وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ ﴾[1] يقول :" فأن قلت : لم قيل (ففزع) دون فيفزع ؟ قلت : لنكتةٍ وهي الإشعار بتحقق الفزع وثبوته وأنَّه كائن لا محالة ،واقعٌ على أهل السموات والأرض ؛ لأنَّ الفعلَ الماضي يدلُّ على وجود الفعل وكونه مقطوعاً به" [2].

ث . **جواز مجيءُ الحالِ (جملة فعلية فعلها مضارع من دون تقدير)** : إذ أجاز الزمخشري مجيء الحال جملةٍ فعلية فعلهاَ مُضارع دون تقدير كما في قوله تعالى :﴿هَا أَنتُمْ أُولَاءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ ﴾[3] فيرى أن (الواو) في " ((وتؤمنون)) : **للحال** ، وانتصابها من (لا يحبونكم) أي : لا يحبونكم والحالُ أنكم تؤمنون بكتابهم كله، فذكر أن (الواو) هي واو الحال وهم مع ذلك يبغضونكم " [4]، فهذه نظرةُ شاملةُ للمفسّر النحوي فبتأويلاته وتقديراته يحاول توليد المعاني داخل النص القرآني .

وكذلك نلحظ ذلك عند تناوله لقوله تعالى : ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾[5] إذ يتساءل عن كيفية جعل جملة الحال مُصدّرة بفعلٍ ماضٍ ولم يُسبق بـ(قد) وقد أجاب الزمخشري بإمكانية ذلك على تقدير جملة اسمية قد دخلت عليها الواو نحو : كيف تكفرون بالله ، وحالكم أنَّكم كُنتم أمواتاً في أصلاب أبائكم فجعلكم أحياءً ، وعندما افترض أن معترضاً قد يعترض على مجيء الحال من أزمنة مختلف كالماضي والمضارع والمستقبل قدم جوابا آخر هو انه الحال من القصة المعلومة لدى المخاطبين [6] .

---

(١) النمل : ٨٧ .

(٢)الكشّاف: ٤/٤٧٦ .

(٣) آل عمران : ١١٩ .

(٤) الكشّاف : ١/٦١٦ .

(٥) البقرة : ٢٨ .

(٦) يُنظر : الكشّاف : ١/٢٤٨ .

ج . (أن) التفسيرية :

أشار الزمخشري إلى ملامح التجديد الذي حدث في استعمالاتها النحوية وعلاقتها بتفسير النص القرآني . فقد تأول الزمخشري في معناها وكان محتجاً بمعنى يقتضيه التركيب وخالف الزمخشري جمهورَ النحاة في ذلك حيث جوز أن تكون تفسيريةً في قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاء رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ * أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ ﴾ (١) أجاز أن تكون (أن) تفسريّة(٢) ، وهذا ما أكده السهيلي بقوله : " والغائب عن الحواس في الأفئدة تكشفُه للمخاطبين خمسةُ أشياء : اللفظ ، والخط ، والإشارة ، والعقد ، والنصب ، وهي لسان الحال، وهي أصدق من لسان المقال فلا تكون (أن) المُفسرة إلا تفسيراً لمّا أجمل من هذه الأشياء ... كقوله تعالى : ﴿ نُودِيَ أَن بُورِكَ مَن فِي النَّارِ﴾ (٣) ... وقوله تعالى : ﴿ ووضع الميزان إلا تطغوا في الميزان ﴾ وهي ههنا تفسير المنصبة التي هي لسانُ الحال" (٤)، وقد جدد الزمخشري في معناها والبسها جلباب السياق وجعله شرطاً في معناها ففي قوله تعالى : ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلاَّ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُواْ اللّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ (٥) .

---

(١) الرحمن : ٧-٨ .

(٢) ينظر : الكشاف : ٦/٦ .

(٣) سورة النمل : ٨ .

(٤) نتائج الفكر : ٩٨ .

(٥) سورة المائدة : ١١٧ .

ح . الاتساعُ في الظرف : قوله تعالى :﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ (١) قال الزمخشري : " ومعنى مكرُ الليل والنهار : مكركُم في الليل والنهار فاتَّسع في الظرف بإجرائه مجرى المفعول به وإضافة المكرِ إليه" (٢) .وكذلك في قوله تعالى : ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾(٣) قال الزمخشري : " فإن قلت : ما هذه الإضافة ؟ قلت هي إضافة اسم القاعل إلى الظرف على طريق الاتساع مُجرى مجرى المفعول به ، كقولهم : يا سارق الليلة أهل الدار . والمعنى على الظرفية ، ومعناه مالك الأمر كلَّه في يوم الدين " (٤) . ويرى ابن جني أن إجراء الظرف مجرى المفعول به يجب أن يخرج من الظرفية إلى الاسمية ، وذلك بتغيير الموضع يقول ابن جني : " ويجوز أن تخرجه من جنسٍ إلى جنس إذا أنت نقلته من موضعه إلى غيره " (٥) .

خ . إنابة ظرف محل ظرفٍ في المعنى : ومن ذلك ظرف المكان (وراء) حيثُ جاء دالاً على الزمان في قوله تعالى : ﴿وَامْرَأَتُهُ قَآئِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِن وَرَاء إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ ﴾(٦) قال الزمخشري : " كأنَّه قيل :- ومن وراء إسحاق يعقوب مولود أو موجود ، أي من بعده "(٧). وكذلك في ظرف المكان (أمام) حيث جاء في قوله تعالى : ﴿بَلْ يُرِيدُ الْإِنسَانُ لِيَفْجُرَ أَمَامَهُ ﴾ (٨) . قال الزمخشري : " ليفجرَ أمامه ليدوم على فجوره فيما بين يديه من الأوقات وفيما يستقبله من الزمان لا ينزع عنه " (٩) .

---

(١) سبأ : ٣٣ .
(٢) الكشّاف : ١٢٥/٥ .
(٣) الفاتحة : ٤ .
(٤) الكشاف : ١١٦/١ .
(٥) الخصائص : ١٧٧/١ .
(٦) هود :١ ٧ .
(٧) الكشّاف : ٢١٦/٣.
(٨) القيامة : ٥ .
(٩) الكشّاف : ٢٦٧/٦. ٢٦٨ .

ولعلَّ الزمخشري بهذا الأسلوب الإبداعي حاول فلَّ القيود النحوية الكلاسيكية وجعلَ للنحو جماليةً واثبت إن للعربية قدرة فائقة وتطوراً ملفتاً كما قال برجستراستر : " هذا من غرائب العربية التي تتميز بها ، ليس عن سائر اللغات السامية فقط ، بل عن أكثر اللغات على العموم "(١)

ثانياً : المذاهب الإسلامية :-

من الواضح أن المذاهب الإسلامية انقسمت على قسمين : مذاهب فقهية كالمذهب المالكي ،والحنفي ، والشافعي ، والحنبلي ، والجعفري ، وقد نسبت هذه المذاهب إلى أصحابها ومؤسسيها ومذاهب عقائدية كالأشاعرة والمعتزلة والأمامية وكان لهذا التعدد أثر في الساحة المعرفية ؛ لأن الصراع والانتصار المذهبي ترك بصمةً واضحة على العلوم كلها ومن هذه العلوم النحو الذي اتخذه بعض النحاة طريقا لإيصال أفكارهم المذهبية ، وسلاحا للدفاع عن معتقداتهم الدينية ، ولذا وجهوا النحو بما يتناسب مع عقائدهم ، وهذا ما نلحظه عند نحاة القرنين الخامس والسادس الهجريين وسأوضح ذلك من خلال استعراض بعض آرائهم النحوية الموجهة بما يتناسب مع آرائهم العقائدية وقد أثّرت هذه العقائد في توجيه الدرس النحوي عند المعتزلة والأشاعرة اللذين اتخذناهما أنموذجين في بيان اثر المذاهب في النحو العربي وبحسب الآتي :

أولاً : قوله تعالى :- ﴿ شَهِدَ اللّهُ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ وَالْمَلاَئِكَةُ وَأُوْلُواْ الْعِلْمِ قَآئِمَاً بِالْقِسْطِ لاَ إِلَـهَ إِلاَّ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ * إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللّهِ الإِسْلاَمُ ﴾ (٢).

فقد أوّلها الزمخشري تأويلين تماشياً وتناسباً مع مذهبه الاعتزالي مستنداً في ذلك إلى القراءات القرآنية ، التأويل الأول فيما إذا كانت (أنه) بالفتح و (إن الدين) بالكسر وعلى هذا تكون جملة ﴿ إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللّهِ الإِسْلاَمُ ﴾ جملة مستأنفة ومؤكدة للجملة الأولى وفائدة التوكيد هو أن قوله : ﴿لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ﴾ توحيد و قوله

(١) التطور النحوي : ١٤٢ .

(٢) آل عمران : ١٨ /١٩

﴿ قَآئِمَاً بِالْقِسْطِ ﴾ تعديل ، فإذا أردفه قوله تعالى : ﴿إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللّهِ الإِسْلاَمُ﴾ فقد دلّ على أن الإسلام هو العدل والتوحيد وهو الدين عند الله من دون سواه وفي هذا رد على المشبهة ، والمجسمة ، والجبرية ، أما التأويل الثاني فإذا كانت القراءة على فتح الهمزتين فتكون الجملة الأولى بدلا من الثانية كأنه قيل : شهد الله أن الدين عند الله الإسلام [١] والغريب في منهجية الزمخشري النحوية أنّك لا تلاحظ ذلك في كتبه النحوية الخالصة فلا نجد ذلك في (المفصّل) مثلا ، لكنه في الكشاف تجده شخصيه ثانية في طرح الآراء النحوية ؛ ولذلك لاقى ردودا كثيرة حتى صارت طابعا متميزا عند النحاة الذين جاءوا بعده من أمثال (أبو حيان) في تفسيره(البحر المحيط) والذي يظهر أن الزمخشري كان يستعمل التأويل النحوي والخروج عن القاعدة المطردة خدمةً لمذهبه الاعتزالي .

ثانياً:في قوله تعالى : ﴿ يَعلمُ مَا بين أيديهم وما خلفهم وَلاَ يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ﴾ [٢] فقد خرج الزمخشري عن القاعدة النحوية حيث أول قوله (من علمه) بـ(من معلوماته) [٣] فأصبح المعنى: لا يحيطون بشيء من معلوماته إلا بما شاء وعلل ذلك بان المعلومات يجوز فيها التبعيض اما العلم فصفه ذاتية لا يجوز تبعيضها ؛ولان الله علمه كلي المعرفة وعلمه لا يتجزأ وهي صفه خاصة بالله سبحانه وتعالى؛ وهذا يتناسب مع قول المعتزلة بقدم الصفات الذاتية لله سبحانه وتعالى[٤] .

---

(١) ينظر : الكشاف : ١ / ٥٣٧ .

(٢) البقرة : ٢٥٥

(٣) ينظر : الكشاف : ١ / ٤٨٤

(٤) ينظر : اثر الاعتزال في توجهات الزمخشري اللغوية والنحوية في الكشاف ، رسالة ماجستير ، فهد حسن حمد الجبالي ، إشراف د. سلمان محمد القضاض ، جامعة اليرموك ،كلية الآداب ، ٢٠٠١م : ٢٤٠

ثالثاً : في قوله تعالى : ﴿ **قُلِ ادْعُواْ اللّهَ أَوِ ادْعُواْ الرَّحْمَـنَ أَيّاً مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ الأَسْمَاء الْحُسْنَى** ﴾ [1] في هذه الآية أراد الزمخشري إثبات عقيدة عند المعتزلة وهي عقيدة (علاقة الاسم بالمسمى) حيث رأى أن الدعاء بمعنى (التسمية) لا بمعنى (النداء) وهو يتعدى إلى مفعولين نقول : دعوته زيدا ، ثم يحذف احد المفعولين استغناء عنه ، والمراد بهما الاسم لا المسمى : و(أو) للتخيير ، فمعنى : (ادعوا الله) أو (ادعوا الرحمن) سموا بهذا الاسم ، أو اذكروا أما هذا ، فالتسمية للذات لا للاسم وهذه عقيدة معتزليه[2] أي إن الزمخشري اضطر إلى التقدير تقدير مفعول أول محذوف بعدما ضمن الفعل المتعدي إلى مفعول واحد (أدعو) بالفعل المتعدي إلى مفعولين (سمّى) بغية الانتصار إلى عقيدته في الاسماء وهذا ما أضفى على المادة النحوية كثيراً من الاستيعاب والتوسع .فهم يرون أن الاسم غير المسمى فالاسم محدث ؛ لأنه يدل على ذات الله القديمة .[3]

رابعاً : وكذلك في قضيه نفي الشك وتنزيه الله عن الخطأ فقد أوّل المعتزلة قوله تعالى : ﴿ **مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً فَلَمَّا أَضَاءتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لاَّ يُبْصِرُونَ * أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ** ﴾ [4] ، فقد وصف الله المنافقين بصفتين جمع بينهما حرف العطف (أو) ومن معانية الشك والتخيير في أطلاق السمتين ، وهو يتنافى مع علم الله اليقيني [5] ، وأوله الزمخشري بإعطائه معنى الإباحة وحرف العطف (أو) بمعنى الشك طارئ ولا يستقل به [6].

فهناك تأويل نحوي بمعنى (أو) العاطفة تماشياً مع المذهب الاعتزالي الذي ينزه (الله) عن الشك ونقص العلم.ولعلَّ ساحة الصراع المذهبي هي التي جعلت النحو طريقا وسلاحا للدفاع عن المذاهب .

---

(١) الإسراء : ١١٠

(٢) عقيدة المعتزلة هي علاقة الاسم بالمسمى فالاسم عندهم مستقل ومنفصل عن مسماه ، ينظر : الخصائص : ٣ / ٢٦ . ٣٤

(٣) ينظر : الكشاف : ٣ / ٥٦٠. ٥٦١.

(٤) البقرة : ١٨ . ١٩ .

(٥) ينظر : الكشاف : ١ / ٢٠٠ .

(٦) ينظر : الكتاب : ٢ / ٨٨ ، معاني القران للاخفش : ١ / ١٠٧ .

خامساً : في قوله تعالى : ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الأَرْضِ جَمِيعاً ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاء﴾[1] ، حيث أولَّ الزمخشري دلالة (ثمَّ) التي تعطي معنى التراخي والفترة وأنّ الله سبحانه وتعالى قد خلق الأرضَ ثمَّ بعد فترةٍ زمنية خلق السماء ، أي أن الله محدود بزمانٍ وهو يتنافي مع صفات الله سبحانه وتعالى وانَّ حرف العطف (ثمَّ) يُعطي التفاوت بين الخلقين والأفضلية بين الأرض والسّماء ، فالزمخشري يريد سلب معنى (التراخي) عن (ثمَّ) وإعطاءها معنى العطف (فقط) وهو معنىً أجازته قواعد اللغة العربية [2] .

سادساً : وكذلك في قضية القول بعدالة الله سبحانه وتعالى لجأ المعتزلة إلى تأويل كثير من النصوص القرآنية ، وتوجيهها توجيهاً نحوياً ؛ كي يتلاءم مع معتقداتهم ففي قوله تعالى : ﴿قَدِ افْتَرَيْنَا عَلَى اللّهِ كَذِباً إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُم بَعْدَ إِذْ نَجَّانَا اللّهُ مِنْهَا وَمَا يَكُونُ لَنَا أَن نَّعُودَ فِيهَا إِلاَّ أَن يَشَاءَ اللّهُ رَبُّنَا وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَيْءٍ عِلْماً﴾[3] فقد فسَّر الزمخشري هذه الآية : إلا أن يشاء الله خذلاننا ومنعنا الألطاف ؛ لعلمه أنها لا تنفع فينا وتكون عبثاً ، والعبث قبيحُ لا يفعله الحكيم " [4].

سابعاً : من المعلوم أن الناس يدخلون الجنة بسبب أعمالهم لا بتفضل من الله وهي عقيدة اعتزالية ، بل أوجبوا ذلك على الله ؛ ولذا فقد وجه الزمخشري قوله تعالى : ﴿وَنُودُواْ أَن تِلْكُمُ الْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[5]

---

(١) البقرة : ٢٩ .

(٢) ينظر : الكشاف : ١ / ٢٥١ .

(٣) الأعراف : ٨٩ .

(٤)الكشاف : ٢ / ٤٧٥.

(٥) الأعراف : ٤٣ .

وقد أعطوا للباء معنى (السببية) أي " بسبب أعمالكم لا بالتفضل ، كما تقول المبطلة " [١] لكي تتفق مع ما قالوا به من آراء عقائدية تخصّهم ويرى أبو حيان أن هذه (الباء) للسبب المجازي ، والأعمال إمارة من الله ، ودليلُ على قوة الرجاء ودخولُ الجنة رحمةُ من الله [٢] .

ثامناً: في قضية (واو) الفصل : حيث استدل الأشاعرة بقوله تعالى :﴿ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ ﴾[٣]بانَّ القرآن غير مخلوق عن طريق هذه (الواو) التي تقتضي المغايرة بين الشيئين[٤] . فيما خالفهم المعتزلة حيث اقرّوا أن مجرد الفصل لا يدلُّ على الاختلاف بين الجنسين ، كما في قوله تعالى : ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ ﴾ [٥] وقوله : ﴿فِيهِمَا فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ ﴾[٦]. فهذا العطف ليس متغايراً؛ بل هو من باب عطف الخاص على العام ، وعطف الجزء على الكلِّ ؛ لأنَّ الرمان هو جزء من الفاكهة ونوح جزء من الأنبياء [٧].

تاسعاً: في قوله تعالى : ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ۝ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴾[٨] احتج الأشاعرة برفع (ذو) وعدّوه نعتاً للوجه . ولو كان الوجه مضافاً إلى الرب . أي لو كان شيئاً غيرَ الذات . لقال : (ذي الجلال والإكرام) بالخفض [٩] حين أرادوا بذلك إثبات الوجه لله سبحانه وتعالى وهو يتنافى مع قوله تعالى :﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾[١٠] .

---

(١) الكشاف : ٢ / ٤٤٤ .

(٢) ينظر : البحر المحيط : ٤ / ٣٠٠ .

(٣) الأعراف : ٥٤ .

(٤) ينظر : الأنصاف : ٧١، التمهيد : ٢٤٠ .

(٥) الأحزاب : ٧ .

(٦) الرحمن : ٦٨

(٧) ينظر : شرح الأصول الخمسة : ٥٤٤.

(٨) الرحمن : ٢٦. ٢٧ .

(٩) ينظر : أصول الدين : ٧٦ ، ١١٠ .

(١٠) الشورى : ١١ .

عاشراً: لم يقفْ المذهب الأشعري عند القرآن فقط ، بل تجاوز ذلك إلى السنة الصحيحة ، ففي حديث أبي هريرة . قال قال رسول الله (ص) : " إذا قاتل أحدكم أخاه فليتجنب الوجه ، فإنَّ الله خلَقَ آدم على صورته " [١]فقد وجهه الأشاعرة والضمير على صورته توجيهاً يتلاءم مع معتقداتهم في إضافة الصورة إلى الله ، وحملّوه وجوهاً عدة فعودةُ الضمير على الأخ المضروب في وجهه والمعنى : أن الله خلق آدم على صورة ذلك المضروب ، فيجبُ الاحتراز عن ضرب الوجه وتقبيحه ؛ لأنَّ في ذلك سباً لآدم (عليه السلام) ولمِن ولد[٢]، وقد يكون الضميرُ عائداً على آدمَ ، والمعنى أن آدمَ خُلق على صورته وهيئته التي كان عليها في آخر أمره ، تاما من غير أن يتنقل في أطوار الخلق كالمعهود من أحوال أولاده [٣] ، أو يكون عائداً على الله تعالى وفي تأويل إضافة الصورة إلى ضمير الجلالة قولان : إن معنى (الصورة) هنا الصفة [٤]، أو إضافة الصورة إضافة التشريف كما يقال : بيت الله وناقة الله [٥] .

حادي عشر : من معتقدات الأشاعرة أن جميع الأعمال مخلوقة من الله تعالى ولذا وجهوا النصوص القرآنية توجيهاً نحوياً يتناسب مع ما يصبون إليه من معتقد في قوله تعالى : ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾[٦] فـ (افعل التفضيل) يُراد به إثبات الحكم لأحد المذكورين وسلبه الآخر من كلِّ وجه ، وكذلك يقول القائل : " العسلُ أحلى من الخل " لا يريد أنَّ للخل حلاوةً بوجه ، بل يريد إثبات الحلاوة للعسل وسلبها عن الخل،فكذلك قوله تعالى : ﴿أحسن الخالقين﴾ فقد اثبت الخلق له دون غيره [٧] .

---

(١) صحيح مسلم : ١٦/ ١٦٥. ١٦٦ .

(٢) ينظر : مشكل الحديث : ٦ .

(٣) ينظر : أصول الدين : ٧٦ .

(٤) ينظر : الإشارة : ٨٠ .

(٥) ينظر : المفردات للراغب : ٣٨٩ . ٣٩٠ .

(٦) المؤمنون : ١٤ .

(٧) ينظر : التمهيد : ٣١١ .

ولعلَّ هذا التوجيه النحوي يتناسب ويتوافق مع معتقدهم بأنَّ الله لا يشاركه احدٌ في خلقه ، وقد لعب (أفعل التفضيل) دوراً بارزاً في إثبات عقيدتهم الأشعرية .

ثاني عشر :إنكارهم التعليل الوارد في القرآن ، ورفضهم وجود (لام التعليل) فأعمال اللهِ غيرُ مُعللهٍ ولا مُسببة بسبب ؛ ولذا رفضوا وجود (التعليل)في القرآن الكريم وسمّوا (اللام) الواردة بـ (لام العاقبة) كما في قوله تعالى : ﴿وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ﴾[1] فهذه اللام هي لامُ العاقبة والصيرورة ، وهذه التسميةُ جاءَتْ مُتناسبةً مع ما يعتقدونه وهو عدم جواز تعليل الأعمال الصادرة عن الله سبحانه وتعالى[2] . وعدَّ الشهرستاني كلَّ آيةٍ قُرآنية فيها تعليلٌ هي (لامُ المآل) و(صيرورة العاقبة) ، لا (لام التعليل) كما في قوله تعالى : ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوّاً وَحَزَناً ﴾[3]"[4] .

والذي يظهر أن الأثر العقائدي كان له دور مهم في الخروج بتأويلات نحوية جديدة أثرت الدرس النحوي ، وأضافت له إضافة جديدةً منبعها الخلاف الفكري والصراع المذهبي ، سواء كان أشعريا أم معتزلياً وكذلك أضفى حركية للقواعد النحوية وإخرجها من طابع الجمود إلى طابع المرونة وحركية النص القرآني والحديث النبوي ولعلَّ ذلك مبرراً لأعجاز القرآن الذي لا ينقطع بفترة محددةٍ ولا بمكان معين .

---

(١) النحل : ٨ .

(٢) ينظر : فوائد في مشكل الإعراب : ٢٠٦ . ٢٠٧.

(٣) القصص : ٨ .

(٤) نهاية الأقدام : ٤٠٤ .

ثالثاً . علمُ البلاغة :

انقسم المهتمون بكتاب سيبويه الى طائفتين : طائفة اهتمت بالدراسات البلاغية مثلما في كتب عبد القاهر الجُرجاني ، وإشاراته ، وطائفةٍ نظرت إليه كتاباً نحوياً ولم يهتموا بآرائه البلاغية إلا قليلاً (١) .

إن الدرس النحوي يقومُ على كشف الروابط بين اللفظ والمعنى ، وإيضاح الصلات بين الصُورة والمضمون ، وإدماج دراسة النص اللغوي في نحوه وإعرابه مع الدلالات البيانية ، وما توحيه من صورٍ بلاغية ، وضمِّ بعض فصول البلاغة إلى النحو .وتعميمِ هذا المنهج على المستوى الدراسي والمستوى التصنيفي (٢) .

ويرى المحدثون أن اشتغال النحاة بـ (نظرية العامل) هو السبب الذي صرفهم عن أمور كان من الأولى بهم أن يُعيروها اهتمامهم ويشملوها بالدرس والمتابعة ؛ لأنَّها أمسُ رحماً بالعلم الذي يشتغلون به ، ولا شك في أن إهمالهم معاني النحو قد أدى بهم إلى إهمال الجانب الدلالي للتراكيب النحوية ، إذ إن فصل النحو عن معانيه ، أزهق روح الفكرة ، وذهب بنورها (٣) .

وقد أطلق الدكتور المخزومي على علماء المعاني بالنحاة الحقيقيين وهم الذين دفعوا الدرسَ النحوي إلى الأمام ، وقدّموا للدارسين فيه نتائج طيبه خليقة أن يستفاد منها (٤) .

---

(١) ينظر : اثرُ النحاة في البحث البلاغي : ٧٦ .

(٢) يُنظر : التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية : ٧٥و٧٦ .

(٣) ينظر : إحياء النحو : ١٩ و نحو المعاني : ٢١و الدرس الدلالي عند الجرجاني : ١٩٠ .

(٤) ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه : ٢٩ .

وهذا ما فعله الجرجاني عندما وفّق بين الشكل المادي للصياغة ، والجانب العقلي للمعنى عن طريق الاستعانة بالنحو التقليدي وتحويله إلى إمكانيات إبداعية وذلك بالنظر إلى الصورة النحوية الظاهرية ومسبباتها الوظيفية ، فالفاعلُ ليس فاعلاً ؛ لأنَّه مرفوع يقعُ بعد فعلٍ أو لأنَّه قام بالفعل ، والمفعول لوقوع الفعل عليه وهكذا ، إنما يهتم بالجانب الوصفي منه للوصول إلى الجانب الفعلي في الصياغة (١) .

لقد احدث الجرجاني . أنموذج الربط بين النحو والبلاغة . نقلة واقعية نلمسها ونحسُّ بجماليتها من خلال النظرة العميقة للنص النحوي وهذا يتضح بإشارته للعلاقة التي تحصل بالنظم بين عناصر الكلام التي تكون وليدة الوظائف النحوية أو ما يسميه هو " توخي معاني النحو بين الكلام " (٢) ؛ولذا شكل الجرجاني بناءً نحوياً جديداً من خلال وضع اللمسات البلاغية على قوالب النحو الجامدة مما أضفى دماً جديداً تمثل في العلاقة المتينة بين علم النحو والبلاغة ؛ ولذا يعدُّ الجرجاني راصداً للتغييرات التي تطرأ على أواخر الدوال وباحثاً عن عللها وأسبابها وهو ما قاده إلى إدراك دور الوظائف النحوية في الناتج الدلالي الذي يفتق ما بين المفردات من علاقات (٣) . وقد أنكر الجرجاني على النحاة عدم بيان العلة من وراء التركيب النحوي قائلاً : " من أين كانت تلك العناية وبم كان أهم " (٤) إنه يعدُّ واضعَ اللبنات الأولى لإبعاد النحو عن مساره التقليدي وهو كاشف النقاب عن مزايا النحو الجمالية(٥) ومن مظاهر تجديده النحوي في ضوء المعطيات البلاغية **ما يأتي :**

---

(١) يُنظر : قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني : ٦٢ .

(٢) دلائل الإعجاز : ٥٥ ، ٨٠ ، ٥٢٥ .

(٣) ينظر : قضايا الحداثة عند الجرجاني : ٥٤ .

(٤) نفسه : ١٠٨

(٥) يُنظر : النحو بين عبد القاهر وجومسكي ، الدكتور محمد عبد المطلب (بحث في مجلة فصول أدبية) : ، العدد ٣ ، المجلد الرابع ، ١٩٨٤ : ٢٨

١. **العلامة الإعرابية** : قال الجرجاني : " اعلم أن أصل الاسماء الإعراب واصلَ الأفعال والحروف البناء لأجل أن الاسم تكون فيه معانٍ توجب الاختلاف كالفاعلية والمفعولية والإضافة ، فلو لم تأتِ بالاختلاف لم يُفصل بين المقاصد وليس كذلك (الأفعال والحروف) لأنَّها تدلَّ صيغها على معانيها ، ألا ترى أن ضربَ للماضي ، وسيضربُ للمستقبل "(١) .

وكذلك يقول : "واعلم أن الرفع للفاعل في الأصل ، وكونه في الابتداء فرعٌ على ذلك ؛ لأنَّ أصول الكلام على ثلاثة معانٍ ، الفاعلية والمفعولية والإضافة فالرفع للفاعل ، والنصبُ للمفعول ، والجرَّ للمضاف إليه فالمبتدأ والخبر داخلان في الفاعل "(٢) ، إنه ينظر إلى العلامات الإعرابية على أنها دوال على معان وليس حركات مجردة ، فهو لا ينطلق من مبدأ أن الاعراب اثر يجلبه العمل أو الاهتمام بأحوال اواخر الكلم من حيث الاعراب والبناء .

٢ . **التعريف والتنكير** : بدأت الدراسات النحوية بتناول التعريف والتنكير حين عُدّت النكرةُ اشدَّ تمكناً من المعرفة ؛ لانَّ الأصل كونها نكرةً أما تعريفُها ففرعُ تالٍ للأصل ، فجاء عرض سيبويه لهذه القضية في ضوء نظرته إلى الأصل والفرع ، إذ عدَّ النكرة اشدَّ تمكناً من المعرفة فهي الأولى ثم يدخل عليها ما تعرف به ، ومن ثمَّ فانَّ أكثر الكلام ينصرف إلى النكرة (٣) في حين عالج الجرجاني هذه المسائلة في ضوء محاور عديدة منها . .

أ . **المبتدأ والخبرُ معرفتان** : تبدو ملامح التجديد عند الجرجاني حينما ميز بين صورتين من التركيب في حالة كون المبتدأ والخبر معرفتين ، إذ ينجم عن اختلاف من صورة التركيب اختلاف الدلالة المستخلصة منه ، ومثال ذلك قولنا : زيدُ المنطلق نكون قد خصصنا الانطلاق بزيدٍ دون غيره فالسامعُ كان يعلم بحصول الانطلاق إلا انَّه لم يكن يعلم ممن؟ فيكون قولنا : المنطلق زيدُ دالاً على إخبار

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح : ٢١٠/١ .

(٢)الموضع نفسه .

(٣) ينظر : الكتاب : ٢٤٢/٣ .

السامع بحصول الانطلاق دون تخصيص هذا الانطلاق (بزيد) فقد يكون منه أو من غيره[١] .

والواضح أن الجرجاني كان مُصّراً على المنهج الذي اختطه لنفسه بدراسة الجوانب الدلالية من وراء مسائل النحو كلَّها وهو بذلك يفتح أفقاً جديداً للدراسات النحوية .

ب . التعريف والتنكير في الخبر : جاءت إشارة الجرجاني إلى هذا الموضوع في حديثه عن (فروق الإثبات) مميزاً بين الإثبات بالخبر (النكرة) والإثبات بالخبر (المعرفة) ، فقولنا : (زيدٌ منطلقٌ) ، إخبار بحصول الانطلاق لمنْ لم يعلمْ أن انطلاقاً كان لا من زيد ولا من عمرو ، فيفيده ذلك الإخبار ابتداءً فيكون الإثبات لفعلٍ لم يُعلم السامع من أصله أنَّه كان[٢] . فهو ثبات لفعل قد علم السامع انَّه كان ، ولكن لم يُعلمْ لمن كان هذا الفعل ؛ فأفادته ذلك [٣] .

٣. التقديم والتأخير : وهو أسلوبٌ من أساليب العربية ، ودليلٌ على براعتها وفصاحتها وهو سِمة مشتركة بين النحو والبلاغةِ وكان للنحاة الأوائل رأيٌ فيه وفي مقدمتهم الخليل بن احمد الفراهيدي ونجد ذلك واضحاً عند سيبويه عندما أشار إلى ذلك : " وزعم الخليلُ انه يستقبح أن يقول : قائمُ ، وذاك إذا لم تجعلْ (قائماً) مُقدماً مبنياً على المبتدأ " [٤] .

والملاحظ أن النحاة درسوا التقديم والتأخير لمعرفة الحكم الإعرابي وقد نجد له محاولةً عند سيبويه في قوله : " إن العربَ يقدمون الذي بيانه أهم لهم ، وهم ببيانه أعنى ، وان كانا جميعاً يهمانهم ، ويعنيانهم" [٥] .

---

(١) يُنظر : دلائل الإعجاز : ١٨٦ .

(٢) يُنظر : نفسه : ١٧٧-١٧٨ .

(٣) يُنظر : نفسه : ١٧٨ .

(٤) الكتاب : ١٢٧/٢ .

(٥)نفسه : ٣٤/١ .

وقد افردَ ابن جني باباً للتقديم والتأخير في مؤلفاته وقد بيّن ما جاز تقديمه من المسائل النحوية وما لمَ يجزْ وقد استعرض ما هو قياسي وغير قياسي [١] .

وقد أبان الجرجاني أهمية التقديم والتأخير بقوله : " باب كثير الفوائد ، جمَّ المحاسن ، واسع التصرف بعيد الغاية ، لا يزال يفترّ لك عن بديعة ، ويفضي بك إلى لطيفه ، ولا تزال ترى شعراً يروقك مسمعه ، ويلطف لديك موقعه ، ثمَّ تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك ، أن قُدّمَ فيه شيئ ، وحول اللفظ عن مكانٍ إلى مكان " [٢] . والذي أنكره الجرجاني على النحاة هو عدم بيان العلة من وراء التركيب النحوي هذا حيث قال : " من أين كانت تلك العناية وبم كان أهم " [٣] .

اولاً . التقديم والتأخير في باب الإثبات : أشار الجرجاني إلى الدلالة المستفادة من تقديم الفاعل على الفعل ،أو بالعكس ، فهو يحوم دائماً على القصد من التقديم والتأخير إلا أنه زاد على ذلك تقسيمه على قسمين :

أ . قسم جلي : " وهو أن يكون فعله فعلاً قد أردت أن تنصّ فيه على واحد فتجعله له وتزعم أن فاعله دون واحد" [٤] .

ومثالُ ذلك : (أنا كتبت في معنى فلان) . " تريدُ أن تدّعي الانفراد بذلك والاستبداد به ، وتزيل الاشتباه فيه ، وتردّ على من زعم أن ذلك كان من غيرك " [٥] وهو ما يضفي عليه دلالة التخصيص ؛ فهو يدلَّ على تخصيص الفعل بفاعلٍ معين دون غيره [٦] .

وهو بأسلوبه البلاغي هذا ادخل الدلالات المعنوية على معرفة الفاعل المقصود حتى لا يبقى المتلقي متحيراً وتائهاً في معرفة الفاعل الحقيقي .

---

(١) ينظر : الخصائص : ٣٨٢/٣-٣٨٥ .

(٢) دلائل الإعجاز : ١٠٦ .

(٣) نفسه : ١٠٨

(٤) يُنظر : دلائل الإعجاز : ١٢٨ .

(٥) يُنظر :الموضع نفسه .

(٦) يُنظر : الدرس الدلالي عند الجرجاني : ٢٠٠ .

ب . قسم خفيّ وهو قسمُ لا يريد منه تخصيص الفاعل بفعلٍ معين ، وإنما القصد من ورائه تأكيد المعنى لمن شكّ بالأمر [١].

ومثاله قول الاخنس بن شُهاب التغلبي :

هم يضربون الكبشَ يبرقُ بيضهُ على وجهه من الدماء سبائبُ [٢]

ففي هذا البيت أراد الشاعر في قضية التقديم أن يؤكد أنَّ الضربَ يكون منهم ولا ينكره على غيرهم فهم ليسوا متفردين في ذلك [٣] .

وبذلك يتضح أن الجرجاني في تتبعه لهذه الدلالات المعنوية المتأتية من التقديم والتأخير وضعها ضمن أنماط ثلاثة : " يعود النمطُ الأول إلى المُبدع وحركته الذهنية ويعود بعضها إلى المُتلقي وحاجاته الدلالية ، ويخلصُ بعضها الثالث للصياغة ذاتها على معنى أَنّه من طبيعتها المثالية " [٤] .

ثانياً . التقديم والتأخير في باب النفي : في هذا الباب أضفى الجرجاني دلالة التعميم والتخصيص ؛ إذ نسب إلى حالة تقديم الفعل على الفاعل في باب النفي دلالة التعميم والعموم ، في حين كان تقديم الفاعل على الفعل في هذا الباب دالاً على تخصيص النفي بالفاعل لا الفعل على العموم [٥] .كقول الشاعر

وما أنا أسقمتُ جسمي به ولا أنا أضرمت في القلب ناراً [٦]

فلم يرد الشاعر أن ينفي حدوث الفعل به على العموم ، إذ إن الفعلَ ثابتُ موجود ، وإنما أراد أن ينفي أن يكون هو من يتسبب بهذا الفعل ، وهو المعنى الذي

---

(١) يُنظر : دلائل الإعجاز :١٣٠-١٣١ .

(٢) البيت في المفضليات : ٤١ .

(٣) يُنظر : دلائل الإعجاز : ١٣٠ .

(٤) البلاغة العربية (قراءة أخرى) : د.محمد عبد المطلب : ٢٣٨ .

(٥) يُنظر : دلائل الإعجاز : ١٢٤ .

(٦) نفسه : ١٢٥ .

أفاده تقديم الفاعل على الفعل ، فخصَّ النفي بنفسه ، ولم يعممْه على غيره إذ يكون حينذاك نافياً للفعل لا الفاعل [١] .

٤. الحذف والذكر : مما لا شك فيه أن النظام اللغوي اقتضى ذكر طرفي الإسناد وهو الأمر الذي دفع النحاة إلى القول بضرورة أن يوجد في الجملة المفيدة مسند ومُسند إليه ، ومن ذلك قول سيبويه في باب المسند والمسند إليه : " وهما ما لا يستغني واحد منهما عن الآخر ، ولا يجدُ المتكلمُ منه بداً ..... فلا بدَّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بدَّ من الآخر في الابتداء " [٢] .ولعلَّ هذه الفكرة هي التي دعت النحاة إلى التقدير والتأويل من أجل إتمام معنى الجملة في حين قد يتم المعنى بدون حضور احد طرفي الإسناد .

إن مواطن التجديد اتضحت عند الجرجاني عندما وضّح الدلالة والخفايا الكامنة وراء هذا الأسلوب .

إذ يقول :" هو بابُ دقيق المسلك ، لطيف المأخذ ، عجيب الأمر ، شبيه بالسحر ، فإنَّك ترى به تركَ الذكر ، أفصح من الذكر ، والصّمت عن الإفادة أزيد للإفادة ، وتجدك انطقَ ما تكون إذا لم تنطق وأتم ما يكون بياناً إذا لم تبن" [٣] .

ومن المحدثين من عضد رأي الجرجاني هذا مشيراً إلى انّ الحذف ما هو إلا فرق بين ما يريده النظام اللغوي وبين مطالب الكلام الاستعمالي وليس حذف ألفاظ مجردة الدلالة [٤] . ومن أنماط الحذف عند الجرجاني .

---

(١) ينظر : دلائل الإعجاز: ١٢٤ .

(٢) الكتاب : ٧/١ .

(٣) دلائل الإعجاز : ١٤٦ .

(٤) ينظر : اللغة العربية (معناها ومبناها) : ٢٩٨ .

أ . حذف المبتدأ : هناك مواضع اطّرد فيها حذف المبتدأ ، عند الجرجاني (القطع والاستئناف) إذ " يبدؤون بذكر الرجل ، ويقدمون بعض أمره ، ثمَّ يدعون الكلام الأول ، ويستأنفون كلاماً آخر ، وإذا فعلوا ذلك ، أتوا في أكثر الأمر بخبرٍ من غير مبتدأ " (١) .

ومن أمثلة ذلك ، قول الشاعر عمرو بن معد يكرب :

وعلمتُ أني يومَ ذا ك منازل كعباً ونهدا

قومُ إذا لبسوا الحدي د تنمروا خلقاً وقدا (٢)

فالحذفُ قد جاء في مقطعٍ جديد من مقاطع المعنى ، إذ بعد أن ذكر الشاعر في البيت الأول (كعباً ونهدا) هكذا من غير إشارة إلى ما هم عليه من العدة والقوة واستأنف حديثاً آخر أو جزءاً جديداً من المعنى ، فذكر عدتهم ، وبني هذا الاستئناف على الحذف لقوة الدلالة عليه ، فضلاً عن مناسبته لقوة الانفعال الكامنة في هذا الجزء من السياق ولاسيما أنَّ الإحساس بالفروسية يعظمُ حين تكون الملاقاة مع عدو موفور العدة ، عظيم الاقتدار وحين يقوه التأثر بالفكرة ويصدق الإحساس بها ، سيكون السياقُ سياق إيجاز ولمحٍ ، مادام ليس هناك ما يدعوا النصُ إلى إبرازه (٣) .

والذي يُفهم إنَّ الجرجاني مزج بين علمين بطريقةٍ بديعةٍ أبعدت القارئ والمتلقي عن السأم والملل والضجر من بنائه القاعدة الجافة .

والجرجاني لم يجعل الحذفَ اعتباطياً وإنما جاء لأغراض دلاليةٍ جلبها السياق ويفهمها المتلقي التي تومئ إلى الدلالة المقصودة .

---

(١) دلائل الإعجاز : ١٤٧ .

(٢) ديوان عمرو بن معد يكرب : ٦٤ .

(٣) يُنظر : دلالات التراكيب : ١٣٤ .

ب . حذف المفعول به : وهو من المواضيع التي يكثر فيها الحذف عند الجرجاني (المفعول به) الذي فضلّه الجرجاني على حذف المبتدأ ، بقوله : " إن الحاجة إليه أمس ، وهو بما نحن بصدده أخصَّ ، واللطائف كأنَّها فيه أكثر ، ومما يظهر بسببه من الحُسن والرونق أعجب واظهر " (١) .

وقد رفض الجرجاني أن يكونَ المفعول به فضله أو زيادةً في الفائدة(٢) . ولذلك وضع لحذفه دلالةً متأتية داخل النظم وقد قسّمه على قسمين :

الأول : الغرض منه إثبات معنى الفعل لا غير ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ **وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَى وَأَقْنَى** ﴾(٣) . فهو يريد أن يثبت أن المعنى هو الإقناء والإغناء ، ولذلك هو يريد أن يثبت أن المعنى منه أو لا يكون منه فهو لم يُعدِّ الفعلَ لانَّ التعديةَ تنقض الغرض وتُغيّر المعنى (٤) .

الثاني : هو الذي يكون فيه للفعل مفعول مقصود قصدهُ معلوم ، إلا انَّه يُحذف من اللفظ لدليل الحال عليه ، وينقسم إلى جلي لا صنعةَ فيه ، وخفي تدخله الصنعة (٥)

إن الجرجاني تناول مجال الحذف والذكر من خلال سياقاته التطبيقية دون تقييس مُحدد فهو يتناول جانباً معيناً وهو لم يُقيدها ويُحددها بل ترك الباب مفتوحاً حيث قال : " وليس لنتائج هذا الحذف ... نهاية ، فأنَّه طريقُ الى ضروب من الصنعة ، والى لطائف لا تُحصى " (٦) . ولعلَّ هذا يُجسد حسّ الجرجاني المُرهف الذي تمتلكه ذائقةُ بلاغية وفهمه الدقيق للعلاقة بين الكلمات .

---

(١) دلائل الإعجاز : ١٥٣ .

(٢) يُنظر : الموضع نفسه .

(٣) النجم : ٤٨ .

(٤) ينظر :دلائل الإعجاز : ١٥٥ .

(٥) يُنظر : الموضع نفسه .

(٦) دلائل الإعجاز : ١٦٣ .

٥. التوكيد بـ(كلٌّ) : وهو من ألفاظ التوكيد المعنوي الدّالة على الإحاطة والعموم والشمول والاستغراق [١] . وقد نص الجرجاني على دلالتها على الشمول إذ انّه " اسمُ يشتمل على الأجزاء " [٢] وقد أشار الجُرجاني إلى إنها ضد التبعيض وهي لا تجتمع معه في تركيبٍ واحد [٣] .

ويبرز الملمح التجديدي عند الجُرجاني بإشارته إلى الجانب الدلالي المُستفاد من (كلَّ) وحالة الإثبات والنفي ، فنصّ على أن (كلَّ) تُجلب في الإثبات لإفادة " الشمول في الفعل الذي تسنده إلى جملة أو توقعه بها " [٤] . فقولنا : (جاء القومُ كلُّهم ، يدلُّ على وقوع فعل المجيء من جميع القوم دون استثناء ، فلا يتوهم السامعُ أنَّه قد تخلف عن المجيء أحد من القوم أو بعضهم ، عن (المجيء) ، مع إمكان أن يكون القومُ جميعهُم قد جاءوا على الرغم من غياب (كل) عن التركيب [٥].

٦. الاستفهام بالهمزة والفعل الماضي : ميّز الجرجاني دلالياً بين أن يتقدم الفعل على الاسم والعكس في حال الاستفهام بالهمزة مع الفعل الماضي ، فإذا تقدمَ الفعلُ على الاسم تكون الدلالةُ حينذاك دلالةُ شكٍ في وجود الفعل ، من جهة التردد في وجود الفعل وانتقائه كقولنا : (أقلت شعراً ؟) ، من حيث تكون الدلالة خُلاف ذلك ، إذا تقدم الاسمُ على الفعل ، ففي مثل هذه الحالة يكون التردد في (الفاعل) لا (الفعل) من ناحية قيامه بالفعل أولا ، كقولنا : (أأنت قلت شعراً ، فقول الشعر فعلُ حاصل لا شك فيه ، وإنما الشك والسؤال عمّن قال هذا الشعر [٦] .

---

(١) ينظر : الجمل في النحو : ٢١ ، وحروف المعاني للزجاجي : ١ .

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح : ١٧١/٢ .

(٣) يُنظر : نفسه : ٨٧١/٢ .

(٤) دلائل الإعجاز : ٢٧٨ .

(٥) يُنظر : الموضع نفسه .

(٦) نفسه : ١١٣ .

وقد طبق الجرجاني هذا قُرآنياً في قوله تعالى : ﴿قَالُوا أَأَنتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾[١] إذ يقول : " لا شبهه في أنهم لم يقولوا ذلك له (ع) وهم يريدون أن يقرَّ لهم ، بانَّ كسرَ الأصنام قد كان ، ولكن أن يقرَّ بأنَّه منه كان ، وكيف ؟ وقد أشاروا الى الفعل في قولهم : "أأنت فعلت هذا " وقال هو عليه السلام في : " بل فعله كبيرهم هذا " ولو كان التقدير بالفعل لكان الجواب : " فعلت ، أو لم أفعل " " [٢].

وقد أفاد الرازي من ذلك وأكّد ذلك بقوله : " اعلم أنَّك إذا بدأت بالفعل ... كان الشك في الفعل ، وكان الغرض من الاستفهام معرفة وجوده وإذا بدأت بالاسم ، كان الشك في الفاعل من هو ، لا في وجود (الفعل) "[٣] .

٧. **الاستفهام بالهمزة والفعل المضارع** : اعتمد الجرجاني في تفسير هذا الضرب على تحديد الدلالة الزمنية للمضارع من (حالٍ واستقبال) ، إذ يكون للسياق اثرٌ مهمٌ في تحديد أحدهما زمنياً للمضارع ، أما إذا كان المضارعُ دالاً على الحال " كان المعنى شبيهاً بما مضى من الماضي ، فإذا قلت : (أتفعل) كان المعنى على أنَّك أردت أن تقرره بفعلٍ هو يفعله وكنت كمن يوهم انَّه لا يعلمُ بالحقيقة أن الفعلَ كائن ، وإذا قلت : (أأنت تفعل) ، كان المعنى على أنَّك تريد أن تقرره بأنَّه الفاعل ، وكان أمر الفعل في وجوده ظاهراً " [٤] .

أما إذا كان المضارعُ دالاً على المستقبل " كان المعنى إذا بدأت بالفعلِ على انَّك تعمدُ بالإنكار الى الفعل نفسه ، وتزعم بأنه لا يكون ، أو انَّه لا ينبغي أن يكون ... فإنْ بدأت بالاسم ... كنت وجهت الإنكار إلى نفس المذكور ، وأبيت أن يكون بموضوعٍ يجيء منه الفعل ، وممن يجيء أنه ، وان يكون بتلك المثابة" [٥] .

---

(١) الأنبياء : ٦٢ .

(٢) دلائل الإعجاز : ١١٣ .

(٣) نهاية الإيجاز في دراسة الإعجاز : ١٥٨-١٥٩ .

(٤) دلائل الإعجاز : ١١٦ .

(٥) نفسه : ١١٦-١١٧ .

وفي حالة تقديم المفعول على المضارع فأنَّ ذلك " يقتضي أن يكون الإنكار في طريق الإحالة والمنع من أن يكون ، بمثابة أن يوقع به مثل ذلك الفعل فإذا قلت : (أ زيداً تضرب) كنت قد أنكرت أن يكون (زيد) بمثابة أن يضرب ، أو بموضع أن يتجرأ عليه ويستجاز ذلك فيه " [١] .

والملاحظ أن الباحثين المحدثين قد قيَّدوا دلالة المفعول به بغرض الاختصاص دون الإشارة إلى ما فطِن إليه الجُرجاني [٢] . والذي يبدو أن الجرجاني قد قلّب الاستفهام على وجوهه المختلفة ولكلَّ وجهٍ ملمحه الدلالي ولكلَّ تركيبٍ ميزتهُ المعنوية .

(١)دلائل الإعجاز : ١٢١ .

(٢) يُنظر : معاني النحو : ٥٠٩/٢ .

الفصل الثالث

التجديد في المادة النحوية

- المبحث الأول : المصطلح النحوي
- المبحث الثاني : المسائل النحوية

المبحث الأول

المصطلح النحوي

تُعدّ دراسة المصطلح النحوي واحدة من أهم الدراسات النحوية، إذ تنحصر أهميتها في معرفة مراحل تطور اللغة التي تقوم أساسا على دراسة النحو الذي يشكل العمود الفقري لهذه اللغة .

ومرحلة الاصطلاح هي آخر مرحلةٍ لأي علمٍ ، والدارس في نحو هذه اللغة يجد أن هذا النحو بدأ في مرحلةٍ متطورةٍ ، إذ لم يمرّ بمرحلة (الطفولة) ، فأغلبُ المصطلحات ، إنما استمدها النحاة من واقعهم اللغوي ، فجعلوها قائمة على أساس لغوي سليم ، الأمر الذي يدل بوضوحٍ على سلامة الطريق العلمي الذي سلكوه في دراسة هذا النحو ووضع أصوله ، ثم التوصل إلى وضع مصطلحاته الثابتة ، وقد فتح الخلاف النحوي باباً موصداً لخدمة هذه اللغة ، ومما تجدر الإشارة إليه أن الجانب العقلي في تقسيم المصطلحات النحوية في القرنيين الخامس والسادس لم يكن غائباً عن ذهنية نحاة القرنين المذكورين ، إذ ظهر على نمطين :

١. نمط يكون فيه التعريف قائماً على صفةٍ واحدةٍ مما قرره النحوي من شروط العوامل كأن يقول الزمخشري في تعريفه للفاعل : " ما كان المُسندُ إليه من فعلٍ أو شبهه مُقدماً عليه أبداً " (١) .

(١) المفصّل : ٥١/١ .

٢. نمط يظهرُ فيه الجمع والمنع على طريقة أرسطو في التعريفات ، يقول الزمخشري في حد الكلمة :" هي اللفظةُ على معنى مفرد بالوضع وهي جنسُ تحته ثلاثةُ أنواع (الاسم والفعل والحرف) وقد عقّبَ (ابنُ يعش) على هذا التعريف حيث

قال : " اعلم أنهم إذا أرادوا الدلالة على حقيقة شيءٍ وتمييزه من غيره تمييزاً ذاتياً حدّوه بحدٍّ ليحصل لهم الغرضَ المطلوب ... "[١] .

ويرى البحثُ أن هذا التقسيم قد خضع للمنطق الأرسطي وهذه الأدلة واضحةٌ على دخول الروح الفلسفية ، وولوج المنطق مباحث النحو ، ولعلّه من معطيات العصر ، وتداخل العلوم بعضها ببعض بفعل عوامل متعددة مثل الأقوام الوافدة ، وعامل الترجمة إضافة إلى بروز النحو العقلي التابع للتطور الحضاري والمادي والاجتماعي[٢] .

وقد عدَّ الفاكهي أن مرحلة القرن الخامس الهجري كانت مرحلةً لظهور آثار الأصول النحوية في المصطلحات ، وهذا واضحُ عند الجرجاني ، إذ تميزت مرحلته بإيجاد حدٍّ لكلِّ مصطلح دون الالتزام بطريقة معينةٍ ، بل تارة تكون وصفية وتارة بالعلاقات ، وتارة بالأمثلة ، وكذلك تميزت هذه المرحلة بذكر الحدّ مع العنوان،أما مرحلة الزمخشري فهي مرحلة تداخل الحدود النحوية بالمنطق[٣].

ويرى البحثُ أن النظرة للحد النحوي في القرن الخامس الهجري لم تكن نظرةٌ قواعد وقوانين نحوية فقط ، بل نظرة كاملة للنص والمناهج اللغوية وطرق التعبير ، فقد أرجعت المصطلحات إلى العملية الذهنية والعقلية[٤] .

---

(١) شرح المفصل : ١٥/١ .

(٢) ينظر : الفكر النحوي عند العرب : ٢٧٣ .

(٣) ينظر : شرح الحدود والنحوية : ١٨ .

(٤) ينظر : الحدود النحوية : ٤٥ .

ولعلّ هذا التأثير ، والتداخل جعل هناك توسعاً وثراءً نحوياً كبيراً في المصطلحات النحوية في القرنين الخامس والسادس الهجريين وسأحدد هذا التوسع في المصطلحات مرتباً حسب الحروف الهجائية .

١. **الاستثناء** : وهو من المصطلحات التي استعملها الخليل[١] ، وتابعه نحويو المصرين في استعماله[٢] ، ودأب النحويون على استعمال (الاستثناء والمستثنى) .

وفي القرن السادس الهجري اتضحت رؤيا جديدةٌ عندما أضيف الاستثناء كمُخصصٍ نحوي عند علماء الأصـــول فقد حدّه الكـلوذاني (ت٥١٠هـ) بقوله : " لا يصحُّ الاستثناء من غير الجنس ، وإذا ورد ذلك فهو مجـاز ، وليس بحقيقةٍ "[٣]وهناك امتزاج في القرن الخامس الهجري بين مصطلحي الشرط والاستثناء ؛ لكثرة الجدل والسؤال حول الاستثناء كمخصصٍ لغوي بين طلابُ العلم ، بدليل عبارة الغزالي في نهاية حديثة عن الشرط : " فهكذا ينبغي أن يفهم حقيقة الاستثناء والشرط فأعلموه ترشدوا "[٤] .

وعرّفه الاسمندي (ت٥٥٢) تحت عنوان : (باب استثناء خلاف الجنس) " وجوزّه قوم ، وقالوا : هو استثناء حقيقةً كاستثناء الجنس ، ونحن نمنعُ ذلك بطريق المجاز والإضمار "[٥] .

والذي يفهم من ذلك أنّ الأصوليين نظروا إلى وظيفة الاستثناء ودلالته ولذا تعسّر علينا أن نجد تعريفاً موحّداً للاستثناء عندهم ، فقد اقتصرت على الاستثناء والمُستثنى[٦] .

---

(١) ينظر : العين : ٣٥٢/٨ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٣٠٨/٢ .

(٣) التمهيد : ٨٥/٢ .

(٤) المستصفي : ١٨٩/٢ .

(٥) ينظر : ندل النظر في الأصول : ٢١ .

(٦) ينظر : التلخيص : ١٧٩ .

وقد ظهرت رؤى لغوية في هذا المصطلح فقد عرّفه الباقلاني (ت٤٠٣ هـ) " وكلٌّ استثناء فهذه حقيقة وكلٌّ ما هذه حالة فإنه استثناء" [١] ووافقه ابنُ عقيل الحنبلي (ت٥١٣هـ) في حين لم يقتصر ابن حزم الأندلسي (ت٤٦٥هـ(في الاستثناء على (إلا وأخواتها) بقوله : " إن الاستثناء هو تخصيصُ بعض الشيء من جملته وإخراج شيءٍ ممّا أدخلت فيه شيئاً أخر إلا أن النحويينَ اعتادوا أن يُسموا ما كان ذلك بلفظ (حاشا وخلا وإلا وما لم يكن ، وما عدا ، وما سوى) ، ما كان خبراً من خبر كقولك : اقتل القومَ ودعْ زيداً ، مُسمى باسم التخصيص لا الاستثناء ، وهما في الحقيقة سواء " [٢] ، وفسّره الجويني (ت٤٨٧هـ(تفسيراً لغوياً تارة وعرفّه اصطلاحاً تارةً أخرى[٣] ،في حين اكتفى الغزالي بالتعريف الاصطلاحي[٤] . وقد ظهرت رؤيا دلالية لمصطلح الاستثناء عند الثمانيني (ت٤٨٩هـ(حينما عرّفه بقوله : " لفظُ على صيغةٍ ، إذا اتصلَ بالكلام اخرج منه بعض ما كان داخلاً فيه " [٥] .

والذي يبدو أن هناك ملامحَ تجديديةً ظهرت في القرنين الخامس والسادس الهجريين فتارة ممزوجة بمعانٍ أصولية ، وتارة ممزوجة بنكهاتٍ بلاغيةٍ أضفاها البلاغيون ، ولعلّ ميل الناس إلى النحو وحبهم له دفع كثيراً من العلماء إلى أن يضعوا أهدافهم ، وما يصبون له في علم النحو ؛ وصولاً إلى غايتهم الحقيقية كأن تكون الغايةُ انتصاراً مذهبياً ، أو حباً للظهور من خلال أكثر العلوم إعلامية عند الناس .

(١) التقريب والإرشاد : ١٢٦/٣ .
(٢) الإحكام في أصول الأحكام : ٥٤١/٢ .
(٣) ينظر : التلخيص : ١٧٩ ، والبرهان : ١٣٧/١ .
(٤) المستصفى : ١٧٩/٢ .
(٥) القواعد والفوائد : ٣٢٦ .

٢. **الاسمُ** : هو في اصطلاح النحاة " ما دلَّ على معنىً في نفسه دلالةً مُجردةً عن الاقتران " [١] ، وقد أورد سيبويه المصطلح في مواضع كثيرةً من كتابه ؛ ولكنه لم يضْع له حدّاً منفصلاً ، بل اكتفى بذكره من غير أن يعرفه فقد اكتفى بتمثيله نحو : رجل وفرس وحائط[٢] ، وكأنّهُ لما حدّ الفعل والحرف تميز عنده الاسم [٣]. وقد حذا المبرد حذو سيبويه ، إذ لم يذكر له حداً منفصلاً ؛ لأنه وقف عند وهو يريد احد أجزاء الكلام ، والتي تشمل الاسم والفعل والحرف والتي جاءت بمعنى[٤] ، وفي ذلك يقول :" ما كان واقعاً على نحو : رجل ، وفرس زيد وعمرو وما أشبه ذلك " [٥] .

ويرى البحث أن النحاة اكتفوا بالتشبيه والتمثيل وقد مثل هذا الاتجاه سيبويه والمبرد ، ولعلّ سيبويه قد حدَّ (الفعل) ولم يحدْ (الاسم) ؛ لما يعتور حدَّ الاسم من الطعن ، وعول على انه إذا كان الفعلُ محدوداً والحرف محصوراً محدوداً فما فارقهما فهو اسم .

وقد توسع ابن الشجري في حد الاسم حينما قال :" الاسم ما دلّ على مسمىٍ به دلالة الوضع " [٦] ، والمقصود بدلالة الوضع دلالة الاسماء على الزمان ، مع دلالتها على الحدث الذي هو الضّراب والقدوم والخفقان في قولنا : " أتيك مقدم الحاج ، وخفوق النجم ، ومضرب الشوك " [٧] . ولعلّ سيبويه كان بتفضيله يعتمد مقياساً منطقياً حينما قسمه حسب الجنس والفعل .

---

(١) شرح المفصل : ٢٢/١.
(٢) ينظر : الكتاب : ١٢/١ .
(٣) ينظر : شرح المفصل : ١/ ٣٢ .
(٤) ينظر : المقتضب :٣/١ .
(٥) ينظر : الموضع نفسه .
(٦) أمالي ابن الشجري : ١ / ٣٦ .
(٧) الموضع نفسه .

وكذلك اتضحت رؤيا جديدة تقوم على ضابط المعنى فقد وضعت الاسماء لمعانٍ كما وضعت على الأعيان والأشخاص : فالموضوع على المعنى مثل (العلم والجهل) والموضوع على العين نحو (زيد وعمرو والرجل والفرس ، والضربان) جاريان مجرىٍ واحد في استقامة الأخبار عنهما ، وكان صاحب هذه الرؤيا هو الجرجاني بقوله : " اعلم أن الاسماء تكون موضوعه على المعانٍ ، كما

تكون موضوعةً على الأعيان والأشخاص ، والموضوع على المعنى مثل (العلم والجهل) والموضوع على الأعيان مثل : (زيد وعمرو والرجل والفرس) ، فهما يجريان

مجرىٍ واحد في استقامة الأخبار عنهما ، تقول (العلمُ حَسَنٌ) كما تقول (زيدٌ حسنٌ) فتخبره عن المعنى الذي هو (العلم) ، كما تخبره عن العين الذي هو (زيد) "[1] .

ولعلّ الجرجاني يتابع الفارسي في وصفه للاسم ، فهو لم يحده بقوله ما جاز الإخبار عنه[2] ، بل وصفه ؛ لأن الحدَّ يجبُ أن يكون مُطرداً ومنعكساً ، وما ذهب إليه الفارسي يمكن اطّراده ولا يمكن عكسه ، يقول الجرجاني : " اعلم أن ما ذكره مختصُ بالاسم لأجل أن الفعلَ والحرف لا يصحُّ الإخبار عنهما ، لو قلت (خرج قامَ ، أو قتل ضرب) لم يكن كلاماً ... والخبر ليس بمطردٍ في جميع الاسماء لأجل أن (كيف) و (أين) و(متى) و(إذا وما أشبه ذلك بلا خلاف والإخبار عنده ممتنع ..." [3] فقد وضع الجرجاني شرطاً لحدِّ الاسم وهو الاطراد والانعكاس وهو يخالف الفارسي في ذلك ، وكذلك تمثلت رؤيا جديدةُ عند (السُهيلي) عندما ربطه بالفلسفةِ حيث حدّ الاسم بقوله :" هو اللفظ الذي وضع للدلالة على معنًى والمعنى هو الشيء الموجود في العيان أن كان من المحسوسات ... وفي الأذهان أن كان من المعقولات " [4] .

---

(١) المقتصد : ٧١/١ .

(٢) ينظر :نفسه : ٦٩/١ .

(٣) نفسه : ٦٩/١-٧٠ .

(٤) نتائج الفكر : ٣٩ .

وقد حدّه المجاشعي (ت٤٧٩هـ) بعد أن أورد الاختلاف في حدّه فقال :" والحدُّ الصحيحُ عندما يُقال : الاسم ما استحق الإعراب في أول وهلةٍ، فقولنا : ما استحق الإعراب ؛ احترازاً من الحرف والفعل المبني ؛ لأنهما لا يستحقان الإعراب بوجهٍ من الوجوه وقولنا : (أول وهلةٍ) ؛ احترازاً من الاسم المبني والفعل المُعرب ؛ أنَّ الاسمَ المبني إنما استحق البناءَ ؛ لمضارعته الحرف ،وذلك في ثاني الحال ، والفعلَ المعربُ إنما أُعرب لمضارعته الاسم ، وذلك في ثاني حالٍ "[١] .

٣. **التعدي** : استعمل نحاة البصرة مصطلح التعدي ، اعتماداً على الدلالة اللغوية ، فالتعدي (لغةً) : مجاوزة الشيء إلى غيره ، فيُقال : (عدّيته) ، فتعدى أي تجاوز [٢] ، وأول من استعمله الخليل بن احمد ؛ للدلالة على الفعل يتجاوز فاعله إلى مفعوله ، وأيضا استعمل مصطلح (الواقع) للفعل المتعدي كذلك[٣] واستعمل الكوفيون مصطلح (الواقع وغير الواقع) ؛ للدلالة على المتعدي وغير المتعدي ، أما سيبويه فاستعمل مصطلح التعدي [٤] ، إضافة غالى استعماله مصطلح (المجاوز) ، وتابعه المُبرد وابنُ السّراج في ذلك [٥] .

واتضحت رؤيا جديدة عند الجرجاني حينما جعل التعدي على ضربين : ضربٍ يتعدى إلى مفعول به ، وضرب يتعدى إلى مفعول مُطلق قال :" فالمتعدي على ضربين : ضربٍ يتعدى إلى شيءٍ وهو مفعول به كقولك : ضربتُ (زيداً) مفعول به ؛ لأنَّك فعلت به الضربَ ، ولم يفعله بنفسه ، وضرب يتعدى إلى شيء وهو مفعول على الإطلاق ، وهو في الحقيقة كفعلٍ ، وكلُّ ما كان مثله في كونه عاماً غير مُشتق من معنىً خاص ، كـ(صنع واوجد وانشأ) والمقصود بـ(المعنى الخاص) هو الاختلاف عن (ضرب) المشتق من (الضرب) و(اعلم) المأخوذ من

(١) شرح عيون الإعراب : ٤٦-٤٧ .
(٢) ينظر : لسان العرب مادة (عدّا) : ٢٥٩/١٩ .
(٣) ينظر : العين : ٩٤/٤ و(مادة رأى) : ٣١٠/٨ -٣١١ .
(٤) ينظر : الكتاب : ٣٣/١-٣٧ .
(٥) ينظر : المقتضب : ٩٣/٣ والأصول في النحو : ١٦٩/١ .

(العلم) وهكذا كلُّ ماله مصدرٌ ذلك المصدر في حكم جنسٍ من المعاني ، فهذا الضربُ إذا اسند إلى شيءٍ كان المنصوب له مفعولاً لذلك الشيء على الإطلاق كقولك : فعلُ زيدٍ القيام ، فالقيامُ مفعولٌ في نفسه وليسَ بمفعولٍ به " [١] .

ولعلَّ الجرجاني كان يشترط عدم (المجاوزة) إلى مفعولٍ به ، بل قد يتجاوز إلى مفعول مُطلق وهذا هو المفعول المُعين الذي يكون الفعل مختصاً به فانشطارُ التعدي إلى شطرين : فعلٍ يتعدى إلى مفعولٍ مختصٍ سُميّ (المُطلق) ، ولم أرَ الجرجاني يستعمل مصطلح (الفعل اللازم) الذي اطرّد عند النحويين في التعبير عن الفعل غير المتعدي فهو يسميه (غير المتعدي) [٢] وكذلك خالف الجرجاني النحاة في تعدية الفعل (استغفرت) حيث عدّاه بحرف الجرَّ في قولنا : (استغفرتُ من ذنبٍ) و (تبتُ من ذنبٍ) ، وقد يُحذف حرفٌ الجرِّ اتساعاً ، فتقول : (استغفرت ذنباً) وقد جاء في قول الشاعر [٣] .

استغفرَ اللهَ ذنباً لستُ مُحصيه ربَّ العباد إليه الوجه والعمل

ثم يذكر الجرجاني أدلته في خلافه مع النحاة ، فذكر أن (الفعل) (استغفرت) بمعنى (سألت) وإذا كان (السين) و(التاء) دالاً على معنى الطلب والسؤال ، لأنهما تكون بمنزلة (همزة النقل) في تعدية الفعل إلى مفعولٍ ، فتقول : (نطق زيدُ) فنراه غيرُ متعدٍ ، فأن قلنا : (استنطقت زيداً) ، فأنَّ الفعل يتعدى إلى مفعولٍ كما هو الحال في قولنا : (استنطقت زيداً) [٤] ، والفعل (غفر) من الأفعال المتعدية إلى مفعولٍ واحدٍ بدون حرف الجرَّ كما في قولنا : (غفر اللهُ ذنبه) ، وحملَه الجرجاني على المعنى والنظير فهو بمعنى (تبتُ) فلذا عُديَّ بحرف الجر (مِن) [٥] ، وهذا ما نلحظه عند تعرض النحاة في القرن الخامس الهجري إلى النصوص القرآنية ، فهم

---

(١) أسرار البلاغة : ٣٤٠-٣٤١ .

(٢) المقتصد : ١/٣٤٥ . .

(٣) البيت من الأبيات الخمسين في كتاب سيبويه لا يُعرف قائله .

(٤) المقتصد : ١/٦١٥ .

(٥) ينظر : المقتصد : ١ / ٣٤٥ .

يعدون أفعالا بنفسها كما في قوله تعالى : ﴿وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ وَعِندَ اللَّهِ مَكْرُهُمْ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ ﴾ (١) . فأوّلها الزمخشري (بمكرهم به) فقد عدّاه بنفسه وهو لم يردْ في كلام العرب(٢) ، وأيضاً في قوله تعالى : ﴿ وَالَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهَا مِن رُّوحِنَا ﴾ (٣) فأوّل الفعل (نفخ) بفعل (الحياة) وهو لم يردْ في كلام العرب ولم يُسمعْ منهم(٤)وكذلك في الأفعال المتعدية إلى مفعولين خرج الزمخشري عن القاعدة النحوية في قوله تعالى : ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ﴾ (٥) .

فقد جعل (ولهم ما يشتهون) معطوفاً على قوله تعالى : (ولله البناتُ) فيصبحُ التقدير (يجعلون لهم ما يشتهون) (٦) وفي ذلك ذهولٌ عن القاعدة (٧) ، فقد أوّلت (رأى) بمعنى (بصرَ) ولذلك لم يتعدَ إلى مفعولين(٨) ، في قوله تعالى : ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴾ (٩).

(١) إبراهيم : ٤٦ .
(٢) البحر المحيط : ٣٧/٥ .
(٣) الأنبياء : ١.
(٤) البحر المحيط : ٣٣٦/٦ .
(٥) النمل : ٣ .
(٦) الكشّاف : ٦١٢/٢ .
(٧) البحر المحيط : ٦١٢/٢ .
(٨) الكشاف : ١٨٨ .
(٩) البقرة : ١٢٨ .

وزعم ابن الطراوة وتلميذه السُهيلي[١] أن استغفر في قولنا : (استغفرتُ الله من الذنب) ليس أصلها التعدية إلى الثاني بحرف الجرَّ ، بل الأصلُ أن يتعدى إليه بنفسه ، وتعديته بـ(من) إنما هو بتضمينه طلب التوبة ، والخروج من الذنب[٢] .

فالرؤيا كانت معنويةً أكثر مما هي نحويةً على رأي ابن الطراوة والسُهيلي ولعل الاتساع المعنوي كان له الأثر البالغ في مصطلح التعدي كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ مَقَاعِدَ لِلْقِتَالِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾[٣] فهناك اتساعُ في

(قام وقعد) حتى اجريا مجرى (صار) [٤] ولعلّ ذلك أمراً سمعياً ولم يكن قاعدةً نحوية ، وهو أيضاً ثراءُ معنويُ في حركية الأفعال وتبديلها مما يدلُّ على اتساع الفضاء المعنوي لدى النحوي المُفسر .

وكذلك جريان (نبئتُ) مجرى (أعلمت) في الاتساع المعنوي كما في قول الفرزدق :

نبئتُ عبد اللهَ بالجو أصبحت كراماً مواليها لئيماً حميمها[٥]

وموطن الشاهد عند سيبويه أن (نبئت) يتعدى بالحرف فقط ، مع انه يتعدى بالحرف وبنفسه[٦] وقد أنكر المُبرد على سيبويه ، فقال : " وليس كذلك ؛ لأنَّ (نبأت زيداً) معناه (أعلمت زيداً) ، وان قال قائلٌ : نبئتُ عن زيد قائماً وضعه موضعَ (حدثت) ، فمبني على ضربين لا يُحمل الكلامَ الّا على وجهه"[٧] .

---

(١) نتائج الفكر : ٢٣٢-٢٣٣ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٩١/٤ .

(٣) آل عمران : ١٢١ .

(٤) الكشاف : ٤٠٩/١ .

(٥) ديوان الفرزدق : ٥١٦ ، الكتاب : ٣٩/١ .

(٦) الكتاب : ٣٩/١ .

(٧) المقتضب : ٣٨٨/٤ .

وردَّ ابن ولاّد قائلاً " وأما قولُ أبي العباس أن معنى (نُبئت عن زيدٍ) غير معنى (نبئتُ زيداً) ؛ قال : (لأنَّ نبأتُ زيداً) معناهُ : أعلمت زيداً ، فهذا المفعول إذا ردَّ الفعل إلى ما لم يُسمَّ فاعله قام مقام الفاعل ، وتعدّى عن أن يدخل على المفعول الثاني ، إذا سميت الفاعل ، وفي المفعول الأول إذا لم يُسمَّ الفاعل ، فتقول : نبأت زيداً عن عمرو ، ونبئتُ عن زيدٍ بكذا وكذا " (١) .

وخالفهم الأعلمُ مُنكراً على سيبويه وابن ولاّد : (نبئتُ) ، وان كانت تجري مجرى (أعلمت) في الفعل ، ويتقاربُ معناها ، فليست هي (أعلمت) ؛ لأن (نبئت) مأخوذ من (النبأ) . وهو الخبر . لا العلمُ بإجماع أهل اللغة ، والخبرُ يتعدى بـ(عن) :

ألا ترى أنك تقول : هذا خبرُ عن زيدٍ ، إذا أخبرك به مخبرُ عنه ، فأصلُ (النبأ) أن تتصلَ بـ(عن) ، وان حُذفت في بعض المواضع(٢) .

٤. **التعليقُ** : ارتبط هذا المصطلح بمصطلح (الإلغاء) ، إذ هو ضربُ منه(٣)إلا أن التعليقَ إبطالٌ جزئي للعمل ، وليسَ تركُ الإعمال ، إذ عُرف عند النحويين بأنَّه إبطالٌ جزئي للعمل ، لفظاً لا محلاً ، والإلغاء إبطاله لفظاً ومحلاً(٤)ولا يكون في التعليق تغيير في الوظيفة النحوية التي أحدثها الإلغاء فالتعليقُ منعُ العمل في الكلام لوجود ما يحول بين العامل والمعمول ، وأوّل من استعملَ هذا المصطلح سيبويه(٥) ، وتابعه النحويون من المدْرستين في الدلالة على ما وقع من منع إعمال في (ظننتُ وأخواتها) إذ لا يُعلق عن الأفعال سواها، وذلك إذا وليها حرف الابتداء نحو : (الاستفهام) و (جوابات القسم) فيبطلُ عملها لفظاً لا محلاً(٦) .

---

(١) الانتصار : ٧ .

(٢) النكت : ١/١٧٣-١٧٤ .

(٣) ينظر : شرح المفصّل : ٨٦/٧ .

(٤) ينظر : شرح شذور الذهب : ٢٤١ .

(٥) ينظر : الكتاب : ٢٣٥/١ .

(٦) ينظر : المقتصد : ٤٩٨/١ ، شرح المفصّل : ٨٦/٧ .

ويذكر الجرجاني " ان (التعليق) من خصائص (ظنَّ وأخواتها) في نحو : (علمتُ لزيدُ مُنطلقُ) و(ظننتُ لعمرو خارج) و(علمتُ أزيدٌ عندك أم عمرو) لأجل (ان الاستفهام يقتضي صدرَ الكلام كما يقتضيه (اللام) فيُمنع الفعل من ان يعمل فيه لفظاً كما فعل (اللام) . إذا قلت : (علمتُ أزيدٌ عندك أم عمرو) وكان الجزءان اللذان هما قولك : (زيدُ عندك أم عمرو) في موضع نصب ؛ لأن العلمَ قد وقع عليه في الحقيقة كما في قولك (علمت لزيدٍ عندك) وإنما رفع وعُدَّلّ إلى الابتداء محافظةً على اللفظ ، ولا يكون هذا في غيره من هذه الأفعال فلا تقول :

(أعطيت لزيدُ درهم) ولا (أعطيت أزيدُ درهم) ؛ لأنَّ ذلك لا يؤدي المعنى ويُفسر الكلام" [١] .

ويرى البحث إن الجرجاني كان يقصد بالتعليق المعنوي وهذا دأبه في النظر إلى العلاقات داخل التراكيب .

٥. **التمييز** : مصطلحُ أطلق على الاسم النكرة الذي يردَّ بمعنى (من) ، مبيناً لإبهام اسمٍ وإبهام نسبةٍ[٢] ، وقد استعملت مصطلحات أخرى للمعنى نفسه مثل (التبّيين والتفسير والمُميز والمُبين والمُفسر) [٣] ، ونسبت هذه المصطلحات إلى الكوفيين مع العلم أنها وجدت عند سيبويه أيضاً[٤] ، وقد عبرَ عنها في كتابه واستعملها المبردُ للدلالة على التمييز والتبيين [٥] .

(١) المقتصد : ٤٩٨-٤٩٩ .
(٢) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ٢٨١/٢ .
(٣) ينظر : شرح المفصّل : ٧٠/٢ .
(٤) ينظر : الكتاب : ٢٧/١ .
(٥)ينظر : المقتضب : ٣ / ٣٢ .

ولعلّ هذا المصطلح لم يستقر عند أوائل النحاة ، فهم مُترددون بين التمييز والتفسير والمُفسر والمُبين ، وأما الكوفيون فقد استعملوا مصطلحات (التفسير والمُفسر والخروج عن المقدار) [١]

وهذا يتضحُّ في قول الفراء عند تفسيره قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَنفَقْتُم مِّن شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ ﴾ [٢] ، " لأن الشيء لا يكون حالاً ولكنه اسم مترجمُ ، وإنما ذكرت هذا ؛ لأنَّ العربَ تقول : (للهِ درّهُ من رجُلٍ) ، ثم يقولون ان جملة : (لله دَرُّه رجلاً) الرجلُ مُترجِمُ لمّا قبله " [٣] .

وقد استقر هذا المصطلح في القرن الخامس الهجري وأصبح نصبُه يقوم على تمام الكلام ، وتمامُ الكلام علةُ في نصبه[٤] .

وكذلك اتضحتْ رؤيا جديدة في انشطار هذا المصطلح إلى شطرين أولهما : رفعُ الإبهام في الجملة ، والثاني رفعُ الإبهام في المفرد فمثاله في الجملة طاب زيدُ نفساً ..... ومثاله في المُفرد : عندي راقودٌ خلاً[٥].

ولعلَّ في ذلك غياباً للرؤيا المعنوية التي تحملها دلالة الألفاظ فلم أجد بحثاً دلالياً للمعنى (مِن) المقررة مع التمييز ، وكذلك لا يوجد ضابط للتفريق وإزالة اللبس بين الجمل فمثلاً جاء راكباً فـ(راكباً) أزال إبهاماً حاصلاً عن مجيء زيد[٦] ، فمائز الإبهام ليس حداً جامعاً مانعاً للتمييز فهو يؤدي إلى الخلط مع الحدود الأخرى أمثال (الحال) .

(١) ينظر : معاني القُرآن للفرآء : ٦٦/٢ .
(٢) سبأ : ٣٩ .
(٣) معاني القرآن للفرّاء : ١٠٤/٢ .
(٤) المقتصد : ٢/ ٦٩١ .
(٥) المفصّل في علم العربية : ٦٥ .
(٦) ينظر : الحدَّ النحوي وتطبيقاته : ٢٧٥ .

٦. **الجملــةُ** : من تعاريف الجملة أنها كلامُ مركبُ من كلمتين أسندت احدهما إلى الأخرى ، وذلك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك : زيدُ أخوك ، أو في فعلٍ واسمٍ نحو قولك : ضُرِبَ زيدُ وانطلق بكرُ : وسُمي (الجملة) (١) .

ولعلّ هذا التعريف " يُشير إشارة واضحةً إلى الاهتمام بالمعيار الكمي في تحديد الجملة ، وهو معيار فيه قصورٌ ؛ لأنَّ الجملة قد تتكون من كلامٍ طويل أو قصير مثل قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحاً فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾(٢) " (٣) .

أما مصطلح الجملة في القرنيين المذكورين فقد اخذ شكلين من التطور :

الأول : مثّله الجرجاني في تركيزه على جانب المعنى وما يمكن ان تجلبه التراكيب المختلفة للمادة اللغوية من معانٍ جديدة في إثناء الكلام وهذا ما صرّح به

الجرجاني بقوله : " المعنى الذي من اجله اختصت الفائدة بالجملة ولم يجز حصولها بالكلمة الواحدة كالاسم الواحد والفعل من غير اسم يضم إليه "(٤) وكذلك " حاجة الكلام إلى تركيب الجملة المتكونة من شيئين يتعلق الإثبات والنفي بهما فيكون احدهما مثبتاً والآخر مثبتاً له ، وكذلك يكون أحدهما منفياً والآخر منفياً عنه فكان ذلك الشيئان المبتدأ والخبر والفعل والفاعل " (٥) وبذلك يؤكد على دلالة الجملة المعنوية التي من المستحيل ان تكون قد تعطي فائدة باسمٍ واحد فالمعنى هو الحكم

(١) المفصل : ٦ .
(٢) المائدة : ٦٩ .
(٣) الحدُّ النحوي وتطبيقاته : ٤٠ .
(٤) أسرار البلاغة : ٣٣٨ .
(٥) نفسه :٣٣٨ .

والإسناد العلائقي بين أطراف الجملة وتابعه الزمخشري حين عدَّ ان خلو المبتدأ والخبر من الإسناد سيجعلهما في حكم الأصوات التي ينطق بها غير معربة [١].

وقد توسع الزمخشري في تقسيمات الجملة ، فقد قسمها إلى أربعة اضرب : اسمية وفعلية وظرفية وشرطية مثل : زيدُ ذهب أخوه ، وعمرو أبوه منطلق ، وبكرُ ان تطيعّه شكرك ، وخالدُ في الدار [٢] ، وجعلت الشرطية قسماً قائماً بذاته ، فالمعنى ضابطُ جديد في حد الجملة بعد ان كان التقسيم ذا أساس لفظي محضٍ ، فإذا كان صدرُ الجملة اسماً فهي اسمية ، وإذا كان صدرها فعلاً فهي جملة فعلية ، مما أدى إلى وقوع النحاة في مُشكلاتٍ نحويةٍ لم يستطيعوا التخلصَ منها ، فقد اعترضهم مثل قوله تعالى : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ [٣] ؛ مما جعلهم يقعون بأشكال الخلط بين الجملة الفعلية والجملة الاسمية ما أدى إلى تعسفهم في شرك التأويل والتقدير ، وإعراب الاسم المتقدم فاعلُ للفعل المذكور ؛ لأن الفاعلَ لا يتقدم على فعله ، بل لفعلٍ محذوفٍ وجوباً يُفسره الفعل المذكور بعده وهو مخالفُ لأقوال العرب الفُصحاء[٤] . ولعلّ من المحدثين من أفاد من ذلك واشترط تقسيم الجملة على أساس آخر ينسجم مع طبيعة اللغة ، ويسند إلى ملاحظة الجمل ، ومراقبة أجزائها في الاستعمال ينبغي ان يستند تقسيم الجملة إلى المُسند لا إلى المسند إليه كما فعلوا ؛ لأن أهمية الخبر أو الحديث إنما تقومُ على ما يؤديه المسند من وظيفةٍ وعلى ما للمسند من دلالةٍ [٥] .والذي يفهم أن ركني الجملة حتى تكون جملةٍ حقيقيةٍ هما : الوظيفة النحوية التي تؤديها ، وكذلك الدلالة المعنوية المُتحصلة من ترابط ركنيها .

---

(٦) ينظر : المفصل : ٢٤ .

(٢) المفصّل في علم العربية : ٢٤ .

(٣) براءة : ٦ .

(٤) ينظر : في النحو العربي قواعد وتطبيق : ٨٤ .

(٥) في النحو العربي قواعد وتطبيق : ٨٦ .

٧. **الحالُ** : أول من استعمله سيبويه للدلالة على الوصف الذي ذكر بياناً لهيأة ما قبله من المعارف ، وان ذهبَ أحياناً إلى تسميتها بالمفعول فيها أو الموقوع فيها[١]، وقد أطلق عليه الكوفيون مصطلح (القطع والحال) [٢] .

ومصطلح الحال هو الأكثر شيوعاً ؛ لذا اطّرد عند النحويين ، ويرى الفارسي أن " الحال تشبه الظرف من حيث كانت مفعولاً فيها ، كما ان الظرف كذلك ، وذلك قولك : (جاءني زيدٌ راكباً) و (خرج عمرو مسرعاً) فمعنى هذا (خرج زيدُ في حال الإسراع) ، (وقت الإسراع) ، فأشبهت ظروف الزمان ولذلك عملت فيها المعاني التي ليست بأفعال محضةٍ كما عملت في الظروف فقالوا : (في الدار زيدٌ قائماً) فعمل فيها المعنى الذي هو (في الدار)" [٣] .

وتابعه الجرجاني الذي يرى أن" الحالَ قد اكتسب شبهاً من الظرف ، وشبهاً من المفعول الصحيح ، فأما مشابهتُها الظرف ، فمن حيث أنّك إذا قلت : (جاء زيدٌ راكباً) فالمعنى : (جاءني زيدٌ في حال الركوب) ، ويقولُ القائل : (في أي حالٍ جاءك زيدٌ ؟ كما يقول : (في أي موضعٍ زيدٌ) ، فهذا وجه مشابهتها الظرف ، أما مشابهتها المفعول الصحيح ، فمن حيث انّك إذا قلت : (جاءني زيدٌ راكباً) وجدته عارياً من حرف الظرف ، ألا ترى إنّك لا تقول: (جاءني زيدٌ في راكبٍ ، كما لا تقول في قولك : (ضرب زيدُ عمراً) (ضرب زيد في عمرو) "[٤] .

---

(١) ينظر : الكتاب : ١/٤٤-٤٥ .

(٢) ينظر : معاني القرآن للفرّاء : ١/١٩٣ .

(٣) المقتصد : ١/٦٧١ .

(٤) نفسه: ١/٦٧٢-٦٧٣ .

ويرى البحثُ أن الرؤيا الجديدة تقوم على ضابط المعنى ، حيث جعل الجرجاني مشابهة الحال للمفعول الصحيح أقوى من مشابهة الظرف بقولـه : " ومشابهةُ الحال للمفعول الصحيح أقوى من مشابهتها للظرف ، فلّما كان الحالُ يتضمن مشابهةٍ تجمع النوعين كان لها شطرٌ من حكم كل واحدٍ منها ، فلم تجرِ مجرى المفعول الصحيح على الإطلاق ، ولا مجرى الظرف على الإطلاق) "[١] .

ولعلّ الزمخشري يتفق مع الجرجاني في هذه النظرة بقوله : " ان شبه الحال بالمفعول من حيث إنها فضلةُ مثلهُ جاءت بعد مُضي الجملة " [٢] ، فضلاً عن إشارته إلى أن بين دلالة الحال ودلالة الظرف شبهاً خاصاً " من حيثُ أنها مفعول فيها ، ومجيئها لبيان هيئة الفاعل والمفعول " [٣] .

فنظرة الزمخشري كانت نظرة ذات اتجاهين : اتجاه معنوي هو بيان الهيأة واتجاه وظيفي من حيثُ أنها فضلة في الكلام .

وقد كان الاهتمام بالحال الجملة أكثر من الحال المُفردة عند بعضهم ، وفي ذلك عُلل مجيء (الواو) مع الحال الجملة ، ودلالة تركها مع جُملٍ أخرى ، وهو ما يصبُّ في دلالة المعنى الوظيفي للنُظم والتراكيب الكلامية[٤] .

(١) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ٢/٢٨١ .
(٢) المفصّل : ٦١ .
(٣) الموضع نفسه .
(٤) ينظر : دلائل الإعجاز : ٢٠٢ .

٨. **الخبـرُ** : سمّاه سيبويه المُسند[١] والمبني عليه[٢] والحال[٣] واستعمله المبرد للدلالة على الخبر والمبتدأ[٤]واستعمله الجرجاني للدلالة على ثاني الجزأين من جملة الابتداء على حدّ تعبيره[٥] ، ولعلّ في ذلك نظرةً معنوية إلى العلاقة الإسنادية بين جزأي الجملة الإسنادية ، وكذلك تتضح ملامحُ التجديد في التقسيم والتفريع بقوله : " أعلم أن الخبرَ يكون مُفرداً وجملةً ، وأصله ان يكون مُفرداً ، والمفرد هو الجزء الواحد ... والجملةُ ما كانت على جزأين " [٦] وتابعه الزمخشري في ذلك [٧] ؛ ولذا

فهناك رؤيا جديدة تقوم على أساس الدلالة المعنوية التي يحملها الخبر وكذلك في تسميته بأنه ثاني الجزأين .

ولعل من المحدثين من أكد نظرة الجرجاني المعنوية للعلاقة بين طرفي هذا الإسناد سواء كانت جملة المبتدأ والخبر أو الفعل والفاعل[٨] .

وجعل هذا الضابط مائزاً بين المبتدأ والفاعل ؛ لأن المبتدأ يتصفُّ بخبره اتصافاً ثابتاً ، ولا يتحقق هذا إلا إذا كان المسند اسماً جامداً ، أو وصفاً دالاً على الدوام ، وأن الفاعلَ وهو مسند إليه أيضا .. إنما يتصفُ بالمُسند اتصافاً متجدداً ولا يتحقق هذا إلا ان يكون المسند فعلاً أو وصفاً دالاً على التجدد[٩] ، وما كان الخبرُ مرفوعاً لأنه وصف للمبتدأ وهو ما بنى عليه الكوفيون رأيهم في ارتفاع الخبر .

---

(١) ينظر : الكتاب : ٢٣/١ .

(٢) ينظر : نفسه : ٢٣/١ ، ١٢٦/٢ .

(٣) ينظر : نفسه : ٨٨/٢ .

(٤) ينظر : المقتضب : ١٢٦/٤ .

(٥)الموضع نفسه .

(٦) المقتضب : ١٢٦/٤.

(٧) ينظر : المفصل في علم العربية : ٢٤ .

(٨) ينظر : اللغة العربية (معناها ومبناها) : ١٨٦ .

(٩) ينظر : في النحو العربي (نقد وتوجيه) : ٧٤ .

فهو مرفوع إذا كان عينُ المبتدأ كـ(قائم) في قولنا : بكرُ قائم وهو منصوب إذا لم يكن عينه نحو : محمدُ عندك ، بحيث لم يكن (عندك) هو المبتدأ أو وصفاً مُطابقاً للمبتدأ [١] .

والذي يبدو أن إدخال دلالة المعنى على العلاقة الإسنادية بين المبتدأ والخبر وعدّ المبتدأ أساس المعنى وجيء بالخبر ، ليثبت المعنى ، فالعلاقة الإسنادية ليست علاقة إعرابية وإنما علاقة أوجبها وفرضها المعنى وبالتالي وضع منهجُ الدلالة الإسنادية التي تمخضت في الجملة المفيدة إثباتاً ونفياً وهي لا تتحقق إلا بها وبركنيها اللذين تربطهما علاقة لزومية تحقق معناها فمعرفة المعنى ضروري لمعرفة

الفائدة من تواخي المبتدأ وخبره ، وكذلك حاجة نظم الكلام إلى شيئين بتعلق الإثبات والنفي بهما ، فيكون احدهما مثبتاً والآخر مثبتاً له ، وكذلك يكون احدهما

منفياً والآخر منفياً عنه ، فكان الشيئان المبتدأ والخبر ، والفعل والفاعل [٢] . والذي يتضح ان الفائدة لا تتم إلا عن طريق شيئين متلازمين ، فلا تكون في الفعل وحده ولا في الاسم وحده ؛ لاستحالة ان يكون الشيء مثبتاً ومنفياً له في آن واحد .

وقد ظل الجانب الدلالي حاضراً للإسناد ، فخلو المبتدأ والخبر من الإسناد سيجعلهما في حكم الأصوات التي حقّها ان يُنعت بها غيرُ معرفةٍ ؛ لأنَّ الإعراب لا يستحق إلا العقد والتركيب ؛ لكونهما مرويين للإسناد ، هو رافعهُما ؛ لأنَّه معنىً قد تناولهما معاً تناولاً واحداً من حيث إن الإسناد لا يتأتّى بدون ظرفين مُسند ومُسند إليه [٣] .

(١) ينظر : ينظر : في النحو العربي (نقد وتوجيه) : ٧٤.

(٢) ينظر : أسرار البلاغة : ٣٣٨ .

(٣) المفصل : ٢٤ .

وهنالك رؤيا أخرى اتضحت وهي عدم الاقتصار على مفهوم الخبر ، بل تحدثت عن حالاته وصوره التي يكون عليها وطبيعة الدلالة المستشفة من ذلك ولعلّ ذلك جلياً عند التفريق بين دلالة الخبر في حالة كونه اسماً وفعلاً وبيان الفائدة من دلالة المصطلح النحوي المعنوية .

٩. **الصّلـةُ** : يعرف (الاسم الموصول) بأنه " من الاسماء التي تكون (ناقصة) في الخبر ؛ لأنها في الإخبار لا بد لها من صلةٍ وعائد " [١] وهو اسم " لا يُنعت ولا يؤكد ولا يُعطف ، إلا بعد تمام صلته ؛ لأنه مع صلته بمنزلة الاسم الواحد ولا يصحُ معناه إلا بصلته " [٢] ، فهي التي توضّح معناه وتجعله اسماً تاماً في الإخبار والدلالة على المعنى فلا بد للأسماء الموصولة من صلاتٍ تضم إليها وصلاتها لا تكون إلا جملة محتملة الصدق والكذب [٣] .

وحدَّ الجرجاني (الصلة) : " ومعنى الصلة ان الاسم لا يكون تاما في أصله فينضمُ إليه ما يتممه ويخبرُ نقصه كما تقول : وهذا صلةُ ووصلة ، أي يكمله ويزيل نقصه " [٤] ، وتابعه صاحب (المفصّل) بقوله : " والموصولُ لا بدَّ له من تمامه. اسماً ومن جملةٍ تردفه من الجمل التي تقع صفاتٍ ، ومن ضميرٍ فيها يرجع إليه وتُسمى هذه الجملة صلة " [٥] ، وقد توسع الجرجاني في مصطلح الصلة ووضع أسباباً لبنائها فهي غيرُ مستقلةٍ بذاتها ، فصارت بمنزلة الحروف ؛ لأنها لا تستقلُ بنفسها ، وتقتضي شيئاً ينظمُ إليها [٦] .

ولعلّ المعنى كان يحومُ في ذهنية الجرجاني النحوية حينما قال في دلائله : " ان الاسم الموصول لما كان لا يتم معناه إلا بصلةٍ صارت منزلته منها منزلة أول الاسم من آخره ، فكما ان بعض الاسم لا يُعرب؛ لأن الإعراب يؤتى به للدلالة على

---

(١) الجمل في النحو : ٣٦١ .
(٢)نفسه : ٣٦٢ .
(٣) المقتصد : ١/ ٣١٤ .
(٤) المقتصد : ١/ ٣١٤.
(٥) المفصل : ١٤٢ .
(٦) ينظر : المقتصد : ١/١٢٧-١٢٨ .

المعاني العارضة في الأشياء كالفاعلية ، ومما يدلُّ علة كونه الشيء فاعلاً قبل ان يدل على نفسه باستيفاء اسمه " [١] .

والذي يظهر ان جعل الجملة جزءاً من اسمها ، وإشراكها في إعراب الاسم الموصول وشبه الاسم الموصول من دون صلته ببعض الاسم والإعراب يؤتى به للدلالة على المعاني العارضة ... [٢] ، لعلّ الدلالة هي التي أوجبت ان تكون جملة الصلة ، دلالة خبرية لا إنشائية فهناك فرق دلالي بين دلالة الإخبار بالجملة ، والإخبار بالجملة مع غير (الذي) ، أو من دونه ، وتفسيرُ هذا ان المتكلمَ لا يصلُ (الذي) إلا بجملةٍ من الكلام قد سبق من السامع علمُ بها ، وأمر قد عُرف له [٣] .

١٠.**ضميرُ القصة والأمر** : اختلفت تسميات النحاة لهذا الضمير ، إذ سماه سيبويه (إضمار الحديث) [٤] ، ولم يُحدْد له المبرد مصطلحاً معيناً [٥] ، وعبّر عنه ابنُ السّراج بـ(إضمار الحديث) والقصة والأمر [٦] وسماه الكوفيون بـ(المجهول) [٧]أما الجرجاني فقد استعمل مصطلحاً جديداً سماه (ضمير القصة والأمر) ، وهو بذلك يخالف النحاة إذ يقول : " اعلم ان ضمير القصة يقعُ في صدر الكلام ، ويقع بعد المبتدأ والخبر وغيرهما من الجمل للتفسير نحو : (هو زيدُ منطلق) فيكون (هو) ضمير القصة والأمر ، كأنَّك قلت (الحديث مُنطلق) ثم اضمر ذلك ؛ لأن هذه الجملة تُفسره "[٨] ، وقد حدده الجرجاني في أربعة مواضع :

---

(١)المقتصد: ١/١٢٧-١٢٨.

(٢) ينظر : المقتصد : ١/١٢٨ .

(٣) ينظر : دلائل الإعجاز : ٢٠٠ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٢/١٧٦ .

(٥) ينظر : المقتضب : ٤/٩٩ .

(٦) ينظر : الأصول في النحو : ١/٨٦ .

(٧) ينظر : نفسه : ١/٢٣٢ .

(٨) المقتصد : ١/٤١٩ .

الأول : الابتداء المحضُّ كقولك : هو زيدُ منطلقُ

الثاني : باب (كان) كقولنا : كان زيدٌ منطلقاً

الثالث : باب (أن) كقوله عزَّ وجل : ﴿ أَنَّهُۥ مَن يَأۡتِ رَبَّهُۥ مُجۡرِمٗا ﴾[1]

الرابع : باب (ظننتُ) كقولنا : ظننته زيدُ خارج [2]

١١.**عطفُ البيان** : اختلف نحويو المصرين في تسمية ما جاء من الكلام تابعاً موضحاً لمتبوعة كالنعت والتوكيد ، وما جيء به للبيان فاستعمله سيبويه مع العطف ؛ للدلالة على ما جاء من الكلام موضحاً ومُفسراً لما قبله ؛ لإزالة الاشتراك الحاصل فيه ؛ لأنه أشهر منه في العرف والاستعمال[3] ، واستعمل المبرد مصطلح (عطف البيان) للدلالة على (التبيين) وتابعه ابنُ السراج حينما سماه (التبيين وعطف البيان والبيان) [4] ، والكوفيون يسمونه الترجمة[5]

ولعلّ جديد الرؤيا يقوم على تخصص عطف البيان واختلافه عن النعت وكذلك تختلف هذه الرؤيا عن رؤى النحاة السابقين الذين لم يشترطوا زيادة تخصصه لأنه مُكمّل لما قبله وموضّح له بينما اشترط الزمخشري ان يُتبع عطف البيان بأشهر اسميه إذ قال " وعطفُ البيان نحو جاءني أخوك زيد ، قال ونقول : يا هذا يا ذا الجمة على البدل" [6] ، ويتضح الخلاف عند تعرض الزمخشري لنصوص القُرآن الكريم ففي قوله تعالى : ﴿ فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ ﴾[7] أعرب (مقام إبراهيم) عطف بيان على (آيات بينات) وهو مخالفُ لإجماع المدرستين فلا يلتفتُ إليه ، لأن البيانَ والمُبين لا يتخالفان تعريفاً وتنكيراً ونحو ذلك ما تعرض إليه في (كشافة) قوله تعالى : ﴿قُلْ إِنَّمَا أَعِظُكُم بِوَاحِدَةٍ أَن تَقُومُوا لِلَّهِ﴾ فقد جعل (ان تقوموا) عطف بيان لقوله

---

(١) طه : ٧٤ .

(٢) المقتصد : ٤٢١/١ .

(٣) ينظر : شرح المفصّل : ٧١/٣ .

(٤) ينظر : الأصول في النحو : ٣٣٥/١ .

(٥) ينظر : همع الهوامع : ١٩٠/٥ .

(٦) المفصل : ١ / ١١٩ .

(٧) آل عمران : ٩٧ .

(واحدة) ، مع العلم إنهما متخالفان تعريفاً وتنكيراً لأن (ان تقوموا) معرفة و (واحدة) نكرة [١] . ولعل الهيمنة المعنوية على فكر الزمخشري هي الذي جعله يوجه النصوص وفق مخيلته التفسيرية وبعيداً عن القواعد النحوية والضوابط الإعرابية .

١٢. **الفاعـلُ** : مصطلحُ استعمله النحويون للدلالة على ما يُسند إليه الفعل[٢] وعرفه ابن السراج بقوله : " الاسم الذي يرتفع بأنه فاعلُ هو الذي يبنيه على الفعل الذي بني للفاعل ، وجعل الفعل حديثاً عنه مُقدماً قبله كان فاعلاً في الحقيقة أو لم يكن كقولك : (جاء زيدُ) و (مات عمرو)" [٣] ، واستعمل الجرجاني مصطلح الفاعل متابعاً النحويين إذ قال : " واعلم ان الفاعلَ رفع ، والمفعولُ نصبُ ، والمضاف إليه جرُّ ، وإنما خُصَّ الفاعل بالرفع دون النصب ؛ لأجل ان الرفعَ أثقل من النصب والفاعل اقلُّ من المفعول " [٤] وفي موضع آخر قال : " وينبغي أن تعلمَ أن وصفَ الفاعل عند النحويين ان يُسندَ الفعل إليه مُقدماً عليه نحو : (خرج زيدُ) و (طاب الخبرُ) ... واعلم ان الفاعلَ كالجزء من الفعل ؛ ولذلك لم يجزْ تقديمه عليه نحو ان تقول : (الزيدان ضَرَبَ) ، فتقدم (الزيدان) على فعلهما الذي هو (ضربَ) "[٥] وهو بذلك يسير على مذهب نحاة البصرة ، والكوفيون لا يقولون بذلك .

ولعلّ الزمخشري توسع في ذلك ونظر إلى لحاظ الرتبة في حدَّ الفاعل فقد عرفه أنه " ما كان المسند اليه من فعل او شبهه مقدماً عليه ابداً ، نحو : ضُرب زيدٌ ، وزيدٌ ضاربٌ غلامَه"[٦] وهو بذلك أضاف نائب الفاعل وتابعهما الرضي حيث قال : " ان نائب الفاعل عند الجرجاني والزمخشري فاعلُ اصطلاحاً " [٧]

وقد انطلق الجرجاني والزمخشري من تقسيميهما الفاعل إلى قسمين : فاعلٍ حقيقي وغير حقيقي فالحقيقي نحو جاء زيدُ ، وغيرُ الحقيقي مات بكر : وسقط

(١) المفصّل : ١١٩/١ .
(٢) ينظر : الكتاب : ٢٣/١ .
(٣) الأصول في النحو : ٧٢/١-٧٣ .
(٤) المقتصد : ٣٢٦/١ .
(٥) نفسه : ٣٢٧/١ .
(٦) المفصل : ١٨ .
(٧) شرح الكافية : ٧١/١ .

الحائط وجعلوا نائب الفاعل من النوع الثاني ، إذ لا فرقَ بين انكسرَ الإناء وكُسرَ الإناء[١] .

ولعلّ الميسرين أفادوا من ذلك وعدّوها نظرةً تيسيرية للنحو العربي وبذلك إبعادٌ للحدود النحوية عن وظائفها المعنوية فليس المهم هو تحجيم واختزال الأبواب النحوية في بابٍ واحد ، ولكنَّ المهم هو إعطاء الحدّ النحوي قيمته ووظيفته النحوية والمعنوية وهو ما أراده الجرجاني في نظريته كلها القائمة على جانب المعنى .

والصوابُ لا يجانبه في ذلك ؛ لأنه لو اعددنا المفعولَ به هو (نائب فاعل) لحدث خللٌ في المعنى الذي يحمله الفاعلُ وهو قيامه بالفعل والمفعول هو الذي وقع عليه الفعل كما هو معلوم ، وبالتالي من ينوب مناب الفاعل لا بدّ ان يكون مُطابقاً له بالمعنى ، فأتسعٌ مصطلح الفاعل ليشمل نائبَ الفاعل الذي هو مفعول به باعتبار الواقع ، ولكنّه لم يتعدَ إليه فعلُ فاعل على حدَّ تعبير سيبويه [٢] .

١٣. **الكلام** : هناك انتقالات مهمة في مصطلح (الكلام و الكلم والقول واللفظ ، والمفهوم) في القرنين الخامس والسادس الهجريين وقد صدرت تعليقات

متعددةُ عند الثمانيني (ت٤٤٢هـ(على سيبويه (ت١٨٠هـ) ، إذ قال :" أراد سيبويه ان ((القولَ)) ، لا يعملُ في الجُمل شيئاً ، وإنما هي : محكيةُ بعده وموضعها نصبُ بالقول ، وبين ان الكلام لا يكون مُفيداً في العرف والإطلاق" [٣] .

وكذلك ظهر فرقٌ في المصطلحات ، فهناك من يستعمل (الكلم) ، وآخر يستعمل (الكلام) وكلاهما يطلقان على أقسام الكلام العربي : الاسم ، الفعل

والحرف[٤] . وهناك من وضع شروطاً للتفريق بين المصطلحات وخاصة في مصطلحي الكِلمَ والكلام[٥] وقد طوّر ابنُ الخشاب (ت٥٦٧هـ) في هذين المصطلحين

---

(١) ينظر : شرح المفصّل : ٧٠/٧ .

(٢) ينظر : الحد النحوي وتطبيقاته : ٧٤ .

(٣) القواعد والفوائد : ٥ .

(٤)القواعد والفوائد: ٥-٦ .

(٥) ينظر : شرح ملحة الإعراب : ٢-٣ .

إذ أطلق (الكلِم) على تقسيم الكلام العربي ، و(الكلام) على ما كان جملة[١] . وقد حدد الثمانيني ضابط الكلام وهو الإفادة في النحو واللغة وعدمها [٢]أما تعريف مصطلح الكلام فقد حدّه بالإفادة في النحو ، وفي اللغة على الإفادة وعدمها [٣] . في حين قسّم (ابنُ بابشاذ) النحوي " الكلام على عشرة أشياء فلأنَّ مدار الكلام على هذه العشرة لا ينفكُ من جملتها أو بعضها " [٤] ، وذهب الجرجاني إلى ان " الكلام قد يُراد به أقسام الكلام ، وقد يُراد به كلَّ واحدٍ منهما " [٥]وتوسع الحريري في ذلك وجعلَ الكلامَ عمّا يُحسن السكوت عليه و به فائدة ويتكون من كلمتين[٦] ؛ ولذا فقد كان للجانب المعنوي أثره في التفريق بين المصطلحات وتحديدها في هذه المرحلة **المُبتدأ** : مصطلح نحوي شاعَ استعماله عند المدرستين في الدلالة على ما يُبتدأ به من الاسماء [٧]والمبتدأ مصطلح استعمله سيبويه متلازماً مع المبني عليه وهو الخبر في مواضع متعددة من كتابه وقد عرّفه بقوله : " فالمبتدأ كلُّ اسمٍ ابتدئ به ليُبنى عليه كلام ، والمبتدأ ، والمبني عليه رُفعُ ، فالابتداءُ لا يكون إلا مبنيٍ عليه ، فالمبتدأ الأول ، والمبني ما بعده عليه ... " [٨] فهناك شيئان متلازمان هما المبتدأ والمبني عليه الذي يفتقر إليه المبتدأ ، واستعمله الفرّاء و الأخفش على انّه من أحوال الاسم[٩] ، وقد أطلق المبرد مصطلح الابتداء على معانٍ مُتعددةٍ فهو يعرفه بقوله : " ومعنى الابتداء التنبيه والتعرية عن العوامل وهو

أول الكلام وإنما يدخل الجار والناصب والرافع سوى الابتداء على المبتدأ " [١٠] . فهو مرفوع بعاملٍ معنوي عند البصريين .

---

(١) ينظر : الموضع نفسه.

(٦) شرح عيون الإعراب : ٤٤ .

(٣) ينظر : شرح عيون الإعراب : ٤٤.

(٤) شرح المقدمة المحسبة : ٩١/١ .

(٥) المقتصد في شرح الإيضاح : ٦٨/١ .

(٦) ينظر : الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل : ٦٧ .

(٧) ينظر : الكتاب : ١٢٦/٢ ، ومعاني القرآن للفراء : ٣٤٨٧/١ ، والمقتضب : ١٢٦/٤ ، والأصول في النحو : ٥٨/١ .

(٨) ينظر : الكتاب : ٢٣/١ ، ٨٧ ، ٩١ ، ١٠٥ .

(٩) ينظر : معاني القرآن للفرّاء : ٤٠٧/٢ ، ومعاني القرآن للأخفش : ٥٤/١ .

(١٠) المقتضب : ١٢٦/٤ .

ولعلّ الجرجاني كان مُجدداً عندما جعل الرابط المعنوي ضابطاً في مجيء المبتدأ لغرض الخبر عنه والإفادة له وهذا ما أوضحه في دلائله حين قال : " إن المبتدأ لم يكن مبتدأ ؛ لأنه منطوق به أولا ... بل كان المبتدأ مبتدأ ؛ مسند إليه ومُثبت له المعنى " (١) فالنظرة لم تكن مُسلطةً على المصطلح اللفظي فقط ، بل على علاقته مع أجزاء الجملة الأخرى وهو جمعُ بين المعنى الوظيفي (الإسناد) والمعنى التركيبي الذي يجمع الإسناد مع الوظائف الأخرى ؛ وصولاً إلى الناتج الدلالي وذلك استناداً إلى النظرة الدلالية في النُظم ، وخيرُ دليلٍ على ذلك مسألة التقديم والتأخير . " فالتقديمُ للمبتدأ واجبُ على خبره ؛ لأنَّ المبتدأ هو الذي يُثبت له المعنى ويُسند إليه ، والخبرُ ما يثبت به المعنى ويُسند " (٢)؛

فالمبتدأ المعنوي هو الذي اثبت المعنى وأوصله ، وهو الذي فرض الحكمُ ، لا المبتدأ اللفظي ورتبته في التقدم ، وإلا لخرج المبتدأ عن كونه مبتدأ في أحوال أخرى ، نحو قولهم :

(منطلق زيدُ) ، فضلاً عن استحالة القول : ان هناك خبراً مُقدماً في اللفظ ، ونيته التأخير (٣) .

وقد حدَّ الزمخشري المبتدأ والخبر معاً بقوله : " هما الاسمان المُجردان للإسناد نحو قولك : (زيدُ مُنطلق) ، والمقصود بالتجريد التخليصُ من النواسخ واشتراط التجريد ان يكونَ من اجل الإسناد ؛ لأنهما لو جُردا للإسناد لكانا في حكم الأصوات التي يحقُّها ان ينطق بها غيرُ معربةٍ ؛ لأنَّ الإعراب لا يستحقُ إلا بعد العقد والتركيب ، وكونهما مجردين للإسناد وهو رافعهما ؛ لأن معنى قد تناولهما معاً

تناولاً واحداً من حيثُ أنَّ الإسناد لا يتأتى بدون طرفين هما المسند والمُسند إليه" (٤) ويرى البحثُ ان مصطلح (المبتدأ) كان قاصراً على المعنى اللغوي للابتداء

(١) دلائل الإعجاز : ١٨٩ .
(٢) ينظر : الموضع نفسه .
(٣) ينظر :دلائل الإعجاز : ٢١ .
(٤) شرح المفصل : ٨٣/١ .

لكنَّه في القرن الخامس الهجري كانت النظرة تقوم على أساس المعنى والعلاقة المعنوية بين المبتدأ والخبر .

١٤. **المُبهـم** : استعمله سيبويه للتعبير عن أسماء الإشارة ؛ لأنها تقعُ على كل شيءً [١] ، وتابعه نحاةُ البصرة في هذا المصطلح الذي يقابله عند الكوفيين (المثل) [٢]،وقد أطلق عليه الجرجاني (أسماء الإشارة) متابعاً للبصريين وعدّه قسماً من أقسام المعرفة إذ قال في حديثة عن أنواع المعارف : " وأما الضربُ الثالث وهو المبهم (هذا) و(ذلك) فإنما كان معرفة ؛ لأجل انك تُشير إلى شيءٍ بحضرتك ، فالإشارة تفيد التعريف ؛ لأنها تخص وتفصل " [٣] ،

وقد تُوسع في هذا المصطلح في القرن السادس الهجري على يد الزمخشري حين شمل الاسماء الموصولة وأسماء الإشارة[٤] .

ولعلّ القاسم المشترك عند الزمخشري هو وقوعها وتعبيرها عن كل شيء فهي مصطلحات عامة ، فإفادة (أسماء الإشارة) العموم يشترك معه (الاسماء الموصولة) في إفادة العموم وان كان هناك فرقُ في الاسماء الموصولة في قضية العقلانية وغير العقلانية .

١٥. **المصـدر** : مصطلح مشترك بين نحاة المَصْرين ، ولعلّ أول من استعمله الخليل بن احمد الفراهيدي[٥] ، وتابعه سيبويه ، ثم استعمله البصريون وبعدهم الكوفيون ، ولعلّ من المحدثين من يرى ان الدرس الدلالي كان له الأثر

(١) ينظر : الكتاب : ١٢٥/١ ، ٢٨٠/٣ .
(٢) ينظر : مجالس (ثعلب) : ٤٣/١ .
(٣) المقتصد : ٩١٩/٢ .
(٤) ينظر : دراسات في النحو العربي : ٨٥ .
(٥) الكتاب : ٣٢٦/١ .

البالغُ في تناول المصطلحات ، فدلالة المصدر على الحدث دلالةٌ مطابقةٌ ، وهو بذلك يختلفُ عن الفعل فدلالتهُ على الحدث دلالةٌ تضمنية ، فالفعلُ جزءُ من المعنى والحدثُ هو معنى المصدر كلُّه لا جزءَ معناه[١] ، ولعلّ هذه الرؤيا كان رائدها الجرجاني حيث عدَّ المصدر من الاسماء ما دلَّ على معنى ، فهو ليسَ بكنايةٍ عن الفاعل ولا إياه في المعنى[٢] ، وهو من الاسماء العاملة إلا أنَّها فروعُ من العمل على الفعل ؛ بالرغم من ان الفعلَ فرعُ المصدر في الاشتقاق[٣] ، ويمكن ان يُحدد المعنى الدلالي في أمرين :

١. تنوع دلالات المصدر ومعانيه ؛ بتنوع الصلات والصّفات التي يتعلق بها

٢. دلالة إضافة المصدر إلى الفاعل أو المفعول : وفي ذلك إشارة واضحةُ إلى المعاني المكتسبة من ترابط المصدر بما بعده من المُفردات وفي ذلك معنىً دلاليُ متكون من أطرف ثلاثة وهي (طرف التعليق والاختيار واللغة والاختيار واللغة والمعجمية) ، وبذلك يظهر لنا الناتج الدلالي عند تطبيق هذه المعادلة على الأبيات الشعرية في بيت المتنبي[٤] :

وتوهموا اللعبَ الوغى في هيجاءَ غيرَ الطعّن في الميدان

فلولا اختلاف صِلة المصدر التي تقتضي الاختلاف في نفسه ، وان يحدث فيه تنوع وانقسام ؛ لما كان لهذا الكلام معنىً ؛ ولكان من المستحيل كقولك :

والطعنُ غيرُ الطعن ، فقد أبان انّه إنما كان كلٌّ واحدٍ من الطعن برأسه غير الآخر اتضح هذا في الهيجاء ، وذلك في الميدان[٥] .

---

(١) أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة : ٢٤٢ .

(٢) المقتصد : ١١٢/١ .

(٣) نفسه : ٥٥٣/١-٥٥٤ .

(٤) ديوان المتنبي : ٥٩٤/١ .

(٥) دلائل الإعجاز : ١٩٤ .

ويرى البحثُ ان هناك تفاعلاً حقيقياً حصلَ بين المعاني الوظيفية والمعاني التركيبية ؛ وصولاً إلى الدلالة المبتغاة وهو نابعُ من الإحساس البلاغي والأدبي الذي تدخل في خلق النظرات المعنوية العميقة إلى النصوص النحوية ؛ وذلك في إضافة المصدر إلى الفاعل أو المفعول وذلك في الإشارات إلى المزايا والمعاني الروحانية التي لا يمكن إعلام السامع بها وتحديثه علماً بها حتى يكونَ مُهيئاً لأدارتها ، وتكون فيه طبيعية قابلةُ لها ، وتكون له ذوق وقريحةُ يجدُّ لهما في نفسه إحساساً بأنَّ من شأن هذه الوجوه والفروق التي تعرض فيها المزية على الجملة(١) .

١٧. المفعول به : استعمله سيبويه والفراء وغيرهما(٢) ، وقد أشار المبرد إلى انه زيادةُ في الفائدة ، وان بإمكان الكلام ان يستغني عنه(٣) ، فضلاً عن إشارة ابن جنـــي: " إلى انه الاسمُ المنصـوب في حالة إسناد الفعل إلى الفاعل فجاء فضلةً " (٤) ، وقد ارتبط مصطلح المفعول به مع إعمال الفعل ، فارتبط بقوة عمل الفعل الذي يتعدى إلى مفعوله بنفسه وبلا واسطة ؛ ولذا فمسألة التعدي واللازم ارتبطت بوجود أو ظهور المفعول به في الكلام .

واتضح مسارُ النظرة الجديدة في القوة الدلالية التي يمتلكها المفعول به والذي دأب عليه النحاة ، وهي جعلهم المفعول به وكل ما زادَ على جزأي الجملة زيادةً في الكلام ... حتى يتصور ان تكون فائدته على حدةٍ أو شيئاً قائماً برأسه(٥) .

والذي يفهم ان المفعول به يدخل ضمن جسد الجملة ولا يمكن فصلّه عنها وهو بذاته يكوِّن تلك اللوحة الدلالية الجميلة مع الأجزاء الأخرى وعند استقراء

الاستشهادات التي جاء بها الجرجاني نلحظ تأكيده على الضعف والخلل الذي يُصيب النصَ عند دراسة المفعول به بمعزلٍ عن الجملة كما في قول الفرزدق (٦) :

ما حملت أم امرئٍ في ضلوعها أعق من الجاني عليها هجائيا

(١) ينظر : نفسه : ٥٤٧ .
(٢) ينظر : الكتاب : ٣٣/١ ، ومعاني القران للفراء : ١٦٦/٢ .
(٣) المقتضب : ١١٦/٣ .
(٤) الخصائص : ١٨٥/١ .
(٥) ينظر دلائل الإعجاز : ٥٣٣ .
(٦) ديوان الفرزدق : ٨٩٦/٢ .

وهذا يؤكد لنا ان المعنى لا يتمُّ إلا بعد ان تقرأ الكلمة الأخيرة من البيت حيث يقول : " لا تتبين وحدة المعنى الذي هو (معنى الفرزدق) إلا عند أخر حرفٍ من البيت ، حتى ان قطعت عنه قوله (هجائيا) بل (الياء) التي هي ضمير الفرزدق لم يكنْ الذي تنقله منه مما أراد الفرزدق بسبيل ؛ لأنّ عرضَه تهويل أو هجائه

والتحذير منه ، وان من عرض أمّه له ، كان قد عرضها لأعظم ما يكون من الشرَّ[١] . ولعلّ الرؤيا الجديدة تمثلت في إلغاء مفهوم الفضلة والزيادة ، فلكلّ تركيبٍ وجودٌ دلاليٌّ والفضلةُ هي التي لا يحتاجُها التركيب لفظاً ومعنىً وهذه الرؤيا تؤكد التحليل الواعي للصياغة النحوية التركيبية .

وفي القرن السادس الهجري حدّه الأنباري (أبو البركات) بأنه : " كل اسمٍ تعدّى إليه فعلُ " [٢] ، وقد أخذ الدكتور فاضل السامرائي عليه هذا التعريف حيث قال : " وارى ان التعريفَ السليم تعريفُ الأنباري في (أسرار العربية) مع إصلاح يسير ، فيكون كلُّ اسمٍ فضلةٍ تعدى إليه فعل أو شبهه " [٣] .

وهذا من الغريب عند الدكتور فاضل السامرائي الذي تدور جلُّ كتبه في أفقٍ المعنى النحوي وتصبُّ في عمق الدلالة وصميمها .

(١) دلائل الإعجاز : ٥٣٥ .

(٢) أسرار العربية : ٨٥ .

(٣) ابن جني النحوي : ٣٠١ .

وقد ذهب الجرجاني إلى استعمال مصطلح (المفعول الصحيح) الذي يعمل فيه الفعلُ المحض المستعمل إظهاره ، وفي هذا الأمر يقول في حديثه عن الحال ووجه مشابهتها المفعول الصحيح : " فأما وجه امتناعها من آت تجري مجرى المفعول الصحيح ، فهو ان معنى الفعل يعملُ فيها كما يعمل فيها الفعلُ المحض ... نحو (ضرب) في قولك : (ضربَ عمراً) ، وكان في قولك : (كان زيدُ أخاك) ، لأن خبر (كان) مشبه بالمفعول ، كما ان الحالَ كذلك ، إلا ان خبر (كان) بقي على سَمْت المفعول ، فلم يعملْ فيه إلا فعلُ محض " [١] .والذي يتضح ان هناك تجديداً في تسمية (المفعول به) عند الجرجاني فقد اسماه (المفعول الصحيح) فلم نجد هذه التسمية عند النحاة المتقدمين .

١٨. **المفعول فيه** : استعمله سيبويه بمصطلحي (الظرف والمفعول فيه) للدلالة فيما يكون ظرف زمانٍ أو مكانٍ[٢] .

وهو مصطلحُ بصري ، سّماه الكسائي (صفة) ، وسماه الفراء (محلاً) ويُذكر ان الخليل أول من استعمل مصطلح (الظرف) وسُمي مفعولاً فيه ؛ لأنه إنما ينتصب شـرط تقدير (في) في معناه[٣] ، وقيده الزمخشري بقوله : " هو ظرف الزمان والمكان " [٤] ، ولعلّه يعتمدُ المعيار الصّرفي ، وفيه مؤاخذات إذ يأتي المفعول فيه

(١) المقتصد : ٦٧٢/١-٦٧٣ .
(٢) ينظر : الكتاب : ٣١/١ ، ١٦٥/٢ .
(٣) ينظر : شرح المفصل : ٤١/٢ .
(٤) المفصل : ٥٥ .

مصدراً نحو : جئتك مطلع الفجر ، أو عدداً نحو سرتُ عشرين ميلاً وقد يدخل ما كان مجروراً ومرفوعاً ، لعدم اشتراطه النصبَ وتقديره (في) أو ظهورها[١] .

ولعل ذهنية الزمخشري التي تضع المعنى ضابطاً مهماً الجأته إلى الحذف والتقدير من اجل حرية التلاعب بالنصوص وفق أهداف يرتضيها ، وغاياتٍ يبتغيها فعله كان يُقدر محذوفاتٍ فقولنا : جئتك مطلعَ الفجر : أي جئتك في وقت مطلع الفجر ، وسرتُ مقدار عشرين ميلاً ، فهناك فرق واضح بين ظرفي الزمان والمكان وهو فرق وظيفي ، فظروف الزمان تشاكل المصادر في دلالتها ، وفي تعدي الفعل إلى جميع أنواعها : نكرتها ومعرفتها ومبهمها ، أما ظرف المكان فلا يحصل لها ما حصلَ لظرف الزمان من مشاكلة المصدر ، فلا يتعدَ الفعلُ إلى جميع ضروبها وإنما يتعدى غيرُ المتعدي إلى ما يشاكل ظروف الزمان ، وفي ذلك يقول الجرجاني : " اعلم ان ظروفَ المكان لما لم يحصل لها ما حصل لظروف الزمان من مشاكلة المصدر لم يتعدَ الفعلُ إلى جميع ضروبها ، إلا ترى انك إذا قلت : (ضرب) و (يضربُ) و(سيضربُ) لم يكن في هذه الأمثلة دليلُ على مكانٍ كما يكون فيها دلالةُ على زمان دون زمان ، فلما كان الأمر لما وصفنا تنزلَ المكان من الفعل منزلة المفعول به من الفعل غير المتعدي[٢] .

فكما ان نحو (زيدٍ وعمرو) لا يتعدى إليه الفعلُ غير المتعدي نحو (قام) و(قعد) فلا تقول : (قمتُ زيداً) كذلك لا يتعدى إلى الأمكنة فلا تقول : (قمتُ المسجدَ) ، وإنما يتعدى الفعل غير المتعدي إلى ما يشاكل ظرف الزمان ، نحو الجهات الست التي هي : (الخلف والإمام والتحت والفوق واليمنة واليسرة) تقول : (جلستُ خلفك) و (قعدتُ أمامك) " فتعدي الفعل الذي لا يتعدى إليهما وكذلك حكمُ باقي الجهات " [٣] .

---

(١) ينظر : الحدُّ النحوي وتطبيقاته : ٢٣٦ .

(٢) المقتصد : ٦٣٢-٦٤٢ .

(٣)المقتصد : ٦٣٢-٦٤٢.

والمشاكلةُ بين المصدر والزمان من وجهين احدهما : انّه مبهمُ غيرُ محدودٍ ، والثاني : إن هذا لا يتقرر على وجهٍ واحدٍ ، كما ان الزمان كذلك إلا ترى أن (الخلفَ) يصيرُ أماماً و(اليمنة تصبحُ يسرة) والتحت يكون فوقاً ، كما انّ الزمان المستقبل يصيرُ حاضراً والحاضر يصير ماضياً ، فلّما شاكل هذا النوع من المكان والزمان سلك به منهاجه فنفذت إليه الأفعال غيرُ المتعدية نفوذها إلى الزمان[١] .

وكذلك اتضحت رؤيا جديدة في تقسيم المصطلح إلى مبهمٍ ومؤقت ، فالمؤقت مثل اليوم والليلة والسوق والدار[٢] ، والمعلوم نحو : السوق والدار لا يمكن ان يكونا ظرفين ؛ لأنهما مختصان ، وشرط المكان أن يكون مُبهماً نحو : فوق وتحت [٣] .

19 . المفعول المطلق : أطلقه البصريون على المصدر[٤] ، وسماه سيبويه بالحدث ، واسم الحدثان والمفعول والفعل[٥] ، واستعمل المبرد مصطلح (المصدر) وجعله (المفعول الصحيح) ، وسماه الجرجاني (المفعول المطلق) وعنده هو الذي لا يقيد بشيء من حرف الجر ، والمفعول على الإطلاق عنده هو المصدر نحو (ضرب) و (القتل) ، فيرى ان الفعل يتعدى إلى مصدره

فينصبه نحو : (قمتُ قياماً) ؛ لأن المعنى (أحدثت قياماً) و(أحدثت حدثاً) ، وهو يتابع النحويين في جعل المفعول المطلق المفعول الحقيقي إذ يرى انك إذا قلت قمتُ قياماً أخرجت المفعول إلى الحقيقة والوجود من العدم ، وهو يختلف عن سائر المفعولات في ذلك [٦]

(١) ينظر : الموضع نفسه .
(٢) ينظر : المفصل : ١٥٧/١ .
(٣) شرح التصريح : ٣٤٠/١ ، شرح الاشموني : ١٢٩/٢ .
(٤) ينظر : شرح الاشموني : ٢٤٧٠/٢ .
(٥) ينظر : الكتاب : ٣٨٠/١ ، ١٨٧/١ .
(٦) ينظر : المقتصد : ٥٨٠/١ .

فلا بدَّ ان تطلق سمة والمفعولية على المصدر والمفعول على الحقيقة إنما أخرجه الفاعل من العدم إلى الوجود ، والمصدر بهذه الصّفة ولذا سُمي المطلقُ[١] فالجرجاني لا يشترط في المفعول المطلق ان يكون من مادة فعله ولا يكون مصدراً ، حيث قال في (إسرار البلاغة) : " فالمتعدي على ضربين : ضربٍ يتعدى إلى شيءٍ وهو مفعول به كقولك : ضربتُ زيداً ، فـ (زيداً) مفعول به ، لأنك فعلت به الضّرب ، وضربٍ يتعدى إلى شيءٍ : وهو مفعول على الإطلاق ، وهو في الحقيقة لـ(فعل) وكل ما كان مثله في كونه عاماً غيرَ مشتقٍ من معنىً خاصٍ كـ (صنع وعمل واوجد وانشأ) "[٢] .

والذي يبدو انّ المقصود بفعل خاص انّه ليس كـ(ضرب) المشتق من الضرب أو (اعلم) المأخوذ من (العلم) فهذا الضربُ إذا اسند إلى شيء ؛ كان المنصوب به مفعولاً لذلك الشيء على الإطلاق ، كقولك : فعلُ زيدٍ القيام : فالقيامُ مفعولُ في نفسه وليس بمفعولٍ به ، وألحق أن تقول : خلق الله الأناسي ، وانشأ العالم ، وخلق الموت والحياة ، والمنصوب في ذلك كلّه المفعول المطلق لا تقييد فيه ، إذ من المحال ان يكون معنى الخلق خلق العالم فعل الخلق به ، كما تقول في : ضربتُ زيداً ، فقلتُ الضرب بزيدٍ ، لأن الخلق من خلق كالفعل من فعل فلو جاز ان يكون المخلوق كالمضروب لجاز ان يكون في نفسه ، وكذلك حتى يكون معنى فعل القيام فعلُ شيئاً بالقيام ، وذلك من شنيع الحال[٣] .

فالمفعول المطلق هو مفعول بنفسه سواء كان بالقيود المعروفة للمفعول المطلق أو من دونها ، وهو اتساعُ معنوي في هذا المصطلح وهـو يعبرُ عن

الجانب الشكلي الذي وضعه النحاة السابقون لهذا الباب والذي حجم من اتساع معنى المصطلح وان ألجأت إلى التأويل والتقدير الذي قد يساعد في تيسير مهمة المتعلم والمتلقي لفهم النحو وأدواته .

---

(١): المقتصد: ٥٨٠/١ .

(٢) أسرار البلاغة : ٣٤٠-٣٤١ .

(٣) ينظر : أسرار البلاغة : ٣٤٠ – ٣٤١ .

20- النعتُ : استعمل النحويون مصطلح (الصّفة) للدلالة على التابع المشتق أو المؤول به الذي يفيدُ تخصيص متبوعة أو توضيحه أو مدحه أو ذمه أو تأكيده أو الترحم عليه ، ويتبعه في واحدٍ من أوجه الإعراب[١] . والنحويون استعملوا مصطلح (النعت) ؛ للدلالة على الصفةِ إلا أن (ابن فارس) ينسبُ للخليل قوله : " ان النعت لا يكون إلا في محمود ، وان الصفةَ قد تكون فيه وفي غيره" [٢]وجاء في اللسان : " والنعتُ من كل شيءٍ جيدهُ " [٣] .

وقد دأب النحويون على استعمال المصطلحين معاً وهذا ما نجده عند نحويي المدرستين ، وان قيل ان النعت مصطلح كوفي والصفة مصطلح بصري [٤] .

ومن المحدثين من ذهب إلى انّ الفراء أول من استعمل مصطلح النعت[٥] . وقد استعملهما (سيبويه) معاً في (كتابه) ، في حين يرى الدكتور إبراهيم السامرائي : " ان البصريين أول من عرفوا النعت ثم اقتبسه الكوفيون والتزموا به" [٦] .

ولعلّ الجرجاني خالف النحاة في نظرتهم إلى النعت ودلالته ؛ فدلالته تختلف عن دلالة الصفة يقول : " اعلم انّ الصفة هي الموصوف في المعنى فإذا قلت : (جاءني زيدُ الظريفُ) ولم يكنْ ((الظريف) غيره ، وإنما (الظريف) .

عبارةُ عن قولك : (محل الظريف) ، فلا شبهة في ان الصفة (زيد) لا تكون في غيره ، فلا يُوصف بالحسنِ ولا حظّ له في ذلك ... "[٧] .

وفي القرن السادس الهجري كان المعيارُ صّرفياً في حدّ النعت حيث يقول الزمخشري : " الاسمُ الدال على بعض الذات ، وذلك نحو : قصيرُ وطويل " [١].

---

(١) ينظر : شرح شذور الذهب : ٢٧٩ .
(٢) ينظر : الصاحبي في فقه اللغة : ٨٨ .
(٣) لسان العرب (مادة نعت) : ٤٠٥/٢ .
(٤) ينظر : همع الهوامع : ١١٦/٣ .
(٥) ينظر : المدارس النحوية : ٢٠٢ .
(٦) ينظر : المدارس النحوية (أسطورة وواقع) : ١٣٣ .
(٧) المقتصد : ٩٠٠/٢ .

ويبطو انّ النظرة لحدّ النعت كانت شكلية للتابع ومتبوعة[٢] ، وهو في ذلك غيرُ مجانبٍ للصواب في حصره للاسم ؛ لأن وان كان النعتُ جملةً فعليةً أو شبه جملة فهي تُقدر باسم فعندما نقول : جاء رجلُ يمشي : أي ماشياً أو في الدار رجلُ : أي مُستقرٍ في الدار ، فهي متعلقةُ باسمٍ وانْ يؤاخذ عليه اعتماده جانباً وظيفياً واحداً وهو التخصيص ، فقد يؤدي وظائف أخرى مثل المدح والذم والتأكيد والاشتراك العارض إذا ما كان المنعوتُ معرفةً أو وظيفة النسبة ، أو التوكيد ان كان عينُ نصُه [٣] .

٢١. النفيُ والجحدُ : ويطلق على النفي وضده الإثبات وقد نسب إلى الفرّاء من الكوفيين[٤] وقد استعمله الفـــراء فـــي مواضع عدة من معانيه للدلالة على النفي [٥]إلا انّ الحقيقة هو من مصطلحات الخليل فقد ورد في العين قوله : " الجحود ضد الإقرار كالإنكار والمعرفة " [٦]

فقد لا يكون النفي جحداً وهذا ما عليه ابن الشجري ، فإذا كان النافي صادقاً فيما قاله سُمي كلامه نفياً ، وان كان يعلم انه كاذبُ فيما نفاه سُمي ذلك النفي جحداً ، فالنفي إذن اعمُّ من الجحد ؛ لأن كلَّ جحدٍ نفي ، وليس كلُّ نفـــي جحداً[٧] ، فمن النفـــي قولـــهُ تعالـــى : ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ﴾ [٨]ومن الجحد نفي فرعون وقومه لآيات موسى ، في قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا جَاءتْهُمْ آيَاتُنَا مُبْصِرَةً قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ * وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْماً وَعُلُوّاً ﴾ [٩] والمعنى : " جحدوا بها ظلماً وعلوا ، أي ترفعاً عن الإيمان بما جاء به موسى ، فقولهم : (هذا سحرُ مُبين) ، خبر موجبُ يُراد به النفي ، اي ما هذا حقٌ ،

---

(١) المفصل : ١١٤ .
(٢) ينظر : الحدُّ النحوي وتطبيقاته : ٢٧٥ .
(٣) ينظر : نفسه : ٢٨٤ .
(٥) ينظر : مدرسة الكوفة : ٣٠٩ .
(٦) ينظر : معاني القرآن : ١/ ٤٧٠ .، ٢٩٨/٢ .
(٧) العين : ٣ / ٧٢ .
(١) أمالي ابن الشجري :٣٩٦/١ .
(٢) الأحزاب : ٤٠ .
(٩) النمل : ١٣-١٤ .

فلذلك قالوا : (وجحدوا بها) أي نفوها وهم يعلمون أنها من عند الله" [1] ، فكان التفريق بين معنى المصطلحين عند ابن الشجري واضحاً .

(١) أمالي ابن الشجري: ١/ ٣٩١ .

المبحث الثاني

المسائل النحوية

توطئة :

نشأ الخلافُ النحوي نشأةً هادئة بين أبناء المدرستين على شكل مناظراتٍ ومحاورات في المسائل العلمية والأخذ بوجهات النظر[١] وسرعان ما آخذ الخلاف طابعاً جديداً فيه كثير من التعصب والتنافس العلمي[٢] . وقد كان اهتمامُ الباحثين كبيراً بهذا الخلاف قديماً وحديثاً . ولعل من أهم أسباب ذلك [٣] .

١. القرآن الكريم في قراءته وإعرابه ونحوه ، إذ ليست الآياتُ جميعها تُحمل على الظاهر ؛ لذا لجأوا إلى تأويلها [٤] .

٢. لهجات العرب : الخلاف اللهجي يؤدي إلى اختلاف الاستنباط اللغوي وبناء الحكم عليه ، ولاسيما في مقاييس الفصاحة ، وتحديد اللهجات[٥] .

٣. دلالة الألفاظ : من حيثُ كونها دالةً على الفعلية والاسمية أو الحرفية[٦] .

---

(١) ينظر : من تاريخ النحو : ٤٥ .

(٢) ينظر : الإنصاف في الخلاف النحوي بين المذهبين ، محمد خير الحلواني ،كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٧٠م (رسالة ماجستير): ١٦-١٧ .

(٣) ينظر : الخلاف النحوي في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الاشبيلي (ت٦٦٩هـ) ، بتول عبد الله جاسم العيثاوي (رسالة ماجستير) ، كلية الآداب ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٣هـ : ٩ .

(٤) ينظر : الاقتراح في أصول النحو : ٣٦-٣٧ .

(٥) ينظر : تاريخ اللغات السامية : ٢١١ .

(٦) الخصائص : ٢٠٦/١ .

٤. التفاوت العلمي وطبيعة الدراسات النحوية : يتضحُّ ذلك من آراء النحاة وتحليلاتهم . كلٌّ حسب اجتهاده ورؤيته الخاصة للأساليب والتراكيب المختلفة " وذلك ان العلماء اختلفوا في الاعتلال لما اتفقت العربُ عليه ، كما اختلفوا أيضاً فيما اختلف العربٌ فيه ، وكل ذهب مذهباً ، وان كان بعضهُ قوياً ، وبعضه ضعيفاً " (١)

٥. الصراعات السياسية آنذاك التي كانت سبباً رئيساً في نشأة الخلاف النحوي وانعزال الأمصار الإسلامية عن بعضها البعض مما جعل لكل مِصْرٍ نحواً خاصاً به وخيرُ مثال على ذلك (معركة الجمل) التي دارت بين الأمام علي (ع) وعائشة وطلحة والزبير من جهةٍ أخرى (٢).

أما في القرن الخامس الهجري فقد كانت هناك أسباب أخرى ولعلّ من أهمها التأليفات النحوية ، فكتاب (المقتصد) للجرجاني كان مثالاً للخلاف النحوي(٣)وكذلك وجود نحاة يحملون عقليةً إدماجية مركبة من النحو وعلومٍ أخرى تداخلت مع النحو ، وكذلك للأثر المذهبي دورُ كبيرُ في المسائل النحوية الخلافية والتوجيهات النحوية التي تنسجم مع المذاهب .

وسأقوم في هذا المبحث بتقسيم المسائل النحوية إلى قسمين ويكون القسم الأول خاصاً بالمعربات وعواملها والقسمُ الثاني خاصُ بالمبنيات أي :(الضمائر والأفعال الماضية والأدوات والظروف) .

---

(١) الخصائص : ١٦٩/١ .

(٢) اسطورة الادب الرفيع : ١٦٧.

(٣) ينظر : الدراسات النحوية عند عبد القاهر الجرجاني في كتابه (المقتصد) (رسالة ماجستير) : ١٧ .

أولاً : المعربات

وردت هذه التسمية عند النحاة للتعبير عن التغير الذي يحدث في حركات أواخر الكلم ؛ نتيجة لدخول عامل على هذه الكلمات (١)، وبعضهم أوضح معنى الإعراب لغةً وبين حقيقته وهو إيضاح المعاني وإزالة الفساد والإبهام (٢) ؛ ولذا ظهرت هناك عوامل إعراب ومعربات شكل الاختلاف فيها مسائل نحوية جديدة في القرنين الخامس والسادس الهجريين سأتناولها على سبيل التمثيل لا الحصر لمعرفة مدى التطور النحوي الحاصل في القرنين المذكورين .

١. **عامل القصد** : من أهم ما يُنسب إلى ابن الطراوة انه أضاف عاملاً جديداً من عوامل النحو هو : القصدُ إليه ، وهو عاملُ معنوي كالابتداء ، وقد ذكر لنا تلميذه السهيلي ، ما يمكن ان نتعرف به على هذا العامل ، يقول مُتحدثاً عن أقسام الحدث : فالحدثُ إذا على ثلاثة اضرب : ضربٍ يحتاج إلى الأخبار عن فاعله ، والى اختلاف أحوال الحدث ، فينشق منه الفعل دلالةً على كون الفعل مُخبراً عنه ، وتختلف أبنية دلالته على اختلاف أحوال الحدث ، وضربٍ يحتاج إلى الإخبار عن فاعله على الإطلاق ، من غير تقييدٍ بوقتٍ ولا حالٍ ، فيُشتق من الفعل ولا يختلف أبنية ... وضربٍ لا يحتاج إلى الإخبار من فاعله ، ولا إلى اختلاف أحوال الحدث ، بل يحتاج إلى ذكره خاصةً على الإطلاق ، مضاف إلى ما بعده ، نحو : سبحانَ اللهِ فأنَّ (سبحان) اسمُ يُبنى عن العظمة ، فوقع القصدُ إلى ذكره مُجرداً عن التقييدات بالزمان أو بالأحوال ،؛ ولذلك وجب نصبه كما يجب نصبُ كل مقصودٍ بالذكر ، نحو إياك ونحو : "ويل زيد وويحه" (٣)

---

(١) ينظر : المقتصد : ١ / ٩٧ .

(٢) المقتصد: ١ / ٩٧ . ٩٨ .

(٣) نتائج الفكر : ١١٠ ، وينظر : ابن الطراوة .د. محمد ابراهيم البنا : ٧٤ .

وقد عدّ ابن الطراوة أمثلة (الاشتغال) و(المفعول به) المقدم منصوب بالقصد وقد أشار تلميذه السهيلي الى ذلك بقوله : " ومما انتصب ؛ لأنه مقصودُ إليه بالذكر : زيداً ضربته ، وهو مذهبُ شيخنا أبي الحُسين ، وكذلك : زيداً ضربتُ ، بلا ضميرٍ لا يجعله مقدماً لأن المعمول لا يتقدم على عامله ، وهو مذهب قوي" (١) .

والذي يتضح انّ ابن الطراوة قد أضاف عاملاً جديداً من عوامل الإعراب وهو النصبُ بالقصد الذي أسماه النحاة المتقدمون النصب على الاشتغال يشمل هذا الحكم عند ابن الطراوة المنادى أيضاً فهو عنده منصوب بالقصد(٢) .

٢. **الاشتغال** : ذهب أبو حيان في (باب الاشتغال) إلى انه قد ينتصب الاسم السابق المُفتقر لما بعده بعامل يفسّره العاملُ في ضميره ، أو ملابسةِ لفظاً أو معنىً ... ويختارُ النصبَ في صورٍ منها : ان يلي الاسم همزةُ الاستفهام ، نحو : أ زيداً ضربته ، أو زيداً أنت ضاربُه ... سواء أ كان الاستفهامُ عن الفعل أم عن الاسم ، نحو : أ زيداً ضربته أم عمراً (٣) ... ، وذهبَ ابن الطراوة(٤) إلى التفصيل فقال : ان كان الاستفهام عن الفعل اختير النصبَ ، وان كان الاستفهام عن الاسم اختير الرفع وهذا الحكم مختصُ بالهمزة على مذهب سيبويه(٥) .

ومن المعلوم انّه يجبُّ نصب الاسم إذا وقع بعد أداة لا يليها إلا الفعل كأدوات الشرط و(إذا) من أدوات الشرط(٦)وقد أضاف الزمخشري أنَّ المختار نصبه في الاشتغال وذلك في موضعين : احدهما ان تعطف هذه الجملة على جملةٍ فعليةٍ ، والثاني ان يقع موقعاً هو بالفعل أولى ، وذلك ان يقع بعد حرف الاستفهام ...

---

(١)نتائج الفكر: ١١٠ .

(٢) ينظر : نتائج الفكر : ١١٢ .

(٣) ارتشاف الضرب : ٢١٦٧/٤ .

(٤) ينظر : نفسه : ٢١٦٧/٤ .

(٥) الكتاب : ١٣٢/١ .

(٦) شرح ابن عقيل : ٢٩٤/١ .

وان يقع بعد (إذا وحيث) كقولك : إذا عبد الله تلقاه فأكرمه ، وحيثُ زيداً تجده فأكرمه ، وذكر ان النصّب مُختار لازم[١] .

أما ابن مُضاء القرطبي فلم يجوّز هذه المسألة ؛ وحجته في ذلك ؛ لأنه لم يأت لها نظير في كلام العرب ، وقياسها على الأفعال الدالة على مفعولٍ به واحد قياسُ بعيدُ ؛ لما فيه من الإشكال بكثرة الضمائر والتأخير والتقديم[٢] .

والذي يبدو ان هناك تجديداً حدّث في مسألة الاشتغال وهو التفصيلُ والتعميمُ باستعمال الاستفهام مع الفعل أو الاسم ، في حين اقتصر سيبويه على الاستفهام بالهمزة وخالفه ابن الطراوة في نصبه للاسم بعد الاستفهام والسؤال عن الاسم وكذلك هناك إلغاء لهذه المسألة من قبل ابن مُضاء ؛ معتمداً من ذلك على كلام العرب .

٣.**تنازع العوامل** : هو ان يتقدم معمولان أو أكثر على فعلٍ أو شبهه ... واختارَ الكوفيون إعمال السابق ، واختار البصريون إعمال المجاور ... فإذا عملتْ الثاني ، فأما ان يكون الأول طالبَ مرفوعٍ ، أو منصوبٍ ، أو مجرور، فأن كان طالبُ مجرورٍ أو منصوبٍ ، نحو ضربتُ وضربني زيدُ ، ومررتُ ومرَّ بي زيد ، أجاز ذلك ، بعض النحويين ولا يُضمر في الأول ، ومن النحويين من يُضمر[٣] ، فيقول : ضربته ، وضربني زيدُ ، ومررتُ به ، ومرَّ بي زيدُ والإضمار وان قبله بعضُ النحويين ... فابن الطراوة لم يجز في باب (ظنَّ) ... إذ ليس للمُضمر تفسيرُ يعود عليه ، فالضمير متصلٌ أو منفصلٌ عائد (قائم) وليس (إياه) في قولنا : ظننته وظننت زيداً قائماً ، وظننتني وظننتُ زيداً قائماً إياه[٤] . ولعلّ (ابن الطراوة) قد خالف بعض النحويين في رفضه للإضمار في باب (ظنَّ) وربما وافقهم في أفعال آخر .

---

(١) المفصّل : ١/١٤٣-١٤٤ .

(٢) ينظر : الرد على النحاة : ٩٠ .

(٣)ينظر : ارتشاف الضرب : ٤/٢١٣٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/٦٢١-٦٢٢ .

(٤) ينظر :نفسه : ٤/١٣٤ .

أما ابنُ مضاء فلم يخالف النحويين إلا في ان أقول : " علقت ، ولا أقول : أعملت)) وهو يريد بذلك بيان جهة التعلق بين أجزاء التركيب ، وان قولهم : عامل ومعمول ، هو بعينه ما يعنيه ابن مضاء من متعلق ومتعلق به" [١] .

٤. **مرفوع (لولا) و (لوما)** : ذكر أبو حيان انّ من النحاة من ذهب مذهباً قال فيه : ان المرفوعَ بعد (لولا) و(لوما) مبتدأ وخبره محذوف وجوباً ، ولا يكون إلا كوناً مطلقاً ، فإذا قلت : لولا زيد لكان كذا ، فالتقديرُ : لولا زيدُ موجود ... [٢] ، وخالفهم ابن الطراوة في ذلك وعدّ الخبرَ هو الجواب [٣] .

٥. **تقديم الخبر على المبتدأ** : أجاز البصريون [٤] تقديم الخبر على المبتدأ في قولنا : قائمُ زيدُ ، وقائم أبوه زيدُ ، وقام أبوه زيدُ ، وضربته زيدُ ، وضربَ أخاها زيدُ هند ، ومنعه الكوفيون [٥]، وخالفهم ابن الطراوة في انه لا يجوز : قائم زيد؛ لتركبه من واجبين ، ويجوز : زيدٌ أخوك ؛ لأنَّه مركبُ من واجبٍ ، وجائز صار بالتأخير واجباً [٦] .

٦. **إعراب خبر (لا) النافية للجنس** : ذهب جمهور النحاة إلى انّ خبر (لا) النافية ان كان غيرُ معلومٍ ، فلا بدَّ من ذكره نحو : لا احدَ أغير من الله فـ(أغير) خبرُ عند سيبويه [٧] ، في حين أعربه ابن الطراوة (صفةً) والخبرُ محذوف [٨] .

---

(١) ينظر : الردُّ على النحاة (مقدمة المحقق) : ٢٠ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٨٩/٣ .

(٣) ينظر : نفسه : ١٠٨٩/٣ ، والجني الداني : ٦٠١ .

(٤) الكتاب : ١٧٢/٢ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٧٥/٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٠٢/١ .

(٦) ينظر : نفسه : ١١٠٩/٣ .

(٧) ينظر : الكتاب : ٢ / ٢٩٩ .

(٨) ينظر : رأي ابن الطراوة في ارتشاف الضرب : ٣ / ١٣٠٢ .

٧. **حذف خبر (كان)** : كان التأويلُ النحوي طريقاً لكثير من النحاة المُفسرين في القرن السادس الهجري وفي مقدمتهم الزمخشري الذي أكثر من توجيه النصوص القُرآنية وأسس لكثير من المسائل الجديدة ، ففي قوله تعالى : ﴿ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسَاؤُوا السُّوأَى أَن كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَكَانُوا بِهَا يَسْتَهْزِئُونَ ﴾ (١) فـ (أَسَاؤُوا السُّوأَى) بمعنى (اقترفوا الخطيئة) التي هي أســـوأ الخطايا ، وان كذبوا عطف بيان لها وخبر كان محذوف (٢) ، في حين ردّ أبو حيان رداً قاسياً واتهم الزمخشري بالعُجمة ، وهو خارجُ عن نحو البصريين الذين لا يجوّزون حذف خبر (كان) لا اختصاراً ولا اقتصاراً ، ومما ورد فهو شاذُ ولا يُقاس عليه(٣) .

ويرى البحث ان الزمخشري كان ينظر إلى العلاقات السياقية داخل النصوص القُرآنية مما جعله يتصرف بالقاعدة ضمن نطاقها العام ليشمل الكلامَ الفصيح وهو فهم بلاغي للنصوص .

٨. **النصبُ على الاختصاص** : تباينت آراء النحاة في القرن السادس الهجري فنراهم تارةً يتفقون مع جمهور النحاة في كتبهم النحوية ، ويخالفونهم في كتبٍ أخرى بآراءٍ ينفردون بها ، ولاسيما في المسائل التي يتداخل معها التفسير كما في قوله تعالى : ﴿قَالُواْ نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهاً وَاحِداً وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ﴾(٤) ، وقــوله تعـــالى : ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ﴾ (٥)وقوله تعالى : ﴿نَصِيباً مَّفْرُوضاً ﴾(٦) فقد أعربت (إلهاً ، ونصيباً ، وفئةً) بأنها منصوبة على الاختصاص مع العلم أنها نكرة ، في حين اشترط في المفصّل ان يكون المنصوبُ على الاختصاص مُعرفاً(٧) .

---

(١) الروم : ١٠ .
(٢) الكشّاف : ٦٨٤/٢ .
(٣) البحر المحيط : ١٦٤/٧ .
(٤) البقرة : ١٣٣ .
(٥) آل عمران : ١٣ .
(٦) النساء : ١١٨ .
(٧) المفصّل : ٤٥ .

ولعلّه كان يؤول هذا التخصيص بصفات محذوفةٍ فـ (إلهاً) يوصف بـ (واحداً) و(فئة) تؤول بـ (مقاتلةً) ، ونصيباً يؤول بـ (مفروضاً) وإذا وصفت النكرات خُصّصت وإذا خصصت عُرفت .

٩. **تقديم (المفعول له) على عامله** : اتفق جمهور النحاة على عدم جواز تقديم (المفعول له) على عامله ؛ لأنه جوابُ له فهو يبين سببَ الفعل ؛ لذلك لابد ان تأتي باللام فنقول :" جئت لإكرامك ، ثم تُرك ؛ لأن الحال تدّلُ عليه ، فلما حُذفت نُصب ما بعده كما يكون ذلك في جميع ما يُحذف فيه حرفُ الجرَّ "[١] ، وجوّز الزمخشري في قوله تعالى : ﴿**إِلاَّ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَماً مَّسْفُوحاً أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقاً أُهِلَّ لِغَيْرِ اللّهِ**﴾ [٢] ، فقد أعرب (فسقاً) مفعولاً لأجله تقدم على عامله[٣].

والذي يفهم ان الجرْس الصوتي والنسق القرآني جعل الزمخشري ينحو هذا المنحى ؛ لكي يوقظ ذهن السامع والمتلقي ، وكذلك أهمية وخطورة هذا الفسق جعل الزمخشري يُقدمه على عامله ؛ ففي التقديم والتأخير مُفاجأة للسامع .

١٠.**مجيء (كافه) مجرورةً** : من المسائل الخلافية في القرن السادس الهجري مجيء (كافه) مجرورةً بقول الزمخشري : " ولقد ندبني ما بالمسلمين من الأرب ومعرفة كلام العرب ، ما بي من الشفقة والحدب على أشياعي من حفدة الأدب لإنشاء كتاب في الإعراب محيطٍ بكافة الأبواب " [٤] ، وهي عند النحاة لا تُستعمل إلا حالاً منصوبة عند النحاة ، وقد عابوها علي الحريري حين استعملها وشذّذوها : وقالوا انه استعمال قياسي ؛ وهو باطلُ ؛ لأنَّ القياسُ لا يُبطل السّماع[٥] ، وقد صّورها ابنُ يعش في شرحه (للمفصّل) حيث قال : " وقوله بكافة الأبواب شاذُ من وجهين :

---

(١) المقتصد : ٦٦٦/١ .

(٢) الإنعام : ١٤٥ .

(٣) ينظر : الكشّاف : ١٣٣/٢ .

(٤) شرح المفصّل : ١/ ١٧ .

(٥) نفسه : ١ / ١٧ .

١. احدهما : أن . كافة . لا تستعملُ إلا حالاً ، وههنا قد خفضها بالباء

٢. إنَّه استعملها في غير الأناسي ، والكافةُ : هي الجماعةُ من الناس ... وهي مستعملةُ عند العرب ، فقد استعملها الخليفةُ عمر بن الخطاب (رض) وجاءت مجرورةً بقوله : ... على كافةٍ بين المُسلمين" [١] .

١١. **نصبُ الفعل المضارع** : من المسائل الخلافية في القرن السادس الهجري في قوله تعالى :﴿ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ ﴾ [٢] حيث عدَّ الفعل (ليُبينَّ) منصوباً بـ (ان مُضمرة) بعد اللام ، واللامُ زائدة لإرادة التبيين[٣] ، وفي ذلك خروجُ عن أقوال المدرستين ؛ لأنه جعل اللامَ مقويةً لتعدي الفعل ، أما الخروجُ على المدرسة الكوفية ؛ فلأنهم يجعلون النصّب بـ (اللام) لا بـ (أنْ) ، وكذلك خالف الزمخشري النحاة في نصب الفعل المضارع الواقع بعد الفاء الواقعة في جواب (لو) [٤] كما في قوله تعالى : ﴿لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ ﴾ [٥] ، ولم يُسمعْ من العرب بحزم الفعل الواقع في جواب (لو) التي أشربت معنى التمني إذا حُذفت الفاءُ ؛ لتضمنها معنى التمني أصلاً ، أما (لو) فهي فرعُ ، والفرعُ أدنى مرتبةً من الأصل فَضَعُف لذلك فيها [٦] ، والفاء عند النحاة عاطفةُ إذا وقعتْ في جواب التمني .

والواضح انّ النحوي المفسر حين يتعرض للقرآن يركز في جانب المعنى ، وإنما يجعله همه وشغله الشاغل حيثما كان هناك تقديرُ إعرابي [٧] ، وكذلك جوّز الزمخشري نصب الفعل المضارع بعد الاستفهام في قوله تعالى : ﴿أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ

---

(١) تطور الدرس النحوي : ١٠٥ .

(٢) النساء : ٢٦ .

(٣) الكشّاف : ٥٠١/١ .

(٤) نفسه : ٢١٢/١ .

(٥) البقرة : ١٦٧ .

(٦) البحر المحيط : ٤٧٤/١ .

(٧) ينظر : منهج الزمخشري في تفسير القرآن الكريم : ١٦٧ .

﴿ مِثْلَ هَـذَا الْغُرَابِ فَأُوَارِيَ سَوْءةَ أَخِي ﴾ [١] ، وعُدَّ ذلك خطأً فاحشاً ؛ " لأن الفاء الواقعة في جواب الاستفهام تنعقدُ من الجملة الاستفهامية ، والجواب شرط وجزاء" [٢] .

١٢. **المصدرُ المنتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره** : ذكر سيبويه [٣] قولهم : سبحان الله ، وعمرك الله ، وقِعْدَك الله ، فقال : وذلك قولك : سُبحان الله وريحانه ، وعمرك الله إلا فعلت ، ، فكأنّه حيث قال : سبحان الله ، قوله : تسبيحاً وحيث قال : وريحانه ، قال : استِرزاقاً ؛ لأنَّ معنى الريحان ، الرزق فنَصب هذا على اسُّبح تسبيحاً ، واسترزق استرزاقاً ، وخُزل الفعل ها هنا ؛ لأنَّ المصدرَ بدل من اللفظ بقوله[٤] [اسُبحك] ، واسترزقك ، وخالف ابن الشجري النحاة حيث قال : وإنما تُرك التنوين في (سبحان) ، وتُرك صرفه ؛ لأنّه صار عندهم علماً للتسبيح ، وانضم إلى العلمية الألف والنون الزائدتان ، تنزّل منزلة عثمان ، فوجب ترك صرفه وقد قطعوه عن الإضافة ، ونوّنوه ؛ لأنّهم نكّروه وقد عرّفوه بالألف واللام[٥] .

١٣. **عامل المفعول المُطلق** : خالف ابنُ الطراوة سيبويه في العامل في المفعول المُطلق وقد نقل ذلك السُهيلي حيث قال : " وقد سألته عن العامل في المصدر إذا كان توكيداً للفعل ، والتوكيدُ لا يعمل فيه المؤكد ، إذ هو في المعنى فما العاملُ فيه ؟ فسكت قليلاً ثمَّ قال : ما سألني عنه احدُ قبلك فأرى أن العاملُ فيه ما كان يعمل في الفعل قبله لو كان اسماً ؛ لأنه لو كان اسماً لكان منصوباً بفعله المُتضمن فيه " [٦] ، وسيبويه جعلَ المصدر المؤكد منصوباً بفعلٍ التوكيدُ على الحقيقة ، واختزل ذلك الفعل وسدَّ المصدر الذي هو معموله مسَّده كما سَّدت (إياك) و (رويداً) مسَّد العامل فيهما ، فصار التقديرُ : ضربتُ وضربت ضرباً

---

(١) المائدة : ٣١ .

(٢) البحر المحيط : ٤٦٧/٣ .

(٣) الكتاب : ٣٢٢/١ .

(٤) في الكتاب : أسبح تسبيحاً ، واسترزق اللهُ استرزاقاً .

(٥) ينظر : أمالي ابن الشجري : ٢ /١٠٥-١٠٦ .

(٦) نتائج الفكر في النحو : ٨٧ ، وينظر : ما ذهب إليه السهيلي في (أبو الحسين بن الطراوة) : ٧٧ .

فـ (ضربتُ) الثانية هي التوكيد على الحقيقة ، وقد سدَّ (ضرباً) مسّدها ، وهو معمولها وإنما يُعدَّ عملها فيه على انه مفعول مطلق لا توكيد[١] .

ولعلّ السُهيلي كان يوافق شيخهُ بقوله : " والذي أقول به الآن قول الشيخ أبي الحسين ، ويلجأ إلى القياس ليؤكد ما ذهب إليه ابنُ الطراوة ، فيقول : فضربتُ ويتضمن الضرب المفعول ، ولذلك تضمره ، فتقول من كذبُ فهو شرٌّ له فالكذبُ شرٌّ له ، وتقييده بالحال فتقول : قمنا سريعاً ، فسريعاً حالُ من (القيام) ، فكما جاز أن تقيّده بالحال ، ان تكتني عنه بـ(هو) ، جاز ان تؤكده بـ (ضرباً) كأنك قلت : (ضرباً ضرباً) ، ونصبَ الأول ضرباً الثاني ، و به يعمـــل في الثـــاني معنى فعلت " [٢] .

وقد اعترض عليه أبو حيان بقوله : " وزعم ابن الطراوة بأن المصدرَ في قولنا : قعد قعوداً ، مفعول به والتقدير : قَعَدَ . فَعَلَ . قعوداً منصوب بفعلٍ مُضمرٍ لا يجوز إظهاره " [٣] .

١٤. **مجيء الحال نكرة** : حكى السهيلي من أنّ ابنَ الطراوة قد جوّز مجيء الحال من النكرة ، وهو يخالف بذلك النحاة ، إذ جوّز ذلك مجيء الحال نكرة ، إذا قلت جاءني زيدُ الكاتب ، وجاءني زيدُ كاتباً . وبينهما من الفرق ما تراه . فما المانع من اختلاف المعنى كذلك ، فلا بدَّ من الحال إذا احتيج إليها ، وكذلك زعم ابن الطراوة[٤] ان انتصاب (العِراك) في قول الشاعر[٥] :

فأرسلها العِراك ولم يزدْها ولمْ يُشفق على نُقصِ الدُّخال

ليس على الحال ، بل على الصفة لمصدرٍ محذوفٍ ، أي : الإرسال العِراك[٦]

---

(١) الكتاب : ١١٨/١ ، وينظر : أبو الحسين بن الطراوة : ٧٧-٧٨ .

(٢) ينظر : أبو الحسن بن الطراوة : ٧٨ .

(٣) ارتشاف الضرب : ١٣٥٤/٣ .

(٤) البيت منسوب للسيد العامري ، وهو في الكتاب : ٣٧٢/١ ، ارتشاف الضرب : ١٥٦٣/٣ .

(٥) البيت منسوب للبيد العامري ، وهو في الكتاب : ١ / ٣٧٣ .

(٦) ارتشاف الضرب : ١٥٦٣/٣ .

١٥. مجيء التمييز معرفة : اختلف النحويون في التمييز ، أيجوز ان يكون معرفةً أم لا ؟ فذهب البصريون إلى ان التمييز لا يكون إلا نكرة ، وذهب الكوفيون وابن الطراوة إلى انه يجوز ان يكون معرفةً[١] ، نحو : سفه زيدُ نفسه ، و الم رأسه ، وبطرت معيشتها ، وخالف السُهيلي وشيخه ابن الطراوة النحاة في (تصبب زيدُ عرقاً وتفقأ زيدُ شحماً) حيث عدّوا (شحماً وعرقاً) منصوبان على الحال لا على التمييز[٢]

والذي يتضح ان هناك فرقاً معنوياً في ذلك ، فابن الطراوة يعدُّ كلمة (شحماً وعرقاً) توضحُّ حالَ زيدٍ والتقدير : حالُ زيدٍ مُتصبباً عرقاً ومتفقأً شحماً فالسؤال عن الكيفية لا عن الاستفهام : في (ماذا تصبب) .

١٦. المصادر النائبةُ عن أفعالها : اجمعُ النحاةُ على انّ هناك مصادرَ مأخوذةً من أفعالها ، وتنتصب انتصاب المصدر ، المتروك إظهار فعله ، كقولك : حمداً لله ، وشكراً لا كفراً ، وعجباً وهي تنتصب على إضمار الفعل[٣] ، وقد روىّ سيبويه عن بعض من يوثق بعربيته ، يُقال له : كيف أصبحت : فيقول حمدً اللهِ وثناءُ عليه ، [٤] وقد احتج سيبويه للرفع في المصادر يقول الشاعر:

يشكو اليّ جملي طولَ السَّرى صبرُ جميلُ فكلانا مُبتلى[٥]

والشاهد فيه رفع (صبرُ جميلُ) مع وضعه موضع الفعل وعند سيبويه (النصب) ؛ لأنه أمر يقع موقع الخبر ، وهو عنده أكثر وأجود ، والرفع على

---

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٦٣/٣.

(٢) ينظر : نفسه : ١٦٢٢/٤ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٣١٩/١ .

(٤) ينظر : نفسه : ٣١٩/١ -٣٢٠ ، ١٩١/١ .

(٥) خزانة الأدب : ٢٤١/١ .

تقدير (مبتدأ محذوف) أو على إضمار خبرٍ فكأنّه قال : أمرك صبرُ جميلٌ ، أو صبرُ جميلُ امثل[١] ، ويرى السيرافي ان نصب (صبر) أجود ؛ لأن الجمَلَ كان شاكياً طولَ السُّرى فأمره صاحبه بالصبر [٢] .

وقد خالفهم الأعلم فأوجب الرفع في (صبر جميل) ، وهو عنده مبتدأ لا خبرَ له لأنه اسمُ ناب مناب الفعل والفاعل ، ووقعَ موقعه ، وتعرّى عن العوامل ، فوجب رفعه ، واستغنى عن الخبر لما فيه من معنى الفعل والفاعل[٣] .

ويرى البحث ان الجانب الدلالي في النصب والرفع للمصادر له أثره فعندما تقول (صبرُ جميل) للدلالة على ان فترة الصبر طويلةُ ، وعندما تقول (صبراً) فالدلالة على ان فترة الصبر قصيرة ومن المعروف ان (الجملَ) يسيرُ في صحارٍ مساحتها شاسعة فـ (رفعُ صبرُ) كان أولى .

١٧. ضعفُ مجيء الحال من المضاف إليه : ضعّف ابن الشجري مجيء الحال من المضاف إليه ، وقد استشهد بقول النابغة الجعدي عندما يصفُ فرساً [٤] :

كأنَ حواميه مُدبـراً خُضِبْنَ وان كان لم يُخضَبِ

فنصبُ (مدبراً) على الحال من الهاء ، وكذلك عدّوا مجيء الحال من المضاف إليه قولُ تأبط شراً[٥] :

سلبتَ سلاحي بائساً وشتمتني فيا خيرَ مسلوبٍ ويا شرَّ سالب

---

(١) ينظر : الكتاب : ١/٣١٩-٣٢٠ .

(٢) ينظر : نفسه : ١/٣٢١ .

(٣) تحصيل عين الذهب : ٢٥٧ .

(٤) ديوان النابغة الجعدي : ٢٠ .

(٥) ديوان تأبط شراً : ٦٢ ، أمالي ابن الشجري : ١/م٢/٢٤ .

فلم يعد ابن الشجري (بائساً) حالاً من ضمير المتكلم الذي في (سلاحي) ولكنّه حالُ من مفعول (سلبَ) المحذوف ، والتقدير : سلبتني بائساً سلاحي ، وجاء بالحال من المحذوف ؛ لأنه مُقدر عنده منوي ، ومثل ذلك في القرآن ﴿ **ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيداً** ﴾ [١] فـ (وحيداً) حالُ من الهاء العائدة في التقدير على (مَنْ) إلا ترى انك لابدَّ لك من تقدر (خلقته وحيداً) ؛ لأن الاسم الموصول لا بدّ له من عائد لفظاً وتقديراً [٢]

وإنما وجب العُدول عن نصب (بائس) على الحال من الياء التي في (سلاحي) لما ذكرته لك من غير حال المضاف إليه ، فإذا وجدت مندوحة عنه وجب تركه[٣] ، وإنما ضعف مجيء الحال من المضاف إليه ؛ لأن العملَ في الحال ينبغي ان يكون هو العامل في ذي الحال[٤] ، وقد حكى ذلك البغدادي في خُزانته[٥] .

١٨. **تقديم خبر (ما) الحجازية العاملة عملَ (ليس) على اسمها** : من المعلوم ان (ما) لا تعمل عند بني تميم ، فيجرونها مجرى (أما وهل) أي لا يعاملونها في شيء ، وهو القياس ؛ لأنه ليس بفعل ، وليس (ما) كـ (ليس) [٦]وأما أهلُ الحجاز فيشبهونها بـ (ليس) في بعض المواضع ، وذلك مع الحين الخاصة[٧] ، ومثال ذلك قوله عز وجل ﴿ **مَا هَذَا بَشَراً** ﴾ [٨] في لغة أهل الحجاز

---

(١) المدثر : ١١ .
(٢) أمالي ابن الشجري: ١/ ٢٤ .
(٣)نفسه : ١ / ٢٥ .
(٤) نفسه : ١/ ٢٦ .
(٥) ينظر : خزانة الأدب : ٣/١٧٣-١٧٤ .
(٦) الكتاب : ١/٢٥٧ .
(٧) ينظر : الموضع نفسه.
(٨) يوسف : ٣١ .

وأهل تميمٍ يرفعونها ، وقال سيبويه : " وزعموا انّ بعضهم قال ، وهو الفرزدق " [١] :

فأصبحوا قد أعاد اللهُ نعمتهمَ إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر[٢]

وقد استشهد سيبويه بهذا البيت على تقديم خبر (ما) منصوباً ، وحكى سيبويه ان بعض الناس نصب (مثلهم) وجعلوه على وجه الخبر في هذا البيت .

فيما ردَّ المبردُ التأويل على سيبويه ، فقال : " وقد علمنا : ان الفرزدق من بني تميم وهم يرفعون الخبرَ مؤخراً ، وكيف ينصبونه مُقدما[٣] . وقال النحاس : "سألتُ أبا اسحق الزجاجي عما قاله المبرد : انه لعمري من بني تميم ، ولكنه مسلمُ قد قرأ القرآن ، وقد قرأ فيه (ما هذا بشراً) ، وقرأ (ما هنَّ أمهاتهم) [٤] فرجع إلى لغة من ينصب ، فلا معنى للتشنيع بأنَّه من بني تميم" [٥] .

ويرى البغدادي ان (مثلهم) ليس خبراً لـ(ما) وإنما هو خبرُ للمبتدأ مرفوع ، ولكنه بُني على الفتح ؛ لأضافته إلى مبني ، فان المضاف إذا كان مُبهماً لـ(غير) و (سوى) و(قبل) و(دون) إذا أضيف إلى مبني يُبنى[٦] ، وقيل ان الفرزدق أراد ان يتكلم بلغة أهل الحجاز فغلط ، وهو كما قيل : الخارجُ عن لغته لحّان[٧] .

---

(١) شرح ديوان الفرزدق : ٢٢٣ .
(٢) الكتاب : ٦٠/١ .
(٣) النكت : ١٩٥ .
(٤) المجادلة : ٢ .
(٥) شرح أبيات مغني اللبيب : ١٥٨/٢ .
(٦)الموضع نفسه.
(٧)الموضع نفسه.

ولعلّ التجديد يتضحُّ في قول الأعلم : " ويجوز ان يكون الفرزدق سمع أهل الحجاز ينصبون مؤخراً ، وفي لغة الفرزدق لا فرق بين التقديم والتأخير ؛ لأنه يرفع مُقدماً ومؤخراً فاستعمل لغتهم فأخطأ " (١) .

والذي يظهر انّ هناك تحاملاً على الفرزدق من الأعلم ، فالفرزدق عربي عارف بأحوال اللغة فقد يخطأ بالمعنى لا باللفظ كيف وهو شاعرُ مُجيدٌ .

ثانياً : المبنيات :

١. الضمائر

أ . **ضميرُ (أيهم أشدُّ)** : اختلف النحاة في (أي) في قوله تعالى : ﴿ **ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ** ﴾ (٢) ، فهي عند الخليل ويونس استفهامية بقولٍ محذوفٍ عند الخليل ويعربها ، فيقول : (أيهم اشدُّ) ، منصوبة المحل بالجملة التي فيها عند يونس(٣) ، وعلى سبيل تعليق (شيعة) عند الكوفيين ، أي : من كلَّ من يتشيع أي : يُنظر : في أيهم اشدُّ ، ثم حذف (في) ، فارتفع على الابتداء ، والجملة في موضع نصب على زيادة (مِن) وكلُّ (شيعةٍ) مفعول لـ (ننزعنَّ) ، و(ايُّهم اشدُّ) جملة مستأنفة عند الأخفش (٤) ، أو على أنها مبنيةُ لقطعها عن الإضافة ، و (هم) مبتدأ ، و (اشدُّ) خبره ، عند ابن الطراوة(٥) وهو بذلك يخالف جمهور النحاة ، ولكنة اقرب إلى الكوفيين في إعراب ما بعد (أي) .

---

(١) النكت : ١٩٥/١ .

(٢) مريم : ٦٩ .

(٣) ينظر : رأي الخليل في إعراب القُرآن للنحاس : ١٤/٣ ، ارتشاف الضرب : ١٠١٧/٢ .

(٤) معاني القرآن للأخفش : ٢١٨/١-٢١٩ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠١٨/٢ .

ب . المُضمر بعد اسم الفاعل : اجمع النحاة على أن اسم الفاعل يرفع الفاعل المضمر ، وحكى ابن عصفور الاتفاق رفعه[١] وخالفهم ابن طاهر في ذلك حيث عدّ اسم الفاعل لا يرفع الفاعل المضمر ولا يتحمله ولم يقم دليل على ذلك[٢] ؛ ولعلّ العلة عند النحاة ان اسم الفاعل يعملُ عمل فعلة ؛ وبما ان الفعل يرفع فاعلاً مضمرً فكذلك اسم الفاعل الذي هو فرعُ على الفعل فلا يقوى قوته ؛ لأنه فرعُ وليس أصل فلا يعمل إلا بعد اعتماده على شيءٍ [٣] .

وقد حدّ الجرجاني ضوابط يعمل بها اسم الفاعل عمل فعله " هي التنكير وعدم الإضافة الحقيقية وإنما تجيء فيه الإضافة اللفظية من حيثُ انه اسم منوّنُ فيحذف منه التنوين ويضاف إلى ما انتصب به " [٤] .

جـ . الضميرُ العائدُ على الخبر الجُملة : اختلف النحاة في توجيه الآية الكريمة :﴿ **وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ** ﴾ [٥] ، فمن : مبتدأ ، وصبر وغفر صلتان لـ (من) وقوله : (لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ) خبر لـ(من) : والضميرُ العائدُ على الخبر وهو الرابط محذوف ، وهذا رأي الفارسي إذ يقول : " وقد يحذف الراجع من هذه الجملة إلى المبتدأ الأول ، ومثل ذلك قوله (عزّ وجل) (لمن صبر وغفر ان ذلك من عزم الأمور) في موضع الخبر ، ولم يرجع إلى المبتدأ الذي هو (لمن صبر وغفر ذكر في اللفظ)" [٦] ، وعند الجرجاني الذكرُ موجود وهو عائدُ من الفعل المقدّر الذي حذف وقام حرف الجر مقامه ، يقول : " واعلم ان اللام في قوله تعالى : (لمن صبر وغفر) لامُ ابتداءٍ و(مَنْ) بمعنى (الذي) فكأنَّه والله اعلم : والذي صبر وغفر ذلك بمنزلة قولك وزيد ... وقوله (لمن عزم الأمور) خبرهُ ان ذلك يكون من عزم

---

(١) ينظر : شرح الاشموني : ٦٥/٤ ، ارتشاف الضرب : ٤٨/٣ .

(٢) ينظر : منهج السالك : ٦٢٣/٢ ، همع الهوامع : ٨٢/٥ .

(٣) المقتصد : ٥٠٨/١ .

(٤) ينظر : نفسه : ٥١٦/١ .

(٥) الشورى : ٤٣ .

(٦) ينظر : الإيضاح العضدي : ١ / ٤٤ ، المفصل : ١ / ١٧ .

الأمور إلا انّ هذا الفعل لما حذف وقام حرف الجر مُقامه ، وانتقلت إليه لامُ الابتداء التي في خبر (إن) ... فالتقدير : انّ ذلك منه لمن عزم الأمور" [١] .

وتفردّ (ابن طاهر) بقوله : " وذلك موضوع موضع صبره وغفرانه فكأنَّه الأصل : ان صبرَ وغفرانه فعلهُ ، ثم وضعت موضع فلا يحتاج إلى ضميرٍ محذوف" [٢] .

وأيضا في قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ ﴾ [٣] فالضميرُ الذي في (يتربَصْنَ) وُضع موضع أزواجهم ، فأغنى ذلك من الضمير العائد على المبتدأ [٤] .

د ـ الضمير (أنا) في محل نصب : في قوله تعالى : ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ ﴾ [٥] ، وهي عند الخليل وسيبويه والمبرد على حذف اللام ، وكأنه قال : ولأن هذه أمتكم امةٌ واحدةٌ وأنا ربكم فاتقون[٦] .

وخالف ابن طاهرٍ إجماع النحاة في توجيهٍ غير مسبوقٍ حيث عد (أنا) منصوبةٍ بإضمار فعلٍ يُفسره (عليم) أي : فاعلموا ان هذه أمتكم ، (وأنا ربكم) معطوفة على هذه أمتكم[٧] .

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح : ١٨٢/١ .
(٢) البسيط في شرح جمل الزجاجي : ٧٥/١ .
(٣) البقرة : ٢٣٤ .
(٤) ينظر : البسيط : ١٧٥/١ .
(٥) المؤمنون : ٥٢ .
(٦) ينظر : الكتاب : ٤٦٤/١ ، المقتضب : ٧٤٣/٢ .
(٧) ينظر الكشاف : ٣٤/٣ .

هـ . نعت الضمائر : من الواضح انّ المسائل الخلافية دائماً ما تقعُ في نظرة النحوي المعنوية وتأويلاته التي يتبعها في المنحى التفسيري لنصوص القرآن الكريم ؛ ولعلّ هدفه منها شدُّ وشائج النص القرآني وإحكام ارتباطه ففي قوله تعالى :﴿ **قَالُواْ لاَ عِلْمَ لَنَا إِنَّكَ أَنتَ عَلاَّمُ الْغُيُوبِ** ﴾ [١] حيث قُرئ (علاّم) بالنصب[٢] .

وأجاز الزمخشري وقوعه نعتاً لـ (اسم ان) وأعطاه وظائف نحوية أخرى وهي الاختصاص والنداء وهو مخالف لإجماع النحاة[٣] وكذلك مخالف لرأيه في كتابه (المفصل) [٤] ، فقد ذهب إلى انّ الضميرَ لا يُنعت و لا يُنعت به ، وقد شرح (ابن يعيش) ذلك ؛ لأن المُضمرات اخصُّ المعارف وقد صار واضحاً عند المخاطب ما تعني[٥] .

وقد ذهب السهيلي مُبيناً ذلك حيث عدّ هذا النعت تحليةً للمنعوت ، وقد يكون تمييزاً بينه وبين غيره ورفعاً للالتباس ، والمضمر قد يحتاج إلى هذا كلّه[٦] .

و . الفاعل المضمر في مثل (نِعمَ رجلاً زيدُ) : ذهب سيبويه[٧] ومعظم البصريين إلى انّ في (نِعمَ) ، في قولنا : (نِعْمَ رجلاً زيدُ) ضميراً مُستتراً هو فاعل لـ(نعم) و(رجلاً) تمييز لذلك الضمير .وذهب ابن الطراوة[٨] إلى انّه لا إضمار في الفعل ، وان الفاعلَ محذوف[٩] أما النحاة فقد ذهبوا إلى انّ (زيد) في قولنا : زيدُ نِعمَ الرجلُ ، مُبتدأ ، والجملة بعده في موضع الخبر ، والرابط (هو)

---

(١) المائدة : ١٠٩ .
(٢) مختصر شواذ القراءات : ٣٦ .
(٣) الكشاف : ٦٠/١ .
(٤) المفصل : ١١٦ .
(٥) شرح المفصل : ٣ / ٥٦ .
(٦) نتائج الفكر : ٢١٣ .
(٧) الكتاب : ١٧٧/٢ . ١٧٨ .
(٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٤٨/٤ .
(٩)الموضع نفسه.

محذوف ، فالتقديرُ : زيدُ هو نِعمَ الرجلُ ، وقال ابن الطراوة [١] : (نِعمَ الرجلُ) تحمل الضمير ؛ لأن التركيب صيّر الجملة اسماً بمعنى الممدوح ، والمذموم ، فتحملَ الضميرَ الذي تحملاه ، ومن قال بأنَّ (أل) للعهد ، جعل الرابط تكراراً للمبتدأ باسم (هو) المبتدأ من حيث المعنى ، وإذا قلت : زيدُ نِعمَ رجلاً ، فمجيء هذا المذهب إلا مذهب ابن الطراوة ، فالرابط هو الضمير الذي رفعته (نِعمَ وبئسَ) ثم حُذف[٢]وبذلك يخالف ابن الطراوة سيبويه وغيره من النحاة .

ز . الضميرُ المجرور بـ(ربَّ) : اجمع أكثر النحاة على انّ الضمير المجرور لـ (ربَّ) معرفة[٣] ، وخالفهم الزمخشري حيث عدّ هذا الضمير نكرةً[٤]ولعلَّ سبب ذلك عنده أن المجرور بعد (رب) لا يكون الا نكرة ؛ وهو مخالف لإجماع النحاة .

٢. الظروف المبنية :

أ . لفظ (سحرَ) : لفظُ مبنيُ على الفتح ، والنحاة مختلفون في هذه اللفظة ، والمُراد به وقتُ بعينه ، وقد منعوها من الصّرف للعلمية والعدل ... أما العدل : فمن مصاحبة الألف واللام ، إذ كان قياسه ، وهو نكرةُ ان يعرف بالطريق التي تعرف بها النكرات ، واما العلميةٌ ، فأنَّه جُعلَ علماً لهذا الوقت . وقيل انّه مبني على الفتح ؛ لتضمنَّه معنى حرف التعريف ، كما انَّ (أمس) بُني على الكسر لذلك ، والى هذا ذهب ابنُ الطراوة [٥].

---

(١)ارتشاف الضرب : ٢٠٤٨/٤.

(٢)الموضع نفسه.

(٣) التصريح : ٤/٢ .

(٤) ينظر : الدراسات اللغوية والنحوية عند الزمخشري : ٣١ .

(٥) ينظر : همع الهوامع : ٨٧/١-٩٢ .

ب . أصل (مُنذ ومُذ) : ذهب سيبويه إلى انّ(مُذ) تكون ابتداء غاية الأيام والأحيان كما كانت(من) لا يدخل واحدٌ منهما على الآخر و(مذ) مخففة من (منذ) بحذف عينها ، والعرب تستعملهما اسمين وحرفين والأغلب على منذ ان تكون حرفاً ويجوز ان تكون اسماً [١] ، وقد ذهب الفراء إلى أصل (منذ) هو من و(ذو) الطائية [٢] ، وذهب ابن ملكون (ت٥٨٤هـ) إلى ان (مُنذ ومُذ) أصلان ؛ لأنه لا يتصرف في الحرف ولا شبهه[٣].

جـ . نصبُ (غدوةً) بعد (لدن) : جعل سيبويه نصبَ (غدوة) بعد (لدن) على انّ الشيء قد يكون على لفظٍ من موضعٍ ولا يطرّد القياس في غيره[٤] ،:

(وأما لدُّ) فهي (لدنُ) محذوفةً كما حذفوا (يكن) ، إلا ترى إنَّك إذا أضفته إلى مُضمراً ردّدته إلى أصله ، تقول : من لدنه فأما لدن كـ(مِنْ) [٥] .

قال المبرد : " وكذلك (لدنُ) ؛ لأنَّ معناها معنى (عند) فكلُّ ما كان غيرُ مُتمكنٍ في بابه فغيرُ مُخرج منه على جهة الاتساع إلى بابٍ آخر " [٦] ويرى الزجاجي انّ (لدن) بمنزلة (عند) إذا استقبلها الألف واللام أسقطت نونّها ورجعت إلى (لد) كقولك : لدُ زيدٍ ، ولدُ الرجل[٧] .

وحكمُ (لدن) ان ينخفض ما بعدها كسائر الظروف ، غير انَّ من العرب من نصبَ بها ، ولا ينصبُ غيره (غدوةً) مع (لدن) ؛ وذلك لكثرة استعمالها فغيّروها من الجرَّ ، فلا تقول على (لدن غدوةً) : (لدن بكرةً) ؛ لأنه لم يكثر في كلامهم (لدن

---

(٣) ينظر : الكتاب : ٣ / ٤٥٠ .
(١) ينظر : همع الهوامع : ٣ / ٢٢ .
(٣) ينظر : نفسه : ٩٢/١ .
(٤) ينظر : الكتاب : ٢٩٧/١ .
(٥) ينظر : الكتاب: ٣١١/٢ .
(٦) المقتضب : ٣٤٠/٤ .
(٧) حروف المعاني : ٢٦ .

غدوةً) [١] وذكر السيوطي لغزاً لطيفاً عن (لدن) وهو لسعد الدين التفتازاني مُلغزاً في (لدن غدوةً) واختصاصها بنصب (غدوةً) [٢] :

وما لفظةٌ ليست بفعلٍ ولا حرفٍ ولا هي مُشتق وليست بمصدر

وتنصبُ اسماً واحداً ليس غيره له حالةٌ معـه بيّن المُخبر

ولعلّ الرؤيا الجديدة تتضح في القرن الخامس الهجري ، حيث عُدَّ النصب (غدوةً) بعد (لدن) على ضربٍ من التشبيه والتأويل لـ(نون لدن) ، وذلك أنهم يقولون (لدُ) فيحذفون النون ، و(لدن) فيشبهونها بـ(عشرين) و(ضاربين) فنصبوا ما بعدها كما يُنصب ما بعد العشرين والضاربين[٣] .

والذي يفهم ان (غدوةً) انتصبت هنا شذوذاً ، ولا يمكن ان يحمل على نظيرٍ ولا يُحمل عليه نطير كما ذكر سيبويه[٤] .

٣. الأفعال الماضية الناقصة :

أ . **اجتماعُ المعرفتين بعد (كان)** : ذهب المتقدمون من النحاة إلى انّه إذا اجتمع معرفتان بعد (كان) أو إحدى أخواتها ؛ فإن كانت أحداهما قائمةً مُقام الأخرى ومسميةُ به ، فالخبرُ ما تريد إثباته نحو ، كانت عقوبتُك عُزلتَك ، وكان زيدُ زُهيراً فالعزلةُ ثابتةً ، لا العقوبة ، والتشبيه بزهيرٍ ثابتٍ ، ولو قلت : كانت عزلتك عقوبتك فهو مُعاقبُ لا معزول ، ولو قلت : كان زهيرُ زيداً ثبت التشبيه لزيدٍ وان كانت المعرفة هي الأخرى بنفسها ، والمخاطبُ يعرفها ، والنية مجهولةٌ
جعلت أيهما شئت الاسم والآخر خبر[٥] ، نحو كان زيدُ أخا عمرو ، وكان اخو عمرو زيداً ، ومعرفته إياهما الواحد بالعيان ، والآخر بالسماع ، هذا إذا استويا

---

(١) ينظر : شرح المفصل : ٤/١٠١-١٠٢ .
(٢) الأشباه والنظائر : ٣/٣٠ .
(٣) ينظر : النكت : ١ / ١٨٨ .
(٤) ينظر : الكتاب : ١ / ٥١ .
(٥) ينظر : الكتاب : ١/٤٩-٥٠ .

في رتبة التعريف[١] ، إلا إذا كان احدهما (إنْ) ، أو (أنْ) المصدريتين فالاختبارُ جعل احدهما اسماً والآخر الخبر ، ولذا قرأ أكثر القُرّاء : ﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَن قَالُوا ﴾ [٢] ، بنصب (جواب قومه) [٣] ، في حين لم يجوّز ابن الطراوة [٤] نحو : فما كان جواب قومه ، إلا ان يكون الخبرُ (جواب قومه) ؛ لأنّه يلي الناقصة ، فهو في خبر النفي ، و إنما ينفي ، ويوجب الخبر ، و إما الاسم فلا يوجب ، ولا ينفي عنه ، ولكن يوجب له ، وينفي عنه[٥] .

والذي يفهم انّ ابن الطراوة في هذه المسألة يجزم بمجيء الاسم الصريح (جواب) خبراً ، والمصدر المؤول بعده بموضوع الاسم ... ويذهب في تحديد الاسم والخبر المعرفتين بعد (كان) مذهباً آخر ، فيرى بأنَّ الذي لا تريد إثباته منهما تجعله الاسم ، والذي تريد إثباته تجعله الخبر ، نحو قول الشاعر [٦] :

فكان مُضلّي منْ هُديت برشده فللّه مُغوٍ عاد بالرُشدِ آمر

فقد اثبت الهداية لنفسه ، ولو عكس اثبت إلا ضلال[٧] .

ب . نفي أفعال المقاربُة : وهو الفعلُ الدالُّ على مُقاربة الفعل واستدعاء وقوعه[٨] ، وهو يدلُّ على شدة قرب الفعل من الوقوع وعلى انّه قد شارك الوجود[٩] ، وكان النحاة يشيرون إلى انّ دخولَ النفي على (كاد) كما في : (ما كاد يفعل) و (لم يكدْ يفعل) في فعلٍ قد فُعل ، ويدلُّ على " معنى انه لم يفعل

---

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٧٣/٣ .
(٢) النمل : ٥٦ .
(٣) الكتاب : ١٥٥/٣ .
(٤) ارتشاف الضرب : ١١٧٥/٣-١١٧٦ .
(٥)نفسه : ١١٧٦/٣ .
(٦) البيتُ منسوب السّواد بن قارب في شرح الاشموني : ٢٢٩/١ .
(٧) ارتشاف الضرب : ١١٧٧/٣ .
(٨) الجمل في النحو : ٢٠٠ .
(٩) دلائل الإعجاز : ٢٧٥ .

إلابعد الجهد ، وبعد ان كان بعيداً في الظنَّ ان يفعله ، كقوله تعالى :﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴾ [١] " [٢] .

والذي يبدو انّ النحاة وقعوا بشبهةٍ نحويةٍ أوضحها الجرجاني بقولة : "انَّ الذي يقتضيه اللفظ إذا لم (يكدْ يفعل) و (ما كاد يفعل) ، ان يكون المُراد أنَّ الفعلَ لم يكن من أصله ، ولا قارب ان يكون ، ولا أظن ان يكون" [٣] ؛ مُستدلاً على ذلك بدلالة (كاد) فلما كانت (كاد) تدلُّ على قُرب وجود الفعل ، كان مُحالاً ان يوجب نفيها وجوب الفعل ؛ لأنه يؤدي إلى ان يوجبَ نفي مقاربة الفعل لوجود وجوده ، وان يكون : ما قارب ان يفعل ، مقتضياً البتة انّه قد فعل[٤] .

وقد أنكر الجرجاني على النحاة ما ذهبوا إلية من ان إثبات (كاد) هو نفي ونفيهما إثبات[٥] .

واستناداً إلى رأي الجرجاني فقد وجه قوله تعالى : (فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ) بأنه نفي لوجود الفعل مُعقّب على إثباته[٦] .

جـ . جواز حذف فعل (الظنَّ) : نُسب إلى الأعلم وهو من علماء القرن الخامس الهجري القول بجواز الحذف في أفعال (الظنَّ) ، وعدم الجواز في أفعال العلم[٧] ؛ لكونه مسموعاً بكثرة في أفعال الظنَّ [٨] ، ودليلُه في ذلك حصول الفائدة

---

(١)البقرة : ٧١ .
(٢) دلائل الإعجاز : ٢٧٥
(٣) نفسه : ٢٧٥ .
(٤) ينظر : دلائل الإعجاز : ٢٧٥ .
(٥) ينظر : معاني النحو : ١٩٧ .
(٦) دلائل الإعجاز : ٢٧٥ .
(٧) ينظر : شرح الاشموني : ١٠٥/٢ .
(٨) ينظر : شرح التصريح : ٢٦٠/١ .

في باب (ظنَّ) ، وعدم حصولها في باب (عِلمَ) ؛ لأنَّ الإنسان ربما يخلو من الظنَّ فإن قال (ظننت) أفاد وقوع الظنَّ منه ، وفي (علِمتُ) فأنَّه لا يفيد ؛ لأن الإنسان لا يخلو من العلم ، حيث انّ له أشياء يعلمها حتماً نحو علمه ان الاثنين أكثر من الواحد[١] .

د . دلالةُ (ليس) على الحدث : عُدّت (ليس) دالةً على الحدث في قوله تعالى: ﴿ إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ * لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ ﴾ [٢] ، وهي من المسائل التجديدية في القرن السادس الهجري ، حيث تغيرت دلالة (ليس) .

هـ . بناء الفعل الماضي إلى (اسم المفعول) : أطلق سيبويه عليه بـ(المفعول الذي تعداه فعله إلى مفعوله) [٣] وسّماه المبرد (المفعول الذي لا يُذكر فاعله) [٤] وأطلق عليه ابن السّراج (المفعول الذي لم يُسمَ من فعل به)[٥] . وقد جوّز سيبويه اشتقاق (مكون) من الفعل الناقص (كان) لما لم يُسمَّ فاعلة[٦]وخالفهم الأعلم في القرن الخامس الهجري في عدم جواز نقل (كان) إلى (مكون) وحذف

الاسم وإبقاء الخبر[٧] ، في حين أجاز النحاة المتقدمون صياغة (كان) من (مكون) بقولهم : فأما أنْ تحذف الاسم والخبر جميعاً ، وتصوغ من (كان) مصدرّها فينوبُ ذلك المصدر مناب الاسم والخبر ويكون الاسمُ والخبرُ تفسيراً له فتقول : كيف الكون زيدُ مُنطلقُ فتضمر الكونَ في (كان) بدلالتها عليه ، إذ كان مصدراً ومكون زيدُ مُنطلق على ذلك التفسير المار [٨] .

---

(١) ينظر : شرح الاشموني : ١٠٥/٢ . ، وهمع الهوامع : ١٢٢٥/٢ .
(٢) الواقعة : ١-٢ .
(٣) ينظر : الكتاب : ٤٢/١-٤٣ .
(٤) ينظر : المقتضب : ٥٠/٤ .
(٥) ينظر : الأصول في النحو : ٧٦/١-٧٧ .
(٦) الكتاب : ٤٥ .
(٧) ينظر : النكت : ١٨٣/١ .
(٨) ينظر : الكتاب : ١٢٧/٣ .

٤ .الحروف والأدوات:

هذا المصطلح استعمله الخليل ، فقد قال في كتابه العين :. " كلام العرب مبني على أربعة أصناف :. على الثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي ، فالثنائي على حرفين " [١]

وكذلك استعمله سيبويه في (كتابه) وذلك عندما تحدث في باب الإضافة إلى المحلوف به وسقوطها ، حيث قال : . " وللقسم والمقسم به أدوات في حروف الجر ، وأكثرها الواو ثم الباء ، يدخلان على كل محلوف به ... وهي عنده كل حرف أداة وليس العكس " [٢] . وسمّاها الفراء (حروف المعاني) [٣].

وقد اضطّرني هذا الاختلاف إلى تقسيمها حسب موضوعاتها النحوية التي ترد من خلالها إلى تقسيمها إلى أقسام متعددة أهمها :. حروف الجر ، وحروف العطف وحروف النفي وحروف الشرط والنداء والاستثناء والحصر .

أ . حروف الجر :.

•**اسمية حرف الجرَّ (ربَّ)** : هناك حروف لم تخرج على معنى الحرفية عند جمهور النحاة ، لكنّ ابن الطراوة ونحاة آخرين عدّوها أسماء ولعل أهمها : (ربَّ)

فهي عند البصريين حرف جر[٤] ، وهذا يتضحُّ في قول سيبويه عند حديثه عن (كم) وربَّ : " لأنَّ كم وربَّ غير اسمٍ ، فلا يجوز ان تقول رُبُّ رجلٍ لك " [٥] . وخالفهم ابن الطراوة في ذلك حيث عدَّ (ربَّ) اسماً وهو يوافق الكوفيين في ذلك[٦] .

---

[١] العين : ١ / ٤٨ .

[٢] الكتاب : ٣ / ٤٩٦ .

[٣] المصطلح النحوي ، للقوزي : ١٧٤ .

(٤) الكتاب : ١٧٠/٢ .

(٥) نفسه : ١٧٠/٢ .

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٠٥/٤٠ .

• **زيادة (مِن) في الإيجاب** : يرى سيبويه انَّ زيادة (مِن) إذا تقدمها نفي وما بعدُها نكرة لتأكيدها واستغراق الجنس قال : " وقد تقدمها في موضع (لو لم) تدخل فيه لكان الكلامُ مُستقيماً ، ولكنّها توكيدَ بمنزلة (ما) إلا أنَّها تجرُّ ؛ لأنَّها حرفُ إضافة ، وذلك قوله : ما أنا من احدٍ : فلو خرجت (من) كان الكلامُ حسناً ، ولكنّه أكد لـ (مِن) ؛ لأنّها في موضع تبعيض " (١) .

وعلل المبرد مجيأها زائدةً مع النفي وعدم جواز ذلك في الإثبات ؛ لأن المنفي يقع واحدة في معنى الجمع ... فإذا قلت : جاءني من احدٍ لم تقع ها هنا زائدة ؛ لأنَّ معنى الجمع ههنا ممتنع ؛ لأحاطته بالناسِ أجمعين(٢) .

ولعلّ التجديد يتضحُّ في اتخاذ (مِن) مساراً دلالياً ، فلا تكون زائدةً في الموجب إلا في خِطاب الكافرين ، أما في غيره فهي تبعيضية(٣) .

- **دلالة (حاشا) على التنزيه)** : عُدَّت (حاشا) حرفَ جرٍ شبيه بالزائد في قوله تعالى : ﴿ **وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَراً * إِنْ هَذَا إِلاَّ مَلَكٌ كَرِيمٌ** ﴾ (٤) ، وذهب الزمخشري إلى أنها " كلمةُ تفيد معنى التنزيه من باب الاستثناء ، وهي حرفُ من حروف الجرَّ فوضعت موضع التنزيه والبراءة ، فمعنى (حاشَ لله) ، براءة اللهِ وتنزيهه "(٥) . وقد ردَّ أبو حيان إفادتها معنى التنزيه فهو شيء لم يعرفه النحويون(٦) ، وهي عند سيبويه حرفُ تجر ما بعدها(٧) ، وعند المبرد جوّز ان تكون فعلاً ، و إنها في (حاشَ لله) مصدر ؛لأنها دخلت على حرف الجرَّ (٨) .

---

(١) الكتاب : ٤/٢٥٥ .
(٢) المقتضب : ٤/٢٤٠ .
(٣) ينظر : الكشّاف : ٤/٢٩٥ .
(٤) يوسف : ٣١ .
(٥) الكشّاف : ٢/٤٦٥ .
(٦) البحر المحيط : ٥/٣٠ .
(٧) ينظر : الكتاب : ١/٣٣٧ .
(٨) ينظر : المقتضب : ٤/٣٩٢ .

ب . حروف العطف :

• **الواو واشكاليتُها** : وهي للجمع مُطلقاً ، ولا يشترط معها الترتيب ، ولكنه كثيرُ وقال به عديدُ النحاة والمُفسرين ، كما إنها قد تخرج عن إفادة الجمع وتستعمل بمعنى (أو) وذلك في التقسيم والإباحة والتخيير ، كما تكون بمعنى (الباء) و (لا التعليل) (١) . وقد ذهب الأخفش إلى ان (الواو) في (أو عجبتم) زائدة وهي عند الكسائي (أو) وقد حُركت منها (الواو) ؛ تسهيلاً(٢)

ولعلّ الجديدَ يتضح في ذهاب الزمخشري إلى ان (واو الحال) هي واو عطفٍ اُستعيرت للوصل ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ **وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءهَا بَأْسُنَا بَيَاتاً أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ** ﴾ (٣) ، وذهب الزمخشري إلى انّ في الكلام حذفاً وهو حذف (الواو) لاشتغال اجتماع حرفي عطف إذا عُطفت على حالٍ قبلها(٤) ، وفي بعض الآيات نرى الزمخشري يُخرّج هذه الآيات التي يجيء فيها حرف العطف (الواو) ، كما في قوله تعالى : ﴿ **أَوَ عَجِبْتُمْ أَن جَاءكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ** ﴾ (٥) ، حيث قُدرَّ المعطوف عليه محذوفاً تقديره : أكذبتم وعجبتم(٦) أما الأنباري يقول انَّ " الأصل في الواو ان تكون حرف عطفُ والأصل في حروف العطف ان لا تعمل ؛ لأنها لا تختص ولأنَّها تدخلُ تارةً على الفعل وتارةً على الاسم"(٧) ، ويرى السهيلي اختصاصها بالعطف وهي تعطف اسماً على اسمٍ مخفوضٍ ملحوقٍ به(٨) .

---

(١) ينظر : مغني اللبيب : ٤٦٣ .،
(٢) ينظر: مُشكل إعراب القرآن : ١٠٥/١ .
(٣) الأعراف : ٢ .
(٤) الكشّاف : ٦٧/٢ .
(٥) الأعراف : ٦٣ .
(٦) الكشاف : ١١٥/٢ .
(٧) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٥٥٦/٢ .
(٨) ينظر : أمالي السهيلي : ٤٤ .

ولعلّ ذلك من باب إرجاع الحرف إلى أصله في العمل ، والأصلُ مأخوذ من شياع المعرفة والعلم التام . وسماها بعض النحاة (واو الثمانية) وهي تأتي في آخر الإخبار ومن قال بذلك ابن خالويه ، وحكى الثعلبي عن أبي بكر بن عياش ان قريشاً كانت تقول في عددها ، ستة ، سبعة ، وثمانية فتُدخل الواو في الثمانية .

وقد عدّها الحريري في (درته) من خصائص العربية ، وتدخل في الثامن وأشار إلى ان بعضَ النحاة أطلق عليها اسم (واو الثمانية) وخرّج عليها قوله تعالى

: ﴿التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدونَ الآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنكَرِ ﴾ (١) ، وقد ربطها بجانبٍ تفسيري ، وادّعى أن أبواب الجنة ثمانية (٢) .

وقد تفيد (الواو العاطفة) تأكيد لصوق الصفة بالموصوف ، وهي بمثابة الواو الداخلة على الجملة الواقعة حالاً عن المعرفة(٣) ، ذكر ذلك وهو يتحدث عن قوله :﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْماً بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ قُل رَّبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِم مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ (٤) .

وردَّ أبو حيان ذلك بقوله : " انَّ هذا المعنى لا اعلمَ انَّ أحداً قاله " (٥) .

والواضح انّ رؤية الزمخشري تقرن بين النحو والدلالة ، فهو يؤكدُ على لصوق الصفة بالموصوف بالدلالة على ثبات الصفةِ واستقرارها ويقول عنها : " إنَّها للدلالة على كمال الصّفات كما في قوله تعالى : ﴿ الصَّابِرِينَ وَالصَّادِقِينَ وَالْقَانِتِينَ وَالْمُنفِقِينَ وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالأَسْحَارِ ﴾(٦) "(٧) .

---

(١) التوبة : ١١٣ .
(٢) ينظر : درة الغواص : ٤٢٤ .
(٣) الكشّاف : ٧١٣/٢ .
(٤) الكهف : ٢٢ .
(٥) البحر المحيط : ٤٤٥/٥ .
(٦) آل عمران : ٤١٧ .
(٧) ينظر الكشّاف : ٤٣/١ .

وقد استدل الزمخشري على زيادتها بقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴾ (١) ، حيث سقطت الواو ، وهذا دليلُ على أنَّها زائدةُ لتوكيد الصّفةِ .

ولعلَّ الذين منعوها ذهبوا مذهبَ الصّناعة النحوية من أمثال أبي حيّان ، أما الزمخشري فهو يستدل على معانٍ مُفترضةٍ ، ففي قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ وَتَرَى الْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَداً ﴾(٢) ، فمجيء الفعل الماضي بعد الواو

دليلُ على انَّ الحشرَ قبل التيسير(٣) ، وافترض أبو حيان وجود (قد) محذوف على انَّ التيسيرَ واقعُ في حالِ الحشر(٤) .

والذي يظهر انَّ الواو عاطفة لضمان تحقق مجيء الأهوال التدريجية وضمان ثباتها حتى يبقى الإنسانُ في خَوْفٍ مُستمرٍ لا ينقطع وهي احدُّ أنواع العذابات الأخروية .

●**دلالة (ثمَّ) على التفاوت :** وهي تقتضي التشريك في الحكم والترتيب والمُهلة وقد لا تفيد التشريك ، وإنما تفيد الترتيب الإخباري عند بعض النحويين ولا علاقة لها بالمُهلةُ الزمانية(٥) وقد اختارَ أبو حيان في (ارتشاف الضرب) إفادتها الترتيب والمُهلة الزمانية(٦).

ولعلَّ التجديدَ يتضحُّ في إضافة معنى جديد وهو (التفاوت) ففي قوله تعالى : ﴿ثُمَّ أَفِيضُواْ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ ﴾(٧)

---

(١) الشعراء : ٢٠٨ .
(٢) الكهف : ٤٧ .
(٣) الكشّاف : ٧٢٦/٢ .
(٤) ينظر : البحر المحيط : ٦/ ١٣٤ .
(٥) ينظر : مغني اللبيب : ١٥٩-١٦٠ .
(٦) ارتشاف الضرب : ٦٣٨/٢ .
(٧) البقرة : ١٩٩ .

قال الزمخشري : " فأن قلتُ ، فكيف موقع (ثمَّ) قلت نحو موقعها في قولك : أحسن إلى الناس ثمَّ لا تُحسن إلى غير كريم ، ونأتي بـ(ثمَّ) ، لتفاوت ما بين الإحسان إلى الكريم والإحسان إلى غيره "[١] .

●**دلالة (أو) على الإباحةِ** : جعلَ الزمخشري (أو) دالةُ على الإباحة في قوله تعالى : ﴿ **ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّن بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً** ﴾ [٢] ، فالتقدير : أو هي اشدُّ ، أو على إضمار (مثل) : أي أو مثلُ أَشدُّ[٣] وقد وافق العكبري الزمخشري في ذلك[٤] ، فهي للإباحة عند الزمخشري ، كما في قوله تعالى : ﴿**وَعَلَى الَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفُرٍ وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا إِلاَّ مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوِ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ** ﴾ [٥] ، فالآيةُ تحمل تأويلين الرفع بالعطف على ظهورها ، أو النصب عطفاً على شحومها وقال الزمخشري : " و أو بمنزلتها في قولهم : جالِسْ الحسن أو ابن سيرين " [٦] ، والذي يبدو انَّ الزمخشري ذهب مذهباً لم يذهب إليه غيره إلا إذا فسّرنا قوله على أنها لمنزلتها في الجمع بين الاثنين ؛ لأن (أو) في المثال تعني ان مجالسة احدهما دون الأخر جائزة ، كما ان الجمع بينهما جائز وهذا ما صرح به الزمخشري في (كشّافة) [٧] .

---

(١) الكشّاف : ٢٤٧/١ .
(٢) البقرة : ٧٤ .
(٣) ا الكشّاف : ١٥٥/١ .
(٤) ينظر : التبيان : ٤٤/٢-٤٥ .
(٥) الانعام : ١٤٦ .
(٦) الكشّاف : ٧٥/٢ .
(٧) ينظر : الكشّاف : ٢٤١/١ .

● **حذف المعطوف بعد (أم)** : وهي تأتي متصلةً ومنقطعة ، والمتصلة تتقدمها همزة التسوية ، أو همزةُ يُجاب بها التعيين ، والمسموع هو حذف (أم) مع معطوفها [١] .

وذكر الفرّاء أنها إذا جاءت في الكلام وليس قبلها استفهام ، فهذا دليلُ على انها استفهامُ ، مبتدأ على كلامٍ سبق[٢] ، وذهب الأخفش إلى أنها منقطعة[٣] ، وذكر

ابن هشام و الواحدي (ت٤٦٧هـ) جواز حذف المعطوف بعدها في قوله تعالى ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَاء إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ ﴾ [٤] والتفسير : أبلغكم ما تنسبون إلى يعقوب من ايصاء بنيه باليهودية أم كنتم شُهداء ؟[٥] ، وقرر السُهيلي انّ كلّ ما جاء في القرآن عن (أم) لا ينبغي ان تكون فيه منقطعة ، وأما ما ورد منها وليس قبلها استفهام فهو متضمنُ في المعنى[٦] .

جـ . حروف النفي :

● **إفادة (لن) تأكيد النفي** : حروف النفي للمستقبل ، وهي عند الخليل مركبةُ من (لا) و (أنْ) [٧] . ومذهبُ سيبويه إنَّها مفردةُ وهي للمستقبل[٨] .

---

(١) ينظر : شرح التسهيل : ١٧٨ ، مغني اللبيب : ٦٤ .
(٢) معاني القرآن : ٧١/١ .
(٣) نفسه : ٧١/١ .
(٤) البقرة : ١٣٣ .
(٥) ينظر : مغني اللبيب : ٦٥ .
(٦) ينظر : نتائج الفكر : ٢٦١ .
(٧) ينظر : الكتاب : ٥٩٣/١ .
(٨) ينظر : نفسه : ١٣٥/١-١٣٦ .

ولعلَّ التجديدَ يتضحُّ في إفادتها تأكيد النفي ، وانَّ النفيَ بها أأكد من (لا) وجاء ذلك في قوله تعالى : ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَاتَّقُواْ النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ ﴾ [١]فهي وان كانت مثل (لا) لنفي المستقبل الّا ان فيها توكيداً وتشديداً كما تقول لصاحبك إلا أقيم غداً ، فأن انكر عليك قلتَ : لن أقيمَ غداً[٢] .

• **زمن النفي في (ما) النافية** : خالف الزمخشري إجماع النحاة في وظيفة (ما) النافية وأعطاها وظيفتين ، فهي لنفي الحال في قولك : ما يفعل زيد ، وما زيدُ مُنطلقٌ أو منطلقًا على اللغتين ، الوظيفة الثانية هي نفي الماضي المُقرّب من الحال في قولك ما فعل[٣] . وفي (الكشّاف) أنها لا تدخل الّأ على المضارع في معنى الحال[٤] ، في حين أنَّها قد ينفى بها الاستقبال عند المُحدثين[٥] .

• **(لات)مركبةُ** : ذهب جمهورُ النحاة إلى أنها مؤلفةُ من (لا) زيدت عليها (التاء) ، كما زيدت في (ثمَّ) ، فقالوا : (ثمتَّ) فهي للتأكيد ، وذهب ابن الطراوة إلى ان (التاء) ليست للتأكيد ، وإنما هي زائدةُ على الحين[٦] .

د . أدوات الشرط

• **قصرُ الشرط على (ان) و (لو)** : حدثت انتقاله مهمة في (مفصّل) الزمخشري عند تعرضه للشرط ، فهو لم يحددْ تعريفاً مُعيناً لأدوات الشرط إلا ان الزمخشري حدّدَ حرفي الشرط على أنها (ان ، ولو) وانَّ الفرقَ بينهما في ان (أن) تجعل الفعلَ للاستقبال ، و (لو) تجعله للمعنى وان كان (مستقبلاً) [٧] .

---

(١) البقرة : ٢٤ .
(٢) ينظر : الكشّاف : ١٠١/١ .
(٣) ينظر : المفصّل : ١٩٩/٢ .
(٤) ينظر : الكشّاف : ٣٦٢/٣ .
(٥) ينظر : الدراسات اللغوية والنحوية عند الزمخشري : ٥١ .
(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٢٠/٣ .
(٧) ينظر : المفصل : ٤٥٦ .

وكذلك قصرُ حرف الشرط على (ان ولو) ، ووضع لها عنواناً سمّاه (حروف الشرط) ، حيث حددها بقوله : وهما (ان ولو) ويدخلان على جملتين فيجعلان الأولى شرطاً والثانية جزاءٍ[١] .

والمعروف ان سيبويه وضعها تحت بابٍ سماه (باب الجزاء) : " فيما يُجازي من الاسماء غير الظروف : (حين ، ومتى ، وأين ، وأنى ، وحيثما ومن غيرهما ان ، وإذ ما ، ولا يكون الجزاء في (حيث) ولا في (إذا) جزاء حتى يضم إلى كل

واحد منهما (ما) فتصير (إذا) مع (ما) بمنزلة (إنما) و(كأنما) ليست (ما) فيها بلغوٍ ولكن كل واحدٍ منهما بمنزلة حرفٍ واحد" [٢] . ثم يذكر (إذا) مع أدوات الجزاء ؛ لأنها تعمل الجزاء في الشعر للضرورة ، وذكرها المبرد تحت باب (المجاورة) وحروفها[٣] .

والذي يفهم انّ هناك تطوراً أصبح في مفهوم الشرط وهو التساوي مع مفهوم الجزاء عند سيبويه[٤] .

ولعلّ هذا التطور نجم من استعمال أهل العربية عبر القرون المتعاقبة لأدوات الشرط ، فبعضها يحل بعضٍ ، كما نفعل في حياتنا اليومية ، فالعامي يستعمل (لو) محل (ان) و (إذا) محل (لو) و(ان) محل (إذا) .

والذي يبدو ان عاملَ كثرة الاستعمال تدخل في إعطاء هذه الأدوات مرونةً وحركةً في الاستعمال اللغوي وهو بحدّ ذاته ثراءُ للغة ونماء لها .

وكذلك عدَّ الزمخشري جواب (لو) جملة اسمية فهو يرى ان جواب (لو) يكون جملة اسميةٍ ففي قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُواْ واتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ اللَّه خَيْرٌ)﴾ [٥] . ذهب الزمخشري إلى ان (اللام) واقعةُ في جواب (لو) وهو قوله تعالى : (لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ

---

(١) ينظر : نفسه : ٤٥٦ .
(٤) الكتاب : ٣ / ٥٦ . ٥٧ .
(٣) ينظر : المقتضب : ٢/٤٥-٥٧ .
(٤)ينظر : الكتاب : ٣ / ٥٦ . ٥٧ .
(٥) البقرة : ١٠٣ .

اللَّه) كما انّه أجاز فيها التمني[١] ، ومجيء جواب (لو) جملة اسمية غير معهودٍ في لسان العرب ، كما أنها لا تحتمل معنى التمني ، وقد جواب (لو) محذوف وتقديره : لا (يثبوا) ، وما قاله الزمخشري مختلف في تخريجه ، ولا تُحمل علية القواعد ؛ لأنه اخرجُ عن النظائر ، وان اللامَ لامُ قسمٍ[٢] ، ولا يجوز ان يكون جوابها جملةً اسميةً عند الرضي ، وإنما ذلك شيءُ تختصُ به (ان) [٣] .

●**دلالةُ (أما) على التوكيد** : المعلوم ان (أما) حرف شرط وتوكيد[٤] وقال سيبويه : " أما وإذا يقطع بها الكلام ، وهما من حروف الابتداء يصرفان الكلام إلى الابتداء " [٥]

والغالب من أحوال (أما) التفصيل نحو قوله تعالى : ﴿ **أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ... وَأَمَّا الْغُلَامُ... وَأَمَّا الْجِدَارُ** ﴾[٦] ، ويقدّرها الجمهور بـ (مهما يكن من شيءٍ ...)[٧] وهي واحدُ بسيط غير مُركبٍ .

---

(١) ينظر : الكشّاف : ١/١٧٤ .

(٢) ينظر : البحر المحيط : ١/٣٣٥ .

(٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢ / ٣٦٤ ..

(٤) مغني اللبيب : ١/٥٥ .

(٥) الكتاب : ١/٩٥ ، وينظر : مفتي اللبيب : ١/٥٧ .

(٦) الكهف : ٧٩ ، ٨٢ ، ٨٠ .

(٧) ينظر : الجني الداني : ٤٨٢ .

ولعلّ الجديد ما ورد عند ابن العربي حيث قال : "أما هو موضوع بتجديد الخبر عنه يتوقع الاشتراك في الخبر ، وهي مركبةُ من المفتوحة الألف أو المكسورة الألف على اختلافٍ كثيرٍ ، وجعلوه نائباً مناب حرف الشرط في قولك : أما زيدٌ فمنطلقٌ في الأصل : (في جواب) ، ومن الواضح عدمُ استقامة المعنى فـ(أمّا)ليست داخلةُ في جواب (الفاء) ، بل الفاء داخلةُ في جوابها " [١] .

والذي يفهم انّ ابن العربي أعطاها معنىً جديداً وهو الدلالة على التجديد في المبتدأ وتوقع الاشتراك في الخبر .

وكذلك أضاف الزمخشري معنىً آخر وهو " إفادتها (التوكيد) بقوله تعالى : ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُواْ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ﴾[٢] .

فائدة (أما) ان تعطي الكلامَ فضلَ توكيدٍ ، تقول : زيد ذاهب فإذا قصدت توكيدَ ذلك وأَنه لا محالةَ ذاهب وانه بصدد الذهاب وان من عزيمته قلت : (أما زيدٌ فذاهبٌ) " [٣] ، وقد قال ابن هشام في (أما) : " وأما التوكيدُ فعلَّ من ذكره ولم أرَ من احكم شرحه غير الزمخشري " [٤] .

---

(١) عارضة الاحوذي : ١ / ١٨ .

(٢) البقرة : ٢٦ .

(٣) الكشّاف : ٢٠٦/١ .

(٤) المغني : ٥٧/١ ، شرح التصريح : ١٦١/٢ .

هـ . حروف النداء :

يرى الزمخشري انّ " (الياء) حرف وضع في أصله لنداء البعيد ، وهو صوت يهتف به الرجل بمن يناديه ... فإذا نودي به القريب الناطق فذلك للتأكيد المؤذن بأنَّ الخطاب الذي يتلوه معنيٌّ به جداً " (١) .

وقد رفض السهيلي فكرة عمل حرف النداء وتأويله وتقديره في حالة حذفه إذ يُشير إلى ان " المنادى منصوب بالقصد كونه مجرداً عن الإخبار عنه " (٢) ؛ معللاً ذلك " بوجود العمل في الاسم دونه نحو : صاحب زيدٍ اقبل ، (يوسفُ اعرض عن هذا) "(٣)

ثم يقول : " لو ان حرف النداء عاملاً لما جاز حذفه " (٤) .

ولعلّ احد الباحثين المحدثين علله تعليلاً صوتياً ؛ لأن حرف النداء قد يكون متكأً ومستقراً لحالة التنبيه التي يسقطها المنادي على المنادى وتجعل المنادى

معرباً بحركةٍ خفيفةٍ متناسبةٍ وحالة الامتداد الصوتي لحرف النداء إلا وهي الفتحة(٥) .

ولعلّ قوة عمل الفعل لا يجوّز حذفه ، وان الياء نائبة منابة فكيف يجوز حذفها مع العلم أنَّها اختصار للفعل واختصار المختصر إجحاف به(٦) .

---

(١) الكشّاف : ٢٢٤/١ .

(٢) أمالي السهيلي : ٧٧ .

(٣) نفسه : ٧٧-٧٨ .

(٤)أمالي السهيلي: ٧٧-٧٨ .

(٥) ينظر : الأصل والفرع في النحو العربي من سيبويه إلى ابن هشام : ١٥٩ .

(٦) الخصائص : ٢٧٥/٢ .

هـ . حروف الجواب :

●(بلى) مركبة : انفرد السهيلي وهو من نحاة القرن السادس الهجري إلى ان (بلى) كلمة مركبة من (بل) التي للإضراب ، و (لا) التي للنفي من اجل ذلك لا تقع أبداً إلا إضراباً عن نفي[١] .

و . أدوات التعريف :

●دلالة (الألف واللام) على الحصر : من المعلوم انّ طرائق الحصر كثيرةٌ و أوصلها السيوطي إلى أربع عشرة طريقة[٢] ، وهي النفي والاستثناء ، وإنما

●والعطف بـ (لا) و (بل) و (لكن) ، تقديم ما حقه التأخير[٣]، وقد تفرد ابن العربي برأيٍ حين ذكر ان (أل) تفيد الحصر ، إذ ان تعريف الجزأين بالألف واللام

يفيد الحصر حقيقةً أو مبالغةً ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿**الحمدُ لله**﴾ [٤] فهو يفيد الحصر كما في قوله تعالى : ﴿**إياك نعبدُ** ﴾ [٥] أي انّ الحمد لله لا لغيره[٦] .

وقد ذكر ابن العربي ان إفادة (أل) التعريف للحصر في باب فضائل الجهاد والرباط في شرحه لحديث النبي (ص) : " **والمجاهد من جاهد نفسه** " [٧]

---

(١) أمالي السهيلي : ٤٤-٤٥ .
(٢) ينظر : الاتقان : ٧٩/٢ .
(٣) ينظر : جواهر البلاغة : ١٤٦ .
(٤) الفاتحة : ١.
(٥)الموضع نفسه.
(٦) الاتقان : ٥١/٢ .
(٧) ينظر : في تخريجه : سنن الترمذي : ١٤٢/٤ .

وهذا يؤكد أهمية جهاد النفس وهو العدو الداخلي ؛ وذلك لأنه حصره بالألف واللام وقدّمه وفضّله كما تقول الكريمُ يوسفُ ،والمالُ الأبل[١]

ز . **أدوات الاستثناء :**

●**جواز الفصل ب(إلا) بين الصفة الموصوف** : ذهب جمهور النحاة إلى عدم جواز الفصل بين الصفة والموصوف بـ (إلا)

وما جاء من ذلك فعلى تقدير بدلٍ محذوفٍ ، ففي نحو : ما جاء احدُ إلا راكبُ على تقدير الّأ رجلُ راكب وقد انفرد الزمخشري بجواز الفصل بين (إلا) وموصوفها ، ففي قوله تعالى : ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾ [٢] ، وأعرب الجملة الواقعة بعد (إلا) صفةً لـ(قريةٍ) [٣] ولم يَقلُ بذلك إلا الزمخشري وتابعه مكي بن أبي طالب[٤] .

(١) ينظر : عارضةُ الاحوذي : ١٢٢/٧ .
(٢) الحجر : ٤ .
(٣) الكشاف : ٥٧٠/٢ .
(٤) ينظر : مُشكل إعراب القرآن : ٤١٠/١ .

الخاتمـــــة

الخاتمـــة

وبعد هذا لابدَّ من ان ينتهي بي الأمر إلى جملة من النتائج أجملها بالآتي :

١. هناك أدّلة واضحة و براهين ساطعة على سقم الناس وتململهم من القواعد النحوية التقليدية وهذا ما أكّدته النقودات النحوية الكثيرة .
٢. انقسمت فترة القرن الخامس والسادس الهجريين إلى نمطين من أنماط التجديد في التفكير النحوي وهما النمط التنظيري الذي مثلته دعاوى الجرجاني في جعل ضابط المعنى وعلاقته مع اللفظ صورة لتشكيل النحو المعنوي ولعلَّ هذا التطبيق نجده عند الزمخشري في (كشافه)، ونمط آخر مثلته دعاوى المعري ونقوداته للنحو البصري واستعمل في ذلك أسلوب التهكم والسُخرية والقصص الخيالية مما يدل على تذمر الناس من قيود النحو القديمة .

٣. انتقال عدوى التذمر من صياخيد النحو الرتيبة إلى نحاة الأندلس الذين رفعوا لواء التغيير والتجديد في منهجية النحو ، وإلغاء كثير من أبوابه التي لا فائدة منها وهذه الدعاوى مثلتها دعوة ابن حزم وابن الطراوة والسهيلي وابن مضاء القرطبي .

٤. ظهور نمط آخر من أنماط التجديد النحوي وهو التجديد التطبيقي الذي مثله الحريري في مقاماته ، وكذلك الزمخشري في مقاماته الوعظية رغبة منهم في إيصال المادة النحوية إلى المتلقي بطريقةٍ مأنوسة ومألوفة لا يأباها السمع ويرتضيها الذوق .

٥. إدخال القواعد النحوية في الأحاجي والألغاز وهو فن معروف في حياة العرب لكنَّ العقلية الإبداعية استغلت ذلك النوع ووضعته في خدمة النحو وقد مثّل ذلك الزمخشري .

٦. إعادة هيكلة التأليفات النحوية وفق نمط جديد مختصر في استشهاداته وإضفاء عناوين جديدة على الكتب النحوية رغبة من النحاة في جذب سمع المتلقي ولفت انتباهه وكذلك خلق منهجية جديدة داخل النحو .

٧. توظيف النحو شعرياً طريقة إبداعية مثلها ابو العلاء المعري عندما إدخل المصطلح النحوي في الأبيات الشعرية وقد أفاد منها بطريقين طريقٍ تعليمي وإضافة فائدة أخلاقية كان يتبناها في ثقافته وأفكاره .

٨. هناك تجديد في منهجية النحو ولاسيما باب الاستشهاد فقد اتسعتْ نافذة الاستشهاد النحوي في القرنين الخامس والسادس الهجريين فبعدما كان الاستشهاد يتوقف عند ابن هرمه إلا انَّ النحاة في هذين القرنين شملوا شعراء كان لا يُستشهد بشعرهم من أمثال أبي تمام والمتنبي والشريف الرضي وغيرهم . وتأسيس قواعد نحوية على الحديث النبوي الشريف بعدما كان النحاة لا يكثرون منه ولهم ضوابط في ذلك .وكذلك حصل تجديد في الاستشهاد بالقراءة القرآنية حيث استشهد بالقراءات الشاذة .

٩. هناك تجديد في التبويب النحوي إذ تأسس على منهجين تجديديين الأول تجديدي تعليمي مثله الحريري . والثاني تجديدي عقلي مثله الزمخشري.

١٠. تداخل علوم أخرى مع علم النحو كعلم التفسير وعلوم المذاهب الإسلامية والبلاغة مما يدلّ على وجود عقليات إدماجية لديها سعةُ أفق

نحويـة وتفسـر النحـو لا علـى أسـاس اللفـظ فقـط ، وإنمـا علـى أسـاس المعنى . ومن ثم أدت هذه العلوم إلى توسع المنهج النحوي .

١١. وجود تطور في المصطلح النحوي وإضفاء جانب المعنى عليه وعدم تقييده بالإطار اللفظي فقط ، وكذلك وجود مسائل نحوية جديدة تخالف المسائل التي قال بها النحاة الأوائل .

المصادر والمراجع

ثبت المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أولاً : المصادر والمراجع

- آفاق الشعر العربي في العصر المملوكي : ياسين الأيوبي بروس برس لبنان ، ط١ ، ١٩٩٥م .
- ابن جني النحوي (آراؤه ومذهبه) ، د . فاضل السامرائي ، دار النذير للطباعة والنشر
- والتوزيع ، (د . م) ، ١٩٦٩م .
- ابن نباته المصري : عمر موسى باشا ، ط٣ ، دار المعارف، القاهرة ١٩٩٢م .
- أبو الحسن ابن الطراوة ، محمد إبراهيم البنا ، ط١ ، دار الاعتصام ، القاهرة ، ١٩٩٨ .
- أبو العلاء المعري وملامح حياته وأدبه : د. محمد طاهر الحمصي ، دار ابن كثير ، دمشق ، ط١ ، ١٤٢٠هـ . ١٩٩٩ .
- الاتقان في علوم القرآن : أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ) تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط٣ ، دار التراث ، القاهرة ، ١٤٠٥هـ .
- اثرً النحاة في البحث البلاغي : د. عبد القادر حسين ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ، الفجالة . القاهرة .
- الإحكام في أصول الأحكام : أبو محمد علي بن حزم الأندلسي (ت٤٥٦هـ) ، ط١ ، مكتبة الخانجي ، مصر ، ١٣٤٥هـ .
- إحياء النحو ، إبراهيم مصطفى ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة . مصر . ١٩٥٩م .

- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان محمـد بن يوسف الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) تحقيق وتعليق : الدكتور : مصطفى احمد النماس ، مكتبة الخانجي ط١ ، القاهـرة ، (١٩٨٧) .
- أسرار البلاغـة في علم البيان ، الإمام عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ . ٤٧٤هـ) صححّها على نسخة الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده وعلّق على حواشيه السيد محمد رشيد رضا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٩٨٨م .
- أسرار العربية ، الشيخ كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (ت٥٧٧هـ) تحقيق وتعليق : بركات يوسف يعقوب . شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع . بيروت . لبنان ، ط١ ، ١٩٩٩م .
- اسطورة الادب الرفيع ، الدكتور علي الوردي ، دار ومكتبة دجلة والفرات ، بيروت ، ط٢، ٢٠١٠م.
- أسماء الصحابة الرواة وما لكلِّ واحدٍ من العدد : الإمام أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري (ت ٤٥٦هـ) : تحقيق : سيد كردي حسن ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤١٢هـ ، ١٩٩٢م .
- الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز : عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام (ت٦٦٠هـ) ، دار الحديث ، القاهرة ، د. ت .
- الأشباه والنظائر في النحو : السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن (ت٩١١هـ) ، تحقيق : د. عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، ط١ بيروت ، ١٩٨٥م.
- الأصل والفرع في النحو العربي من سيبويه إلى ابن هشام ،(دراسة نحويه) ، د.عبد الحسن خضير عبد ،مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي ، ٢٠٠٩م
- أصول التفكير النحوي : د. علي أبو المكارم ، منشورات الجامعة الليبية كلية التربية . ١٣٩٣هـ ، ١٩٧٣م .

- ❖ أصول الدين : أبو منصور عبد القاهر بن طاهر (ت٤٢٩هـ) ، ط١ مطبعة الدولة ، استانبول ، ١٣٤٦هـ ، ١٩٢٨م .
- ❖ أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مُضاء في ضوء علم اللغة الحديث ، د. محمد عيد ، عالم الكتب ، القاهرة ، .ط٤ . ١٩٨٩.
- ❖ الأصول في النحو : أبو بكر محمد بن سهل السّراج (ت٣١٦هـ) تحقيق الدكتور : عبد الحسين الفتلي ، ط٢ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٧هـ ، ١٩٨٧م .
- ❖ أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ، للدكتور نايف خرما ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٧٨م .
- ❖ إعراب القرآن ، أبو جعفر احمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت ٣٣٨هـ) ، تحقيق الدكتور : زهير غازي زاهد ، مطبعة العاني ، بغداد ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م .
- ❖ الاقتراح في أصول النحو ، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق الدكتور : محمد سليمان ياقوت ، ط١ ، دار المعرفة الجامعية ، القاهرة ، ٢٠٠٦ .
- ❖ أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة : د. فاضل مصطفى الساقي المطبعة العالمية . مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٧٧م .
- ❖ أمالي ابن الشجري ، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي (ت : ٥٤٢هـ) تحقيق ودراسة الدكتور محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة .
- ❖ أمالي السهيلي ، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي (٥٨١هـ) تحقيق : محمد إبراهيم البنا ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، ١٩٧٠.
- ❖ الانتصار ممن عدل عن الاستبصار ، البطليوسي ، تحقيق حامد عبد المجيد ، القاهرة ، ١٩٥٥م .

- ❖ الإنصاف : أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني (ت٤٠٣هـ) ، ط١ تحقيق محمد زاهد الكوثري ، مؤسسة الخانجي ، القاهرة ، ١٣٨٢هـ ، ١٩٦٣م .
- ❖ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت٥٧٧هـ) تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية ، مصر، ط٤ ١٣٠٨هـ / ١٩٦١م .
- ❖ أوضح المسالك على ألفية ابن مالك ، جمال الدين عبد الله بن يوسف الأنصاري ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة مصر ط٤ . ١٣٧٥هـ /١٩٥٦م
- ❖ الإيضاح العضدي ، أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) حققه وقدّم له : الدكتور حسن شاذلي فرهود ، مطبعة دار التأليف ، مصر ، ط١ ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩ م .
- ❖ الإيضاح في شرح المفصّل ، ابن الحاجب النحوي ، تحقيق د. موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني . بغداد ، ١٩٨٣م .
- ❖ الباخرزي حياته وشعره وديوانه ، محمد التونجي ، بيروت ، دار صادق ١٩٩٤م
- ❖ البحر المحيط : أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥هـ) ، ط٢ ، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٣٩٨هـ ، ١٩٧٨م .
- ❖ بذل النظر في الأصول : محمد بن عبد الحميد الاسمندي (ت٥٥٢هـ) تحقيق الدكتور :محمد زكي عبد البر ، مكتبة التراث ، ط١ ، القاهرة ١٤١٢هـ . ١٩٩٢م .
- ❖ البرهان في علوم القرآن : بدر الدين أبو عبد الله الزركشي (ت٧٩٤هـ) تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، دت .

- البسيط في شرح جمل الزجاجي : ابن أبي الربيع عبد الله بن احمد بن عبد الله القرشي الاشبيلي (ت . ٦٨٨هـ) تحقيق د. عياد بن عبد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : جلال الدين السيوطي تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم . القاهرة . ١٩٦٤م .
- البلاغة العربية (قراءة أخرى)، د. محمد عبد المطلب ، الشركة المصرية العالمية للنشر ، مصر ، القاهرة ، ١٩٩٧م .
- البلاغـة : أبو العباس المبرد (ت٢٨٥هـ) ، تحقيق : د . رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٢، ١٩٨٥.
- البيان في غريب إعراب القرآن ، أبو البركات الأنباريّ ، تحقيق الدكتور طه عبد الحميد ، القاهرة ، ١٩٦٣م .
- تاريخ النحو في المشرق والمغرب : محمد المختار ، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ، ايسيسكو ، ١٤١٧هـ ، ١٩٩٩م .
- التبيان عن وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن / العكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (ت٦١٦هـ) دار الكتب العلمية ، ط١ ١٩٧٩م ، بيروت.
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب : للأعلم الشنتمري ، تحقيق الدكتور زهير عبد المحسن سلطان ، ط٢ بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤١٥هـ ، ١٩٩٤م .
- التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية : الدكتور عبد الفتاح لاشين ، دار المريخ ، المملكة العربية السعودية ، الرياض ، (د. ت) .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي (ت ٦٧٢هـ) ، تحقيق : محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، مصر ، ١٣٨٧هـ . ١٩٦٧م .

- ❖ تطور الدرس النحوي ، الدكتور (حسن عون) معهد البحوث والدراسات العربية ، مطبعة الجيلاوي ، القاهرة ، ١٩٧٠م .
- ❖ التطور النحوي للغة العربية " محاضرات ألقاها في الجامعة عام (١٩٢٩م) المستشرق الألماني برجشتراسر ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٤ ، ٢٠٠٣م .
- ❖ التعليق على الموطأ في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه ، أبو الوليد هشام بن احمد الوقشي (ت ٤٨٩هـ) ، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، مكتبة العبيكان ، مكة المكرمة ، ط١ ،(٢٠٠١ م) .
- ❖ التقريب والإرشاد : أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني (ت ٤٠٣هـ) قدم له وحققه وعلق عليه الدكتور عبد الحميد بن علي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٢، ١٤١٨هـ . ١٩٩٨م .
- ❖ تقويم الفكر النحوي عند الأعلم الشنتمري في ضوء علم اللغة الحديث ، د. فتوح خليل ، دار الوفاء ، الإسكندرية ، ط١ ، ٢٠٠٠م ، .
- ❖ تكوين العقل العربي : د. محمد عابد الجابري ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان، ط٧ ، ١٩٩٨م .
- ❖ التلخيص في أصول الفقه : أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني (ت٤٧٨هـ) تحقيق : محمد حسن إسماعيل ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، بيروت ، ١٤٢٤هـ . ٢٠٠٣م .
- ❖ التمهيد في أصول الفقه : محفوظ بن احمد الكلوذاني (ت ٥١٠هـ) دراسة وتحقيق الدكتور : مفيد محمد ابوعمشه ، مؤسسة الريان / المكتبة المكية . ط٢ ، بيروت ، مكة المكرمة ، ١٤٢١هـ . ٢٠٠٠.
- ❖ ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ، الخطابي ، دار المعارف . مصر
- ❖ الجُمل في النحو : أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٣٧هـ) تحقيق د. علي توفيق الحمد ، دار الأمل ، بيروت ط٤ ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .

- ❖ الجنى الداني في حروف المعاني ، حسن بن قاسم المُرادي (ت ٧٤٩هـ) تحقيق : طه حسين ، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م .
- ❖ جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع : السيد احمد الهاشمي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط٦ ، د . ت .
- ❖ الحدُّ النحوي وتطبيقاته حتى نهاية القرن العاشر الهجري : د. رياض السوّاد ، مطبعة الراية ، عمان . الأردن ، ط١ ، ٢٠٠٩ م .
- ❖ حروف المعاني :أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحق الزجاجي(ت ٣٤٠هـ) تحقيق علي توفيق محمد ، ط١ ، ١٩٨٤ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .
- ❖ الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجُمل : أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت٥٢١هـ) ، تحقيق : سعيد عبد الكريم سعودي ، دار الرشيد للنشر ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، الجمهورية العراقية ، ١٩٨٠م .
- ❖ الخصائص : أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) تحقيق : محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٩٩٠.
- ❖ الدراسات اللغوية والنحوية عند الزمخشري ، د. فاضل السامرائي ١٣٨٩هـ / ١٩٧٠ ، د. ط ، د. ت .
- ❖ درة الغواص في أوهام الخواص :ا لقاسم بن علي الحريري (ت٥١٦هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . دار الفكر العربي ، القاهرة ، د. ط ١٩٩٧م
- ❖ الدرس الدلالي عند الجرجاني : د تراث حاكم مالك الزيادي (د . ط) (د . ت)
- ❖ دلالات التراكيب (دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني) د. محمد حسنين ابو موسى ، منشورات جامعة قاريونس ، ١٩٧٩م .

- ❖ دلائل الإعجاز ، عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق ، محمود شاكر ، مطبعة المدني ، القاهرة ط٢ ، ١٩٨٩ .
- ❖ ديوان أبي تمام : بشرح التبريزي ، تحقيق : الدكتور محمد عبده عزّام دار المعارف ، مصر ، ١٩٥٧م .
- ❖ ديوان امرئ القيس عبد الرحمن المصطاوي ، دار المعرفة ، بيروت، لبنان ، ط٢ ، ٢٠٠٤.
- ❖ ديوان طرفة بن العبد ، تحقيق : عبد الرحمن المصطاوي ، دار المعرفة بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٣.
- ❖ ديوان عمرو بن معد يكرب الزبيدي، تحقيق هاشم الطعان ، مطبعة الجمهورية ، بغداد ،١٣٩٠هـ - ١٩٧٠ م .
- ❖ ديوان الفرزدق : عني بجمعه وطبعه والتعليق عليه عبد الصاوي ، المكتبة التجارية الكبرى ، د . ت .
- ❖ ديوان القطامي : تحقيق : جون بارث ، لندن ، ١٩٠٢م .
- ❖ ديوان المتنبي : بالشرح المنسوب إلى العكبري ، تصحيح مصطفى السقا وإبراهيم الابياري ، وعبد الحفيظ شلبي ، مطبعة البابي الحلبي ، القاهرة ١٣٧٦هـ .
- ❖ ديوان النابغة الجعدي : تحقيق عبد العزيز رباح ، المكتب الإسلامي دمشق ، ١٣٨٤هـ ، ١٩٦٤ .
- ❖ الردُّ على النحاة، لأبن مضاء القرطبي (ت٥٩٢هـ) ، تح : د. شوقي ضيف، ط١ ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٣٦٦هـ-١٩٤٧م.
- ❖ رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ على الإيضاح :ا بن الطراوة النحوي (ت ٥٢٨هـ) ، تحقيق : د. حاتم صالح الضامن . عالم الكتب ، ط٢ ، ١٤١٦هـ ، ١٩٩٦م .
- ❖ رسالة الغفران : ابو العلاء المعري حققه وقدّم له فوزي عطوي طبع في مطبعة ديانا . منشورات مكتبة التحرير . بغداد . ١٩٩٧ .

- رسائل الجاحظ: الجاحظ : ابو عثمان عمرو بن بحر (ت ٢٥٥هـ) جمعه حسن السندوبي ، مصر .
- سرُّ الفصاحة : ابن سنان الخفاجي . مطبعة صبيح . ١٩٥٣.
- سقط الزند ، ابو العلاء المعري احمد بن عبد الله (ت ٤٤٩هـ) ، شرح وضبط عمر فاروق الطبّاع ، دار الأرقم ، بيروت ، ط١ .
- سنن الترمذي (الجامع الصحيح) ابو يحيى محمد بن يحيى بن سورة الترمذي (ت٢٩٧هـ) ، تحقيق : احمد محمد شاكر ، دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان ، د. ت .
- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، د. خديجة الحديثي ، مطبوعات جامعة الكويت ، ١٩٧٣م . ١٩٧٤م .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي (ت ٧٦٩هـ) تحقيق ، محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، مصر ، ط ١٤، ١٣٨٥هـ / ١٩٦٥.
- الحلل في شرح أبيات الجمل : ابو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي ، تحقيق : عبد الله المناصير ، منشورات دار علاء الدين .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : أبو الحسن علي بن محمد الاشموني (ت٩٢٩هـ) حققه وشرح شواهده : محمد محي الدين عبد الحميد ، ط٢ مطبعة مصطفى البابي الحلبي و أولاده ، مصر ، ١٣٥٨هـ / ١٩٦٩م .
- شرح الأصول الخمسة : القاضي عبد الجبار بن احمد الهمداني(٤١٥هـ) تحقيق : عبد الكريم عثمان ، ط١ ، ١٩٦٥م ، مطبعة مكتبة وهبة . القاهرة .
- شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك : خالد بن عبد الله الأزهري (ت ٩٠٥هـ) ، مطبعة الاستقامة ، القاهرة ، ط١، ١٣٧٤هـ / ١٩٥٤م .
- شرح الحدود النحوية ، جمال الدين عبد الله بن احمد بن علي بن محمد الفاكهي (ت٩٧٢هـ) حققّه وقدّمه الدكتور محمد الطيّب الإبراهيم ، دار النفائس ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٩٩٦م .

❖ شرح الرضي على الكافية : محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي(٦٨٦هـ) تصحيح وتطبيق يوسف حسن عمر ، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر ط٢ . طهران .
❖ شرح المفصّل : ابن يعيش موفق الدين (ت ٦٤٣هـ) إدارة الطباعة المنيرية . مصر . ط١ .
❖ شرح المقدمة المحُسبة : ابن بابشاذ ، طاهر بن احمد (ت٤٦٩هـ) تحقق : خالد عبد الكريم ، ط١ ، الكويت ، ١٩٧٦م .
❖ شرح جمل الزجاجي : ابن عصفور ابو الحسن علي بن مؤمن الاشبيلي (ت٦٦٩هـ) تحقيق الدكتور : صاحب ابو جناح ، مطابع دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ١٤٠٠هـ ، ١٩٨٠م .
❖ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : ابو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن احمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) تحقيق الدكتور : محمد ياسر شرف ، ط١ ، مطبعة بيام ، دار إحسان للنشر والتوزيع ، طهران ، ١٤١٧هـ ، ق / ١٣٧٥هـ . ش .
❖ شرح شواهد مغني اللبيب : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تحقيق : احمد ظافر كوجان ، مكتبة الحياة ، بيروت
❖ شرح عيون الإعراب : ابو الحسن علي بن فضّال المجاشعي (ت٤٧٩هـ) تحقيق : د. حنا جميل حداد ، مكتبة المنار ، الأردن ، الزرقاء ١٤٠٦هـ . ١٩٨٥م .
❖ شرح مُلحة الأعراب : الحريري الإمام ابو محمد القاسم بن علي (ت ٥١٦هـ) حققه الدكتور فائز فارس . جامعة اليرموك . اربد . الأردن ، دار الأمل للنشر والتوزيع ، ط١ . ١٤١٢هـ . ١٩٩١م .
❖ شرح نهج البلاغة :ابن أبي الحديد(٦٥٥هـ) ، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٣٧٨هـ . ١٩٥٩م .

- ❖ شعر ابن القيسراني ، محمد بن نصر (ت٥٤٨هـ) ، جمع وتحقيق : عادل جابر ، الزرقاء ، الوكالة العربية ، ط١ ، ١٩٩١م .
- ❖ الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها : ابو الحسن احمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ) ، تحقيق الدكتور : مصطفى الشويمي ، مؤسسة بدران للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٣٨٣هـ / ١٩٦٤م .
- ❖ الصبح المنير في شعر أبي بصير ميمون بن قيس بن جندل الأعشى وألاعشيين الأخريين مطبعة أدلف هلز هوشين ، ١٩٢٧.
- ❖ صحيح البخاري : ابو عبد الله محمد بن إسماعيل بن ابراهيم البخاري (ت٢٥٦هـ) ، شرح وتحقيق الشيخ قاسم الشماعي الرفاعي ، دار القلم للطباعة
- ❖ صحيح مسلم : ابو الحسن مُسلم بن الحجاج بن مسلم القُشيري النيسابوري (ت ٢٦٩هـ) بشرح الإمام النوري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، د . ت .
- ❖ عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي : للإمام الحافظ ابن العربي المالكي (ت ٥٤٣هـ) ، دار العلم للجميع ، د . ت .
- ❖ العين : ابو عبد الرحمن الخليل بن احمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) تحقيق : الدكتور محمد مهدي المخزومي والدكتور ابراهيم السامرائي ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ،ط١، ١٩٨٠م.
- ❖ الغفران (دراسة نقدية) ، د. عائشة عبد الرحمن بنت الشاطىء ، دار المعارف ، (ط٤ ، مزيدة منقحة) .
- ❖ الفكر النحوي عند العرب : (أصوله ومذاهبه) تأليف : د. علي مزهر الياسري ، تقديم د. عبد الله الجبوري . الدار العربية للموسوعات ، ط١ . ٢٠٠٣م.
- ❖ الفن ومذاهبه في الشعر العربي : د. شوقي ضيف ، القاهرة ، دار المعارف ، ط١٠ ، ١٩٧٢م .

- ❖ فوائد في مشكل القرآن ، عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام (ت٦٦٠هـ) ، تحقيق سيد رضوان علي ، دار الشروق ، جده، ١٤٠٢هـ . ١٩٨٢م .
- ❖ الفوائد والقواعد : عمر بن ثابت الثمانيني (ت ٤٢٢هـ) تحقيق : د. عبد الوهاب محمد الكحلة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ٢٠٠٢م
- ❖ في النحو العربي (نقد وتوجيه) ، د . مهدي المخزومي ، ط١ بيروت لبنان . ١٩٦٤م .
- ❖ في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث ، د. نعمة رحيم العزاوي ، ط١ ، دار الشؤون الثقافية . بغداد . ١٩٩٥م .
- ❖ في إصلاح النحو العربي (دراسة نقدية) عبد الوارث مبروك ، دار القلم الكويت ، ط١ ، ١٩٨٥.
- ❖ قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني : د. محمد عبد المطلب ، مطابع المكتب المصري الحديث ، القاهرة ، مصر، ط١ ، ١٩٩٥م .
- ❖ القواعد النحوية مادتها وطريقتها : عبد الحميد حسن ، مطبعة العلوم ، ط٢ ١٩٥٢م .
- ❖ الكتاب : ابو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت١٨٠هـ) تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، الشركة الدولية للطباعة . الناشر . مكتبة الخانجي . القاهرة .ط٣ ، ١٩٨٨ م
- ❖ الكتابة والخلق الفني ، ديزيره سقال ، دار الفكر اللبناني ، بيروت ،ط١ ١٩٩٣.
- ❖ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل جار الله ابو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، (٥٣٨هـ) ، تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوض ، والأستاذ الدكتور فتحي أحمد حجازي ، مكتبة العبيكان ، ط١ ، ١٩٩٨.
- ❖ اللزوميات : ابو العلاء المعري (ت٤٥٩هـ)، تحقيق : عمر الطباع بيروت : دار الأرقم .

- لسان العرب : ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري (ت ٧١١هـ) ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، طبعه مصورة عن طبعة بولاق ، د. ت .
- اللغة العربية معناها ومبناها د. تمام حسان ، عالم الكتب ، الدار البيضاء ، ١٩٩٤.
- مباحث لغوية ، د. ابراهيم السامرائي ، مطبعة الآداب ، النجف الأشراف من منشورات ، مكتبة الأندلس ، بغداد ، ١٩٧١م ،.
- مجالس ثعلب : ابو العباس احمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٤٨ .
- المحاجاة بالمسائل النحوية : جار الله أبي القاسم محمود بن عمر بن محمد . ساعدت جامعة بغداد على نشره . ١٩٧٣ . مطبعة اسعد الخوازمي الزمخشري . قدَّمت له وحققته وعلقت على حواشيه . بهيجة باقر الحسني .
- مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع لابن خالويه ، نشره برجستراستر ، دار الهجرة ، د. ت .
- المدارس النحوية (أسطورة وواقع) ، تأليف : الدكتور ابراهيم السامرائي دار الفكر للنشر والتوزيع ، عمان ، ط١، ١٩٨٧م .
- المدارس النحوية ، شوقي ضيف ، دار المعارف ، مصر ، ط٦ ، ١٩٦٨.
- مدخل إلى تاريخ النحو العربي : د. علي ابو المكارم ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٨م .
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو : د. مهدي المخزومي شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي و أولاده ، مصر ، ط٢ ١٣٧٧هـ . ١٩٥٨م .
- مراتب العلوم : ابن حزم الأندلسي (ت ٤٥٦هـ) ، تحقيق : إحسان عباس ، القاهرة ، ١٩٥٤م .

- ❖ المستصفى في علم الأصول ابو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي (ت٥٠٥هـ) تحقيق وتعليق الدكتور محمد سليمان الأشقر ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط١، ١٤١٧هـ . ١٩٩٧م .
- ❖ مسند الإمام احمد : ابو عبد الله احمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١هـ) ، مؤسسة القرطبة ، مصر ، مصورة عن الطبعة اليمنية (د. ت) .
- ❖ مُشكل إعراب القرآن : ابو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧ هـ) ، دراسة وتحقيق : حاتم صالح الضامن ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية ، دار الحرية للطباعة ، ١٩٧٥ .
- ❖ المصطلح النحوي (نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري) عوض محمد القوزي ، جامعة الرياض ،السعودية ، ١٩٨١.
- ❖ معاني القرآن : ابو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت٢٠٧هـ) ط٣ ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٣هـ ، ١٩٨٣م .
- ❖ معاني القرآن للأخفش : ابو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ) ، تحقيق : د. فائز فارس ، ط١ ، الكويت ، ١٤٠٠هـ ١٩٧٩م .
- ❖ معاني القرآن وإعرابه ، أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (٣١١هـ) تحقيق : د . عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط١ ١٩٨٨.
- ❖ معاني النحو ، الدكتور فاضل صالح السامرئي ، مطبعة التعليم العالي الموصل ، ١٩٨٦. ١٩٨٧م .
- ❖ المغني في أصول العدل والتوحيد : للقاضي عبد الجبار . وزارة الثقافة والإعلام (د. ت)
- ❖ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ابو محمد بن عبد الله جمال الدين بن يوسف بن احمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة المدني ، القاهرة ، د. ت .

- مفتاح السعادة : تأليف احمد بن مصطفى الشهير (بطاش كبري زاده) ، مراجعة وتحقيق : كامل البكري وعبد الوهاب ابو النور ، مطبعة الاستقلال الكبرى ، دار الكتب الحديثة ، القاهرة ، د . ت .
- المفردات في غريب القرآن : الحسين بن محمد الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ) ، تحقيق : محمد سيد كيلاني ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ١٣٨١هـ ، ١٩٦١م .
- المفصّل في النحو : الزمخشري ، جار الله ابو القاسم محمود بن عمر . ١٩٨١م .
- المفضليات ، ابو العباس المفضل بن محمد الضبي ، ضابطها وشارحها : حسن السندوبي ، المطبعة الرحمانية ، مصر ، ط١، ١٣٤٥هـ . ١٩٢٦م
- مقامات الحريري ، الإمام ابو محمد القاسم بن علي الحريري البصري (ت ٥١٦هـ) ، الناشر . مؤسسة فرمنكي . شهيد محمد رواقي وهي مصورة عن دار صادر . بيروت . تقديم عيسى سابا .
- مقامات الزمخشري : ابو القاسم محمد بن عمر الزمخشري ، دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان . ط١ ، ١٤٠٢هـ . ١٩٨٢م .
- المقامة ، د. شوقي ضيف ، دار المعارف ، الطبعة السادسة ، القاهرة .
- المقتصد في شرح الإيضاح : عبد القاهر الجرجاني تحقيق : الدكتور كاظم بحر المرجان . منشورات وزارة الثقافة والإعلام . الجمهورية العراقية ، ١٩٨٢م ، المطبعة الوطنية . عمان . الأردن .
- المقتضب : ابو العباس محمد بن يزيد المُبّرد ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، د . ت .
- مقدمة ابن خلدون : ابن خلدون ، تحقيق علي عبد الواحد وافي ، القاهرة ، ١٩٦٠م .
- من تاريخ النحو : (تاريخ ونصوص) سعيد الأفغاني ، بيروت . دار الفكر ، ط٢ ، ١٩٧٨م .

- ❖ مناهج التأليف النحوي ، د. كريم حسين ناصح ، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ط١ ، ٢٠٠٧م .
- ❖ منهج الزمخشري في تفسير القرآن الكريم وبيان إعجازه : مصطفى الصاوي الجويني ، دار المعارف ، مصر ، (د . ت) .
- ❖ الموطأ : مالك بن انس (ت١٧٩هـ) ، دار إحياء العلوم ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤٠٨هـ . ١٩٨٨م .
- ❖ نتائج الفكر : ابو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي ، تحقيق : عادل احمد عبد الموجود ، علي محمد معوّض ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٩٩٢م .
- ❖ النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل ، شعبان عوض محمد العبيدي ، منشورات جامعة قاريونس ، ١٩٨٩م .
- ❖ نحو المعاني : د. احمد عبد الستار الجواري ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، العراق ، ١٩٨٠م .
- ❖ نزهة الألباء في طبقات الأدباء : ابو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ، تحقيق : محمد ابو الفضل ابراهيم ، دار نهضة ، مصر
- ❖ نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين : حسن خميس الملخ ، دار الشروق . ٢٠٠٠م .
- ❖ النكت في كتاب سيبويه : الأعلم الشنتمري ، تحقيق رشيد بلحبيب ، المملكة المغربية ، ١٤٢٠هـ .
- ❖ نهاية الأقدام في علم الكلام : محمد بن عبد الكريم الشهرستاني ، تحقيق (الفرد جيوم) ، مكتبة المتنبي ، بغداد ، ١٩٩٦م .
- ❖ نهاية الإيجاز في دراسة الإعجاز ، فخر الدين ابو عبد الله محمد بن عمر بن حسين الرازي (ت ٦٠٦هـ) ، مطبعة الآداب ، القاهرة ، مصر ، ١٣١٧هـ .

❖ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : تأليف : عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تحقيق : الدكتور عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية ، الكويت ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .

❖ ثانياً : الرسائل والأطاريح الجامعية :

❖ اثر الاعتزال في توجيهات الزمخشري اللغوية والنحوية في الكشاف ، فهد حسن حمد الجبالي ، إشراف د. سلمان محمد القضاض ، جامعة اليرموك ، كلية الآداب ، ٢٠٠١م .

❖ البحث النحوي عند الوقشي(ت ٤٨٩هـ) في كتابه (التعليق على الموطأ في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه ، أمير رفيق عولا ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، إشراف د. صادق حسين كينج ، ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م .

❖ الإنصاف في الخلاف النحوي بين المذهبين ، محمد خير الحلواني ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٧٠م (رسالة ماجستير) .

❖ الخلاف النحوي في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الاشبيلي (ت٦٦٩هـ) ، بتول عبد الله جاسم العيثاوي (رسالة ماجستير) ، كلية الآداب ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٣هـ .

❖ الدراسات النحوية عند الجرجاني في كتابه (المقتصد) ، جاسم محمد سلمان ، إشراف : د. وسام مجيد جابر البكري ، كلية الآداب الجامعة المستنصرية ، ١٤٢٤هـ .

❖ دور شروح الألفية في تيسير النحو العربي (رسالة ماجستير) ، عبير داود محمد شريف ، جامعة آل البيت ، الأردن ، ٢٠٠٢م .

❖ فكرة التيسير في الدرس النحوي الحديث ، حاتم حسين علي الشيباني، اطروحة دكتوراه ، إشراف د. خديجة عبد الرزاق الحديثي ، كلية الآداب جامعة بغداد ، ٢٠٠٥م .

❖ ثالثاً : المجلات والدوريات

❖ استخدام المصطلحات النحوية في الشعر ، حسن خميس الملخ ، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ، جامعة الكويت ، العدد / ٨٩ / عام ٢٠٠٥م .

❖ النحو بين عبد القاهر وجومسكي : د . محمد عبد المطلب (مجلة فصول أدبية): ٢٨، العدد (٣) المجلد ٤ / ١٩٨٤م .